



اخترنا لك 81

الحكومة المدنية الكرمة

بقلم

جون لوك

وصلتها بنظرية
العقد الاجتماعي

لجان چاك روسو

إختزناك ٨١

الحكومة المدنية

بقلم
چون لوك

وصلتها بنظرية
العقد الاجتماعي
لجان هابز روس

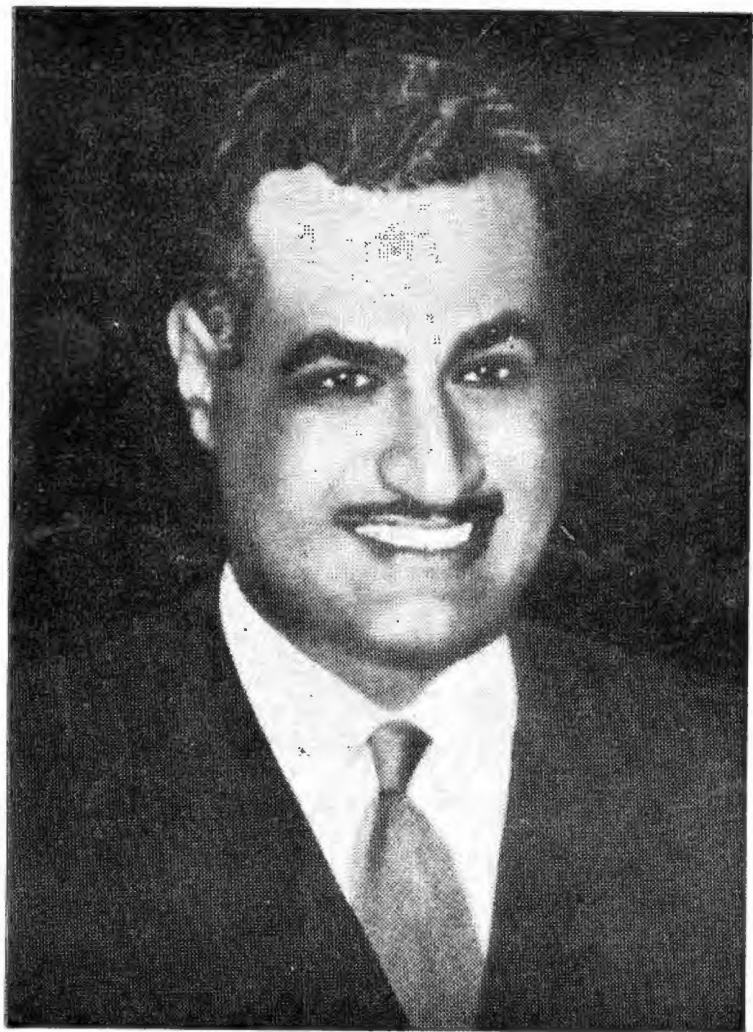
ترجمة
محمود سوني الكيال

CIVIL GOVERNMENT



y

JOHN LOCKE



الرئيس جمال عبد الناصر

التعريف بالمؤلف وآرائه

جون لوك

(١٦٣٢ - ١٧٠٤)

ولد لوك عام ١٦٣٢ م في مدينة رنجنون بالقرب من برستول في إنجلترا ، ثم رحل الى فرنسا سنة ١٦٧٢ م وأقام فيها حتى عام ١٦٧٩ م ، ولما عاد الى إنجلترا كان موضع ريبة من عائلة ستيوارت الحاكمة فالتجأ الى هولندا ، وظل بها الى عام ١٦٨٨ م ، وفي ذلك العام عينه غليوم وورانج معتمدا للملكة للتجارة والمستعمرات ، ومات عام ١٧٠٤ •

وجون لوك وان لم ينل حظا عظيما من التعليم الا أن اشتغاله بالمسائل العامة ، وفطنته كانتا له خير معين ليبلغ ما بلغه من العمق في فلسفته السياسية والاقتصادية •

ومن آرائه السياسية انه جعل السيادة للشعب وان كان يرى أن الشعب يحتفظ بهذا الحق لاستخدامه وقت الضرورة القصوى اذ يعتقد بقانونية الاجراءات والقوانين الحكومية ما لم تمس حقوق الافراد الأساسية •

١٠ : وأن الدولة انما نشأت لحماية حقوق كانت قائمة ، وتنازل الفرد عن جزء من حقوقه انما ليضمن لنفسه التمتع بما بقى له من حقوق وحريات أساسية .

وليس في وسع الأفراد منح الحاكم سلطة غير محدودة لأنهم لا يملكون هذه السلطة وبالتالي لا يمكن أن تكون سلطة الحاكم مطلقة اذ هي محدودة بطبيعتها ، فاذا حاول الاستزادة من سلطته او اساءة استخدامها كان من حق الشعب أن يخلعه . ومعنى هذا أن لو كان يدافع عن نظام الحكم الدستوري ، وأنه كان يفرق بين الحكومة والدولة ، ويؤمن بوجود قوة تقف من وراء الحكومة وتراقب أعمالها وهي الشعب ، فبقاء الحاكم في منصبه مرهون بإرادة الشعب وموافقته . أى أن سيادة الدولة ليس معناها سيادة الحاكم .

وبهذا يعتبر لو ك من واضع أسس الديمقراطية في العصر الحديث .

ولوك في بحثه عن «الحكومة المدنية» يؤكد رأيه السياسى من أن الحكومة بنا فيها الملك والبرلمان مسئولة أمام الشعب ، وأن سلطان الحكومة مقيد بالتزام قواعد الخلق والتقاليد الدستورية ويرى أن الحكومة ضرورة لا بد منها .

ثم يأتى على وصف حال الفطرة الاولى التى فيها يتولى كل فرد بنفسه حماية حقوقه ، ويعرف حقوق الآخرين ويحترمها .

ويعرض للملكية الخاصة فيذكر أن الملكية في الحياة الفطرية كانت شائعة ، وأن كل فرد له حق الحصول على مستلزمات حياته من خيرات الارض الطبيعية ، وأن اكتساب الملكية ينشأ نتيجة للعمل .

ويعد بحثه الذي تقدمه الى القراء «الحكومة المدنية» دفاعاً فلسفياً عن مبادئ ثورة سنة ١٦٨٨ م التي تمخض عنها صدور قانون «الحقوق الاساسية للانسان» والتي قام بها رجال محافظون وعسليون لم يؤمنوا بالنظام الجمهورى او بالنظريات التي تنادى بوجوب المساواة التامة بين أفراد الشعب ، ويعارضون مبدأ الحق الالهى ويؤمنون بالملكية المقيدة .

ويرى علماء السياسة ان وثيقة اعلان الاستقلال الامريكى تضمنت الكثير من آرائه فقد دافع لوك عن حرية الفرد ضد البابا او الملك ، وأن روسو قد استلهم بعض آرائه فى العقد الاجتماعى الذى ذيلنا هذا البحث بمقتطفات منه .

أما آراؤه الاقتصادية فلا تقل أهمية عن آرائه السياسية ، وكانت ذات أثر فى تطوير علم الاقتصاد فهو الذى نادى بان الفضة والذهب ليسا سوى سلح لا تختلف عن غيرها من السلع الأخرى ، وأنه لا يمكن استقرار القيمة النسبية للذهب والفضة ، وكان من انصار أن تكون العملة من معدن واحد وهو الفضة ، واتبع مذهب التجاريين فى أن الثروة القومية تقوم على الاستيلاء

على معدنى الذهب والفضة ونادى أيضا بان كافة الضرائب
مصدرها الاساسى الارض •

ولقدرته الاقتصادية استدعى ونيوتون للقيام بالاصلاح
النقدى الذى أجرى فى انجلترا عام ١٦٩٥ •

وللوك الى جانب آرائه السياسية والاقتصادية آراء فى
التربية والتعليم فقد وجه نقدا لاذعا للطرق التربوية التى عاصرت
فى مؤلفه الذى أصدره سنة ١٦٩٣ م بعنوان « بعض الآراء فى
التربية » Some Thoughts Concerning Education ومجمل هذه
الآراء ان الخلق القويم هو الغرض الاساسى للتربية وأن تحصيل
المعرفة يأتى فى المرتبة التالية ، وطالب بعدم تركيز التعليم على
اللاتينية واليونانية ، وأن تدور البرامج حول أصول المعرفة
الانسانية ، والتدريب العملى فى التجارة والعناية بالرياضة
البدنية وهاجم الترهيب فى دفع الصغار الى المدرسة والتعليم
ودعا الى الترغيب بالافادة من ميل الطفل الطبيعى الى
والتعلم والمحاكاة •

وهى آراء لا شك أن لها خطرهما حتى اليوم •

لجئه « اخترنا لك »

الفصل الاول

المقدمة

يوضح الحديث التالى النقاط الآتية :

١ - لم يكن لآدم أى سلطان على أبنائه ، سواء عن طريق الحق الطبيعى الممنوح للآباء ، أو المنحة الالهية .. وبالتالي فهو لا يملك السيطرة على العالم ، وهذا يخالف ما يبدو فى الواقع .

٢ - وحتى اذا كان يملك مثل هذا السلطان ، فلم يكن لأبنائه الحق فى التمتع به .

٣ - وحتى اذا كان لورثته هذا الحق ، فان تقرير من يجب أن يتمتع بحق التوارث وبالتالي بالسلطة - كان غير ممكن ، نظرا لعدم وجود قانون طبيعى او الهى يقرر هذا الحق .

٤ - وحتى اذا أمكن تقرير هذه المسألة ، فان حدود سلطة الاب الشرعية لآدم ، قد ضاعت معالمها خلال الاجيال البشرية التى تعاقبت فيها أسر عديدة لدرجة لا يمكن لاحداها أن تدعى لنفسها الحق فى الميراث .

وأعتقد أن هذه المقدمات المنطقية - توضح لنا أنه يستحيل على حكام الأرض اليوم أن يجنوا أى كسب أو ظل للسلطة التى تعتبر أساسا لكل السلطات وهى سلطته الخاصة وسلطته على أبنائه .

وعلى ذلك لم يكن يدع أية فرصة للاعتقاد بأن كل حكومة فى العالم ليست سوى نتاج للقوة والعنف ، وانه ليس هنالك قانون يحكم الناس سوى قانون الغابة حيث يحكم الأقوى . وهنا يكمن أساس الفوضى والغدر والخيانة والثورة والتسرد (تلك الاشياء التى يستنكرها اصحاب هذا الاعتقاد) . واقتضى ذلك ايجاد حكومة جديدة للسلطة السياسية ، ووسيلة أخرى لاختيار الاشخاص الذين يتولونها . ولهذا الغرض أعتقد انه لا بأس من أن اعرض مفهومى للسلطة السياسية ، ووجوب التفريق بين سلطة الحاكم على رعيته ، وبين سلطة الأب على أبنائه ، او السيد على خادمه ، أو الزوج على زوجته ، او السيد على عبده . ويحدث أحيانا أن تجتمع كل هذه السلطات فى رجل واحد . ولكن ، اذا نظرنا الى هذا الشخص على ضوء علاقاته المختلفة . فقد يساعدنا ذلك على التمييز بين هذه السلطات وايضاح الفرق بين سلطة الحاكم فى الدولة ، وسلطة الاب فى أسرته ، وسلطة القبطان فى السفينة .

لهذا اعتقد أن السلطة السياسية تتمثل في وضع القوانين التي
تتص على عقوبة الاعدام وجميع العقوبات الخفيفة الأخرى ،
وتنظيم الملكية والمحافظة عليها ، واستخدام قوى المجتمع لتنفيذ
هذه القوانين ، وحماية ثروة البلاد من أى خطر خارجي ، وكل
ذلك من أجل صالح الجمهور .



الفصل الثانى

دور الطبيعة

ولكى نفهم السلطة السياسية على الوجه الصحيح — بعد الرجوع الى نشأتها — يجب علينا أن نراعى الحال التى عليها الناس بالفعل : وهى الحرية المطلقة فى تسيير دفعة اعمالهم ، والتصرف فى ممتلكاتهم واشخاصهم حسب ما يروونه موافقا لهم — فى نطاق قانون الطبيعة — دون مطالبتهم بالتخلى عن شئ ، أو الاعتماد على ارادة اى شخص آخر •

كما تعنى المساواة امام السلطة وامام القضاء ، دون أن ينعم أحد بأكثر مما ينعم به غيره ، فمن الواضح أن المخلوقات المتساوية فى المرتبة والنوع ، والمتساوية فى فرصها أمام الطبيعة ، لا بد وأن تتساوى فيما بينها دون ما تبعية أو خضوع ، اللهم الا اذا شاءت ارادة الخالق أن يعلو شأن أحدهم على الآخر ، بأن يخصه — دون غيره — بحق التمتع بالحياة ، والسيادة ، والسلطان ويرى الحكيم هوكر أن هذه المساواة التى أوجدتها الطبيعة بين الناس شئ واضح فى حد ذاته ، شئ لا يقبل الجدل • وهو ينظر الى المساواة باعتبارها الاساس الذى يقوم عليه التزام

الناس بتبادل الحب ، وهو الأساس الذى تبنى عليه واجبات الفرد نحو غيره من الأفراد ، ومنه يستنبط مبادئ العدالة والمحبة . يقول هوكر :

« ان الحافز الطبيعى قد دفع الناس الى الايمان بأن واجبهم نحو حب الآخرين ، لا يقل عن واجبهم نحو حبهم لأنفسهم ، وحيث أن مبدأ المساواة ، يقتضى من الأفراد المتساوين الخضوع لقانون واحد ، فانتى اذا كنت لا أملك تحقيق الخير لنفسى كما يملك غيرى ، فكيف يسكنى ارضاء أى رغبة من رغباتى ، مالم أكن حريصا على ارضاء الرغبات الماثلة عند الآخرين ، وهى رغبات حقيقية لانها تحمل طبيعة رغباتى ؟ ان حصول الآخرين على ما يتعارض ورغباتهم لابد وأن يثير فى نفسى من الحزن قدر ما يثيره فى نفوسهم ، اذ يجب أن أنتظر العقاب لو تسببت فى ايقاع الاذى بالآخرين . فليس هناك ما يدعو الى ان يهبونى من الحب أكثر مما أمنحه لهم ، فان رغبتى فى أن اكون محبوبا ، تفرض على واجبا طبيعيا ، وهو منح الحب بالقدر الذى منح لى ، ومن هذا الحب تنشأ علاقة المساواة بيننا وبين من يتساوون معنا . والانسان لا يجهل القواعد والقوانين العديدة التى يفرضها المنطق الطبيعى .

ورغم أن هذا معناه الحرية ، الا انها ليست حرية مطلقة

اذ ان لها حدودا لا يمكن للمرء أن يتخطاها ، فهو لا يملك حرية قتل نفسه ، وكذلك بالنسبة لما يمتلكه ، اللهم اذا كانت المصلحة تقتضى ذلك .

وللطبيعة قوانينها التى يخضع لها كل انسان : فالجميع متساوون مستقلون ، وليس لاحد أن يسيء الى أخيه فى حياته ، أو صحته ، أو حرية ، أو ممتلكاته . فالناس جميعا عاملون فى هذا الكون الذى صنعه الخالق ، واتى بهم الى خضمه لأنه شاء ذلك ، اتى بهم لكي يعملوا من أجله ، فهو مالكم الذى يوجههم كيفما شاء ، ورائدهم فيما يفعلون ابتغاء مرضاته . ومن أجل هذا يجتمعون ، ويتقاسمون ما تمنحه لهم الطبيعة . لذا تختفى مظاهر التبعية ، التى تدفع بعضهم الى الرغبة فى السيطرة على الآخرين ، والاضرار بهم . ولا يبقى فى القلوب سوى حب الخير .

وكما يتوخى المرء المحافظة على كيانه ، وطالما أنه لا يخشى المنافسة ، فانه لابد وأن يستهدف بالتالى المحافظة على كيان الآخرين ، وعلى حياتهم ، وحررتهم ، وصحتهم ، ومصالحهم الخاصة .

ويجب أن يتمتع الناس عن التعدى على حقوق الآخرين،

والأضرار بهم وعليهم أن يراعوا قانون الطبيعة الذي يهدف إلى السلام ، ويحافظ على الجنس البشرى .

ان تنفيذ قانون الطبيعة يصبح بهذه الطريقة في يد كل إنسان . اذ يصير له حق معاقبة من تسول له نفسه خرق القانون . فقانون الطبيعة - مثل أى قانون آخر في العالم - عديم الفائدة اذا لم يكن هناك من يراقب تنفيذه ، محافظا بذلك على حقوق الأبرياء ، وموقعا على الآثمين الجزاء .

وما دام الأمر كذلك فسوف يصبح لكل فرد الحق في معاقبة فرد آخر ارتكب خطأ ما ، وذلك يستتضى قانون الطبيعة الذي يؤمن بالمساواة ولا يعترف بحقوق السلطة الشرعية .

وفي حال ما اذا هيأت الطبيعة لفرد شيئا من السلطان على فرد آخر (مع انه سلطان غير متعسف او غاشم) فانه يعامل المجرم الذي يقع بين يديه وفق ما تمليه عاطفته وارادته الخاصة على أن يتبع في ذلك صوت ضميره ، وما يتناسب وطبيعة الجرم .

هذان هما العاملان الوحيدان في توقيع الأذى بالآخرين ، والذي نسميه بالعقاب . وفي حال الاعتداء على قانون الطبيعة ، يقف المدعى معلنا ضرورة أخذ القصاص كما أوصى الاله ، من أجل حماية الناس ، واتقاذهم مما قد يتعرضون له من أضرار .

وهو يعلن ضرورة المحافظة على مصالح البشرية وسلامتهم من أذاه الذى سيؤثر على قانون الطبيعة ، وسيدفع كل فرد على هذا الأساس الى القضاء على ما يسبب الاضرار للآخرين . ومن أجل هذا قد يؤذى الذى تعدى على القانون ، ويجعله يحس بالندم ويحذر الآخرين من الوقوع فى مثل هذا الخطأ .

وفى هذه الحال ، وعلى هذا الأساس ، يصير لكل فرد الحق فى انزال العقاب بالمذنب ، وبذا يصبح منفذا لقانون الطبيعة .

وأكد أجزم بأن هذا النظام سيبدو غريبا فى نظر بعض الناس . ولكن ، قبل أن يصدروا أحكامهم أريد أن يجبرونى باى حق يوقع أى أمير او حاكم عقوبة الاعدام على أجنبى بسبب جريمة ارتكبها داخل نطاق بلاده ؟ هناك بطبيعة الحال قوانينهم التى أجازتها تشريعاتهم ومعاييرهم الخاصة ، ولكن ذلك لا ينطبق على الاجنبى الغريب : فانهم لا يخاطبونه ، ولو خاطبوه لما كان عليه أن يصفى اليهم . ان سلطتهم القانونية التى يحكمون بمقتضاها لا تصل اليه . والذين يشرعون القوانين فى انجلترا وفرنسا وهولندا لا يعنون شيئا بالنسبة للمواطن الهندى . وطالما انه ليس لكل فرد — فى ظل قانون الطبيعة —

حق معاقبة المعتدين ، فاني لا أفهم كيف يعاقب رئيس جماعة معينة شخصا غريبا وافدا من منطقة أخرى .

ونحن نجد أن انتهاك القانون يهوى بالمذنب الى الدرك الاسفل ، ويعلن عن تخليه عن القيم الانسانية ، ليصبح مخلوقا فاسدا . غير أن الجريمة معناها ايضا وقوع ضرر عام يلحق ببعض الاشخاص ، وهنا يصبح لهم بجانب الحق في معاقبته جزاء ما فعله ، حق آخر هو : تعويضهم عما لحقهم من أذى . وهم في هذا يتكاتفون ضد المعتدى الاليم الى أن يستخلصوا منه الترضية اللازمة .

ومن هذين الحقين الواضحين - عقاب الجريمة للردع ولتجنب تكرارها ، (وهو حق يستلكه الجميع) والحصول على تعويض (وهو مقصور فقط على الذين وقع عليهم الضرر) - أقول : من هذين الحقين اكتسب الحاكم لنفسه حق العقاب . فلم تعد مطالب الجمهور قاصرة على تنفيذ القانون وتوقييع العقاب ، وانما نادت أيضا بالتعويض عما ينجم من أضرار ، وهذا يمنح الشخص الذي ناله الاذى الحق في المطالبة بالتعويض ، وكذا الاستيلاء على ممتلكات المذنب بمقتضى قانون حق البقاء . ومثله في ذلك مثل كل انسان يملك سلطة توقيع العقاب ، ليحول دون تكرار الجريمة بمقتضى حق حفظ النوع .

لهذا ، فإن للانسان سلطة قتل أى قاتل ، لردع الآخرين عن ارتكاب مثل هذه الجريمة التى لا يوجد ما يعوضها ، ولانقاذ الآخرين مما قد يتعرضون له من أذى هذا المجرم الذى أساء استخدام عقله ، انه بارتكابه هذه الجريمة المتوحشة ضد فرد ما انما يعلن الحرب على البشرية جمعاء ، ولا بد أن يعامل فى ذلك مثلما يعامل الاسد ، والنمر ، تلك الحيوانات المتوحشة التى لا يمكن أن يجد الانسان معها الأمن والاستقرار . تلك هى الدعامة التى يرتكز عليها قانون الطبيعة العظيم . «أن من يريق دم انسان لا بد ان يراق دمه» .

ولنفس السبب يصبح للسوء (فى ظل قانون الطبيعة) الحق فى ازالة العقاب بكل من تسول له نفسه ارتكاب أقل هفوة . وربما يصل هذا العقاب الى حد الاعدام . وانى أحبذ هذا الاتجاه الصارم فى معاقبة المذنبين ، حتى يكون الجزاء رادعا للآخرين . وكما يوجد عقاب لكل جريمة فى قانون الطبيعة ، فلا بد أن يكون هذا هو الحال فى الحكومة ايضا . وبمعنى آخر : انه طالما كان هناك نظام للعقوبات داخل نطاق قانون الطبيعة ، فهناك ايضا قانون او عدة قوانين فى الحكومات . ونستنتج من ذلك وجود صلة ما بين قوانين الدولة وقانون الطبيعة .

وفى ظل هذا النظام العجيب - الذى يمنح كل فرد

سلطة تطبيق قانون الطبيعة - اعتقد أنه من غير المعقول ان يصبح الناس قضاة يفصلون في مشكلاتهم الخاصة . فهناك حسب النفس ، ذلك الحب الذى يجعل المرء يتحيز لمصلحته الخاصة ولمصلحة اصدقائه . ومن ناحية أخرى ، فان العاطفة ، والرغبة في الانتقام ، وحدة الطبع ، سوف تجعله يغالى في احكامه ، وسيستج عن ذلك الاضطراب وسوء التنظيم ، وهنا تظهر حكمة وجود الحكومة التى تضع الامور في نصابها . وهذا ما يجعلنى أعتبر الحكومة المدنية علاجا ناجعا للمشاكل التى تجلبها الطبيعة حينما يفصل الناس في قضاياهم بانفسهم . اذ لا يمكن تصور انسان يدين نفسه من أجل ذنب طاوله ضميره على اقترافه في حق أخيه . ولكنى أريد أن أضع امام أنظار الذين يعارضون فكرة الطبيعة تلك الحقيقة الواضحة : وهى انه على رأس تلك الحكومة المدنية يوجد فرد واحد يمتلك حرية اصدار الاحكام في قضاياها الخاصة ، ويتصرف فيها وفق أهوائه ورغباته التى لا يحدها شئ ، وهى رغبات تسليها العاطفة في اللاب ، وتحيد احيانا عن الصواب . هل تقارن ذلك بوضع الطبيعة حيث يسأل المرء عن كل حكم يصدره او تصرف يأتيه ، لا أمام نفسه ، وانما أمام الاجيال البشرية كافة ؟!

وغالبا ما يعترضنا السؤال التالى : هل يوجد أمثال

هؤلاء في حالة الطبيعة ؟ والاجابة الوافية في الوقت الحاضر هي :
انه طالما كان الامراء والحكام في الحكومات المستقلة في جميع
أنحاء العالم يخضعون لوضع الطبيعة، فان العالم لم يكن، ولن، يخلو
من رجال على هذه الصورة . ولقد أشرت - في بحث آخر -
الى جميع الحكام في الجاعات المستقلة سواء ارتبطوا فيما
بينهم أو لم يرتبطوا . فليس كل اتحاد يعد نهاية لحالة الطبيعة بين
الناس ، اللهم الا اذا كان اتفاقا مشتركا على الانضواء تحت لواء
جماعة واحدة تؤلف فيما بينها كيانا سياسيا . أما الاتفاقات
والعهود التي قد يعقدها الرجال فيما بينهم فانها لا تعنى تحررهم
من حالة الطبيعة .

فالمساومات والمقايضات وغيرها ، بين شخصين في «سولدانيا»
او بين رجل سويسرى وآخر هندي ، أو وسط غابات أمريكا ،
تعتبر ارتباطا والتزاما فيما بينهما ، رغم ان كل واحد منهما يتبع
حالة الطبيعة . والصدق والامانة من شيم الرجال لكونهم
رجالا لا لانهم أعضاء في مجتمع واحد .

وبالنسبة لهؤلاء الذين ينكرون تأثير حالة الطبيعة
في الرجال ، فاني لن أكتفى بمعارضة الحكيم هوكر حيث يقول :
«ان القوانين التي ظهرت حتى الآن (قوانين الطبيعة) انما تلزم
الأفراد باتباعها بالرغم من افتقارهم لتبعية ثابتة ، ولم يقم فيما

بينهم اى اتفاق حول ما يجب وما لا يجب فعله ، ولكن طالما أننا لم نزود أنفسنا بتلك الاشياء التى تتطلبها الحياة التى أعدتها لنا الطبيعة - الحياة المناسبة لرفعة شأن الرجل - لكى نعوض النقص المتغلغل فى تركيبنا ، كالميل الى العزلة والانطواء ، فانه من الطبيعى ان نسعى للاجتماع بالآخرين وكسب صداقتهم ، وهذا هو الباعث الاول لانخراطهم فى مجتمعات سياسية* . ولكنى أزيد على ذلك فأؤكد ان جميع الناس هكذا بطبيعتهم . وسوف يظلون كذلك الى ان يصبحوا - بمحض اختيارهم - أعضاء مجتمع سياسى - وسأوضح هذا الأمر فيما بعد .

الفصل الثالث

حال الحرب

ان حال الحرب ليست سوى نزعة للعدوان والتحطيم ، ولذلك لا تعبر — بالكلام أو الفعل المجرد — عن الانفعال والتسرع ، بل تمناز بالتروى والتأمر على حياة شخص آخر ، لشرغمه على دخول حرب مع الذى أظهر هذه النية، وبذلك يضع حياته تحت رحمة الآخر أو هؤلاء الذين يقفون بجانبه ويتعاونون معه . وهذا بالتالى يعطينى الحق فى تحطيم ما يهدد حياتى . فطبقا لقانون الطبيعة الاساسى ، فان الانسان يجب أن يبقى أطول مدة ممكنة ، فاذا لم يتيسر بقاء أحد عندئذ تفضل سلامة الشخص البرىء، وعلى المرء أن يقضى على من يحاربه أو من يجد لديه نزعة عدوانية لنفس السبب الذى يدفعه الى قتل ذئب أو أسد ، ذلك لانهم لا يخضعون للمقاييس العقلية ، ولا يعترفون الا بمذهب القوة والعنف . ولذلك يجب معاملتهم كما تعامل الحيوانات المتوحشة ، تلك المخلوقات الخطرة التى لن تتردد فى القضاء عليه اذا وقع فى براثنها .

وعلى ذلك يحتم على الشخص الذى يحاول اخضاع آخر

لسيطرته ، أن يعتبر نفسه في حالة حرب معه ، ويفهم أن هذا اعلان للتآمر على حياته . فالذى سيخضعنى لسلطوته - على الرغم منى - سوف يستخدمنى على الوجه الذى يرضيه وربما يدمر حياتى اذا منحت له الفرصة . ولن يحدث هذا الا اذا أرغمنى على ذلك بالقوة التى تكل حريتى وتعنى فى نفس الوقت عبوديتى .

وتحزرى من مثل هذه السيطرة هو أملى الوحيد للقاء ، وهذا يجعلنى أنظر اليه كحائل يحول دون بقائى الذى تصونه حريتى . ولذلك فانه حين يحاول استعبادى انما يضع نفسه فى حالة حرب معى .

فاذا انتقلنا الى حالة الطبيعة وجدنا أن محاولة سلب حرية انسان تعنى حرمانه من كل شئ . فالحرية هى الاساس الاول والاخير كما يحدث فى حالة المجتمع عندما يحرم أفراد من حريتهم ، فان هذا يستتبع حرمانهم من مقومات حياتهم ، وبالتالي يكون معنى ذلك : الحرب .

كل هذا يجعل القانون فى صف الرجل اذا قتل لصا حتى ولو لم يضره فى شئ . يكون خطرا على حياته ، أو استخدم القوة ضده ! لكى يسلبه نقوده أو غير ذلك . ذلك لان استخدام القوة لارغامى على تصرف بدون وجه حق ، يجعلنى أعتقد أن هذا التعدى الصارخ على حريتى سوف يعقبه فقدان كل شئ . عندما أصبح تحت سيطرته ،

وهذا يعطينى الحق فى معاملته كما أعامل أى شخص فى حالة حرب
معى ، فأقتله اذا تمكنت ، حيث أنه البادىء بالعدوان •

وهنا يتضح لنا الفرق بين حالة الطبيعة وحالة الحرب ، وهو
أشبه بالفرق بين حالة السلام ، والنية الطيبة ، وتبادل المعونة وحفظ
النوع ، وبين حالة العدوان ، وسوء النية ، والعنف والرغبة فى التدمير
فهؤلاء الذين يستجيبون لدواعى العقل فى حياتهم مع الآخرين ، دون
الحاجة الى سلطة خارجية يحتكمون اليها ، انما يؤكدون مظهر
الطبيعة ، على حين أن القوة ، أو اعلان الرغبة فى استخدامها ، تعنى
وجود حالة الحرب ، وتمثل هذه الحالة فى التطلع الى اثاره أو حافز
يعطى الفرد حق الحرب حتى ضد أى معتد ، رغم وجوده فى مجتمع
ورغم كونه زميلا له ، وعلى ذلك فاللص الذى لا يمكنى الاضرار
به الا عن طريق القانون نظير سرقة لى لى ما أمتلك ، يمكن أن أقتله
اذا سرق منى حصانا أو معطفا ، لان القانون الذى وضع للمحافظة
على كيانى لا يمكن أن يتدخل لتأمين حياتى ضد القوة الراهنة
والتي اذا فقدت فلن يمكن استعادتها ، وهذا يعطينى حق الدفاع
الشخصى وشن الحرب ، ويتيح لى حرية قتل المعتدى الذى لا يدع
لى فرصة الالتجاء الى من نحتكم اليه ، والقانون نفسه سوف يعجز عن
علاج خلل لا يمكن اصلاحه •

وعليه فالافتقار الى سلطة حاكمة يضع الناس فى حالة الطبيعة •

والاعتداء بدون حق على شخص آخر يعنى وجود حالة حرب •
ولكن عندما تنتهى القوة الفعلية ، تتوقف الحرب الدائرة
بين الذين يعيشون فى ظل المجتمع • واذ ذاك يتساوون أمام القانون •
ولذا ففى مثل هذا الجدل يظهر السؤال التالى ، وهو من الذى
مباحكم ! ولا يمكن أن يعنى ذلك من سيحدد الجدل ؟ فكلما
يعلم ما أخبرنا به يفتاح Gephtha بأن • الرب العادل هو الذى يحكم
فقط لا يوجد قاض فى الارض فيجب أن نلجأ الى اسماء •

وعندئذ فلا يمكن أن يكون المراد بهذا السؤال : من مباحكم !
سواء أعلن أحدهم الحرب على ، وسواء التجأت الى حماية السماء
كما يقول يفتاح •

اننى وحدى أحكم على ذلك بوحى من ضميرى ، وسأحاسب
على ذلك يوم الحساب أمام الرب ، القاضى الأكبر •

الفصل الرابع

العبودية

الحرية الطبيعية للفرد تعنى عدم خضوعه لاية قوة على وجه الارض أو الوقوع تحت سيطرة السلطة القانونية أو السماح لاي مخلوق يفرض ارادته عليه ، الا قانون الطبيعة وما يمليه من أحكام ، وحرية الفرد فى المجتمع تعنى عدم خضوعه لغير السلطة القانونية القائمة ، دون اعتبار لاي سيادة أو ارادة مستمدة من قانون آخر ، وعندئذ يصبح للحرية معنى مغاير ، أخبرنا به سير روبرت فيلمر ، حرية المرء فى أن يفعل ما يشاء ، ويحيا بالطريقة التى يراها ، ولا يرتبط بأية قوانين ، غير أن حرية الافراد فى ظل الحكومة تعنى وجود نظام دائم يلتزمونه ، نظام يسرى على جميع أفراد المجتمع ، ويكون للطاقة القانونية كيان واضح فيه . واذا ذاك يصبح لى مطلق الحرية فى التصرف على شرط ألا تتعارض هذه الحرية مع حريات الآخرين أو تنتقص منها ، كما أن الحرية الطبيعية لا تخضع لغير قانون الطبيعة .

هذا التحرر من أغلال القوة الاستبدادية أمر حيوى ، وهو

مرتبطة تماما ببقاء الفرد ، فالفرد لا يستغنى عن حرته لانها قوام حياته •

فالانسان الذى لا يمكنه التصرف فى حياته على الوجه الذى يرضيه ، يمكنه - اذا اندمج مع الآخرين - أن يتجنب استعباد غيره له ، او الوقوع تحت رحمته • فالمرء لا يمكنه أن يحتمل أكثر مما فى طاقته ، واذا عجز عن التحكم فى حياته فهو بالتالى لسن يستطيع اكتساب قوة جديدة •

ولا بد أن تفريطه فى حياته نتيجة لخطيئة ارتكبها تستحق الموت عقابا لها ، قد جعل لهذا الذى قصر فى حقه ، حرية الاستفادة منه فى خدمته ، دون أن يكون فى ذلك اجحاف له ، فاذا ظهر له أن عذاب عبوديته لا يوازى قيمة حياته ، فان بوسعه اذا عارض ارادة سيده أن يحكم على نفسه بالموت الذى يشتهي •

تلك هى حقيقة العبودية التى لا تعدو أن تكون حالة حرب مستمرة بين أسير ومنتصر يقف بجانبه القانون ، فاذا حدث وقام بينهما اتفاق على منح قوة محدودة لاحد الجانبين فى مقابل الطاعة من الجانب الآخر ، فان حالة الحرب ، والعبودية ، ستوقف طالما كان الاتفاق قائما ، فالمعروف أن الانسان لا يمكنه أن يتفق على منح شخص آخر شيئا لا يمتلكه هو نفسه - أى التحكم فى مصيره •

الى أعترف بأن بين اليهود وبين الشعوب الأخرى من يبيعون انفسهم ، وواضح أن هذا من اجل الكد والعمل ، لا من أجل العبودية فالشخص المبيع لا يخضع لضغط أو استبداد أو قوة طاغية ، فليس لسيده أن يقتله في أى وقت يشاء ، على حين يضطر في وقت معين الى تحريره من خدمته ، والسيد الذى لديه مثل هذا الخادم ليس له سلطة التحكم في حياته حتى أنه اذا أحدث له عاهة — كأن يفقده عينا أو سنا — ، فانه يوقع بذلك صك تحريره من خدمته •

الفصل الخامس

الملكية

إذا أمعنا النظر في المنطق الطبيعي عرفنا ان لكل من يولد الحق في حفظ نوعه معتمدا على الطعام والشراب وغير ذلك مما يعد استجابة طبيعية لحاجتنا . وإذا استمعنا الى صوت الوحي عرفنا النعم التي وهبها الله لآدم ونوح وأبنائه في الارض ، كما يقول الملك داود في المزمور ١١٥ «ان الله وهب الارض لابناء الرجال» أى للناس أجمعين .

وسأوضح كيف يمكن ان تتأتى الملكية للأفراد في تلك المجالات التي وهبها الله لكافة البشر دون فرض أى التزام بينهم . فאלله الذى جعل العالم مشاعا لجميع الناس ، قد أعطاهم العقل أيضا ليستخدموه فيما يمكن أن يعود عليهم بالفائدة . فالارض وما عليها قد أوجدها الله لينعم الناس بخيراتها ، ويجدوا فيها راحة لهم . وعلى ذلك فإن ما تنتجه من زرع وحرث ونسل انما يخص البشر أجمعين طالما أن الطبيعة هي التي وهبتها لهم . وليس لاي انسان - أصلا - أى نوع من السيادة على هذه الاشياء ، طالما أنها

من نتاج الطبيعة وظالما أنها لصالح الشر ، ونفعها بعم الجميع • دون أن تكون وقفا على فرد بعينه • فالفواكه التى تنمو فى غابات الهند لن يمكنك أن تحدد صاحبها الفعلى ، فما زال حق الاستحواذ عليها مشاعا بين الجميع ، ولا يمكن لاحد أن يدعى امتلاكه لها ، أو حقه فيها دون غيره •

واذن فالارض وما عليها من مخلوقات تصبح حقا مشاعا للجميع ، أى أن لكل فرد نصيبه ، وهذا الحق خاص به وحده ومتصل بذاته ، وهو يتمثل فى الوظيفة التى يؤديها جسده ، والعمل الذى تنجزه يداه • واذن فهو يمزج ما وهبته اياه الطبيعة بجزء من ذاته مكونا بذلك ملكيته الخاصة • وهو يستعد من ذلك حالة الشيوخ الطبيعية ، أى يحرم الآخرين من الحق المشاع الذى منحته لهم الطبيعة فى كل شيء • مما يجعل الآخرين يحذون حذوه ، ويكونون لانفسهم ملكية خاصة •

والذى يعتمد فى غذائه على ما يلتقطه من الثمار ، أو ما يجمعه من التفاح من فوق الأشجار فى الغابة ، انما يعتبر ذلك من حقه • ولا أحد ينكر حقه فى هذا الغذاء ، ولكنى أنساءل عن اللحظة التى تصبح فيها الثمرة فى حوزته فعلا ، هل عندما يهضمها ، أو عندما يأكلها ، أو عندما ينضجها ، أو عندما يأخذها الى بيته ، أو عندما يلتقطها ؟ ومن الواضح أنها اذا لم تصبح ملكا له بمجرد التقاطها ، فلن تكون كذلك بأية وسيلة أخرى •

فهذا الفعل يضع حائلا بينها وبين الشيوخ ، ويضيف إليها شيئا أكثر من الطيبة التي هي أصل كل شيء ، وطالما أن الفعل قد نسم فقد أصبحت الثمرة من حقه . ولكن ألا يمكن أن ينكر عليه أى شخص استحواذه عليها طالما أنه لم ينل موافقة جميع الناس على ذلك؟! أو لا تعتبر هذه سرقة لشيء يخص الجميع عامة؟ ولكن اذا كان لا بد من الحصول على مثل هذه الموافقة ، فسوف يتصور المرء حوفا رغم الخيرات التي هيأها الله له .

اننا ننظر الى الاشياء باعتبارها مشاعة اذا ظلت كما هي بعد الاستيلاء على أى جزء من هذا المشاع ، واستخلاصه من حالة الطيبة ، وهذا يعنى الملكية ، التي يصبح الشيوخ بدونها عديم الجدوى . ولا يستتبع الحصول على هذا الجزء أو ذاك ، موافقة الآخرين على ذلك .

وعلى ذلك فالشعب الذى يلتهمه حصانى ، والخضر التى يقتلها خادمى - أو أن أحفر فى أى مكان حيث يشترك معى آخرون فى هذا الحق المشاع ، يصبح ملكا لى دون حاجة الى موافقة أى شخص آخر . فعلى الذى أخرج هذه الاشياء من حالة الشيوخ التى كانت فيها قد ثبتت ملكيتى لهذه الاشياء .

وانه لمن الضرورى أن يسترضى الذى يخص نفسه بجزء من الحق المشاع كل مشتركين معه فى هذا الحق . فالأطفال

والخدم لا يمكنهم أن يمدوا أيديهم الى اللحم الذى يوزعه والدهم
أو سيدهم الا بعد أن يحدد لكل منهم نصيبه الخاص • وعليه فالسوء
الذى يجرى فى النافورة يصبح ملكا لكل انسان ولا يخص الفرد منه
الا ذلك القدر الذى يضعه فى وعائه الخاص • لانه بهذا أخذ من
الطبيعة شيئا مشاعا ، ولكل نصيب متساو فيه

وبمقتضى قانون العقل يصبح الظى الذى يقتله الهندى
من حقه ، ويسمح له بالاستمرار فى هذا النشاط ، رغم أن الظن
كان حقا مشاعا قبل أن يقتله •

وفى هذا الجزء الذى أخذ بأسباب المدنية والتقدم فسن القوانين
التي تحد من الملكيات ، ما يزال قانون الطبيعة قائما ، فالسمك فى
المحيط ما زال من حق جميع البشر • وحتى فيما بيننا ، نجد أن
الارنب الذى يصطاده أى شخص يصبح ملكا له طالما أنه كان يقنقى
أثره أثناء المطاردة •

وتتصوى تحت هذا جميع الحيوانات حيث تبدأ ملكية الفرد لها
فى اللحظة التي يصطادها فيها أو يتبعها ، وعندئذ تسقط عنها
صفة الشيوع •

والمبدأ الذى يقول أن مجرد جمع ثمار البلوط أو غيرها من
الفاكهة يجعلها تدخل فى حيز الملكية يثير الاعتراض بأن هذا قد

يؤدى الى أن يجمع أى فرد ما يشاء وبالكمية التى تحلو له ، ولكنى أجب أن الامر ليس كذلك . فإن قانون الطبيعة الذى يتيح لنا ملكيتنا قد قيد هذه الملكية فى الوقت نفسه «لقد وهبنا الله جميع الخيرات» وهذا شئ مؤكد وصحيح . ولكن الى أى مدى ؟ وما الحكمة ؟ هل للمتعة ؟ ان المرء يتتهز كافة الفرص ليقوم حياته بأى وسيلة ، ويؤكد بذلك حقه فى الملكية ، دون اعتبار لما قد يترتب على ذلك من تعديه على حقوق الآخرين . فالله لم يخلق شيئا كى يأتى الانسان فيحطمه أو يفسده . ولتنظر فى الامكانيات الطبيعية الضخمة التى يتمتع بها العالم ، والتى تفيض عن حاجة السكان ، وكيف أن فردا واحدا يمكنه أن يستغل جزءا من هذه الامكانيات ، وينميها من أجل صالح الآخرين ، وذلك فى الحدود المعقولة التى تخدم أغراضه ، وبذلك يمكن أن تخف حدة المنازعات حول الملكية القائمة .

ولكن الملكية لم تعد مسألة امتلاك لثمرات الارض والحيوانات التى تعيش عليها ، بل امتلاك الارض نفسها التى هى مصدر كل شئ . وانى أعتقد أن الملكية هكذا تصبح واضحة أيضا بنفس الاسلوب السابق . أى ظالما أن الفرد يفلح الارض ويزرعها ويستفيد من حاصلاتها فانها تصبح بذلك ملكا له . فهو بعمله هذا قد استخلصها من حالة الشيوخ . لانه اذا كان للغير نصيب مساو له فيها فلن يتمكن من استخلاصها لنفسه أو امتلاكها دون موافقة

هؤلاء الذين يشاركونه ذلك الحق المشاع - أى كل البشر . فالله عندما أعطى الأرض للناس قد حضهم على العمل حتى لا يقموا في برائن الفقر ، وذلك بأن يفلحوا الأرض ليأكلوا من طيباتها ، وهذا يقوى صلته بها - وهو عمله فيها . فاستجابته لهذا الأمر الصادر له من الله وزراعته في أى جزء من الأرض انما يعنى ملكيته لهذا الجزء ومن ثم لا يرضى بالتنازل عنه لغيره .

ولم يعد امتلاك أى جزء من الأرض عن طريق اصلاحها يعتبر تحيزاً أو شيئاً يمس حقوق الآخرين - ما دامت هناك أجزاء أخرى كبيرة وصالحة ، بل تزيد عن الحاجة . وبذلك لن يؤثر هذا الجزء الذى اختص به نفسه على ما تبقى للآخرين . ذلك لان حصول شخص على شئ ما لا يمكن تصوره على أنه اضرار بشخص آخر ، فالشخص الاول لم يأخذ سوى قطرات من نهر تجرى فيه نفس المياه ليروى منها عطشه ، وهذا ينطبق تماماً على حالة الأرض والماء المتوفر وجودهما .

والله عندما وهب الأرض للبشر انما فعل ذلك من أجل خيرهم ورفاهيتهم وحياتهم ، فلا يمكن أن يرفضوها بالتالى . وهو لا يعنى أن تظل دائماً مشاعة وغير مزروعة ، بل أن يعمل فيها انكادحون والصناع ، لا أن تكون سبباً في اثاره المتاعب والمنازعات . وعليه ، لا يحق للذى يتمتع بتلك الخيرات أن يجار بالشكوى ،

أو أن يحاول سرقة مجهود غيره ، فإنه بذلك سيبنى سعادته على حساب آلام الآخرين ، فيشوه بذلك قيمة تلك الهبات التي أنشأها الله بين الناس •

من ثم يعلم أن الأرض تعتبر ملكاً مشاعاً في إنجلترا وغيرها من البلدان التي يخضع أهلها لحكومة نظامية ولديهم مال وتجارة ، إلا أن أحداً لا يجرؤ على امتلاك أى جزء دون موافقة شركائه فى هذا الحق المشاع • فهذا قيد وشرط لازم كنص قانون الأرض الذى لا يمكن تجاهله • وعليه فهو مشاع بالنسبة للبعض دون البعض الآخر ، إلا من حيث الملكية المشتركة لبلاد معينها •

والى جانب ذلك ، فإن الذى استقى لنفسه جزءاً من الأرض سوف يثير بعمله هذا حنق الآخرين ، فهو قد اغتصب جزءاً كان مشاعاً بينهم جميعاً ، وهذا يختلف عما كان عليه الحال عند بدء الخليقة • ووضع الرجل الذى يخضع للقانون يختلف أيضاً ، فأوامر الله ، وكذلك مطالبه ، تدفعه الى العمل • وهذه هى ملكيته التى لا يمكن أن يقتصبها منه أى مخلوق ، فى أى مكان •

ولذلك نجد أن تذليل الأرض أو زراعتها ، والسيادة عليها مرتبطان ببعضهما ، وكل منهما يعتبر عنواناً على الآخر ، وعليه فإن أمر الله باخضاع الأرض يتضمن إتاحة حق الامتلاك • وظمروف

الحياة البشرية التى تتطلب المجهود والآلات لابد أن تنتج الملكيات الخاصة •

وقد حددت الطبيعة مقياس الملكية على أساس مدى ما يبذله الفرد من مجهود ، وما تتطلبه الحياة من راحة • ولا يمكن أن يستغل الانسان مجهوده فى اخضاع أو ائتلاف كل شئ ، كما أن متعته الخاصة لن تستهلك سوى جزء ضئيل ، وعلى ذلك يستحيل على أى امرئ أن يعتدى على حق غيره أو يستبيح لنفسه امتلاك شئ منحديا جاره الذى ما زال له الحق فى هذا الذى امتلكه الآخر • هذا الاجراء قد حدد ملكيات الافراد بنسب معتدلة ، بحيث لا يؤذى انسان انسانا آخر • حدث هذا فى العصور الاولى حين كان الانفصال عن القبيلة معناه ضياع الانسان •

ومن الممكن تطبيق هذا المقياس اليوم فى العالم دون الاضرار بالغير • فاذا افترضنا مثلا أن رجلا - أو عائلة - تعيش فى الحياة البدائية الاولى حيث كان الأولاد آدم ونوح ، وندعه يقوم بزراعة بعض الاراضى القاحلة الامريكية ، فسنجد أن نصيبه - بالمقياس الذى رسمناه - سيكون ضئيلا نسبيا ، ان اتساع رقعة الارض ليس له قيمة بدون العمل الذى يعطيها أهميتها، مثلما يحدث فى اسبانيا التى يحرق فيها الشخص ويروى أرضا ليس له أدنى حق فيها دون أن يسأله أحد عما يفعله ، وهذا لمجرد أنه يشتغل فى تلك الارض • بل

نجد السكان يهتمون بعمله هذا حيث يفلح أرضا لم يكن ينتظر من وراثتها نفعا أو خيرا ، وأصبح يساهم في زيادة محصول القمح الذي يحتاجون اليه .

وهذا ما يجعلنى أجد الجرأة فى تأييد هذا النظام فى الملكية ، أى أن كل انسان يمكنه أن يحتكر أكبر قدر لاستغلاله بحيث لا يسبب ذلك ضيقا لاحد ، طالما أن مساحة الاراضى فى العالم تكفى حاجة ضعف السكان ، مما لا يقف حائلا أمام توسيع الفرد لحدود ممتلكاته ، وبرضاء الآخرين .

ومن المؤكد أنه فى بداية الامر ، وقبل أن تظهر الرغبة فى امتلاك الانسان لاكثر من حاجته (التى أفادت القيمة الذاتية للأشياء التى تعتمد على مقدار فائدتها لحياة الانسان) (أو التى تجعل قطعة صغيرة من النحاس تعادل فى قيمتها كوما هائلا من القمح) رغم أن الناس لهم الحق فى الامتلاك على أساس المجهود الذى يبذلونه باستخدام الامكانيات التى هيأتها الطبيعة لهم الا أن ذلك لم يكن اقتناا على حقوق الغير ، أو اضرارا بمصالحهم ، حيث ان أمامهم نفس الفرص المتاحة أمام الجميع على السواء .

وقبل امتلاك الارض ، فإن هذا الذى يجمع أكبر قدر من الفواكه ، ويقتل أو يضطاد أكبر عدد من الحيوانات ، هذا الذى يسخر كل مجهوده لكى يستخلص من الطبيعة كل مايمكن

أن تهبه وهو ما يمكن أن يناله منها بعمله ومجهوده ، يجعل له الحق في امتلاكها .

ولكنهم اذا دخلوا في حوزته دون أن يحققوا الغرض المنشود منهم ، كأن تصاب الفواكه بالعطب ، أو يتعفن لحم الغزال قبل تصريفه ، فهو بذلك لا يلتزم تنفيذ قانون الطبيعة ، ويصبح عرضة للعقاب ، وعندئذ يتعدى على نصيب جاره ، حيث انه لا يستحق أكثر مما يعود عليه من عمله ، وأن عليه في مقابل ذلك أن ييسروا له سبل الحياة .

وتتحكم نفس المقاييس في ملكية الأرض أيضا . فمن حق الفرد أن يفلح الأرض ويستثمرها ويستفيد منها قبل أن تهب ، واذا كان قد خصص جزءا من الأرض لاستثماره وجاءت الماشية لترعى فيه ، فإن هذا يجعلها هي ومتجاتها ملكا له ، على حين أنه لم يساعد على نمو الاعشاب في الأرض التي اختص بها نفسه ، أو عرض ثمار حاصلاته للتلف ، فإن هذا ينقل الأرض من دائرة اختصاصه الى دائرة الشيوخ . في بدء الخليقة كان على قاييل أن يأخذ من الأرض القدر الذي يمكنه فلاحته ويحتكرها لنفسه ، وبذلك يترك ما يكفي لرعى أغنام هابيل ، ولن يستلزم ذلك سوى بضعة أفدنة لكل منهما .

ولكن عندما تكاثرت العائلات ، وازدادت حاجاتها ، كان لا بد

من مواجهة هذه الزيادة بزيادة الممتلكات من الناحية الأخرى ، ولكنها كانت ما تزال حقا مشاعا دون تحديد للملكية الأرض التي يستفيدون منها جميعا ، حتى إذا تعاونوا فيما بينهم وأقاموا المدن ، فعندئذ - وبالاتفاق المشترك - يحين الوقت الذي يتخففون فيه من الروابط يبدؤون في إقامة الفواصل على الحدود بينهم وبين جيرانهم ، وعلى مدى القوانين التي يسبرون عليها فيما بينهم يؤكدون ملكيات هؤلاء الذين يعيشون في مجتمع مماثل .

وعلى ذلك ودون افتراض وجود سيادة خاصة أو ملكية لآدم على العالم أجمع بما فيه من بشر مما لا يمكن إثباته ، ومما يعجز معه استخلاص ملكية خاصة لأي فرد ، فسوف نرى مدى تأثير مجهود البشر في امتلاكهم لاشياء لفائدتهم الخاصة ، ولهم في ذلك حق واضح لا يمكن انكاره ، حق لا يدع مجالا للنزاع .

ولم يعد الأمر يبدو غريبا كما كان من قبل فيما يختص بالملكية بطريق العمل يجب أن تكون عاملا في توازن شيوع الأرض . فالعمل هو الذي يحدد قيمة الاشياء ، ويتيح للمرء أن يقف على مدى الفرق بين زراعة فدان تبغا أو قصب سكر أو قمحا أو شعيرا ، وبين فدان من نفس الأرض متروك دون عناية أو استغلال ، وعندئذ سوف يجد كيف أن تقدم العمل هو الذي يصوغ قيمة الاشياء .

ولا نبالغ إذا قلنا ان تسعة أعشار منتجات الأرض ، واللازمة

لحياة الانسان انما هي نتيجة الكد والعمل . واذا نحن أردنا تقويم الاشياء على قدر ما نستفيد منها ، وحساب ما تكلفته من نفقات - ما يرجع الى فضل الطبيعة وما هو نتيجة للمجهود البشرى - فس نجد في الغالب أن ٩٩ في المائة منها يرجع الى العمل .

وأوضح مثل على ذلك هو تلك البلاد الامريكية التي تتمتع بمساحات شاسعة من الارض ، ورغم ذلك نجدها تقتصر الى أبسط منع الحياة مع أن الطبيعة قد حسنها بهباتها ، فأنت تجد لديها تربة خصبة صالحة لانتاج الحاصلات التي تكفل لهم الغذاء والكساء والمتعة ، فاذا كانت هناك رغبة في العناية بها بطريق العمل ، فلن يؤدي ذلك الى أكثر من واحد في المائة مما تتمتع نحن به ، وحتى هذا الذي يمتلك أخصب البقاع هناك ينحدر في مستواه عن العامل اليومي في انجلترا .

ولكى نجعل ذلك قريبا الى الفهم ، يجب أن نتبع بعض مقتضيات الحياة العادية خلال تطوراتها المختلفة قبل أن نصبح في تناول أيدينا ، ونرى مدى القيمة التي يعلقها عليها البشر ، فالخبز والنيذ والملابس من الاشياء التي نستخدمها يوميا ، وبكميات كبيرة ، ورغم أن ثمار البلوط والمياه والاوراق أو الجلود تعد أيضا من مستلزمات اليومية الا أن العمل لا يكفلها لنا . فاذا كانت قيمة الخبز والنيذ والياب تفوق قيمة ثمار البلوط والمياه والاوراق ، فانما يرجع ذلك الى المجهود الذي يبذل فيها . فان تسخيرنا للطبيعة والمسود

الخام التي تجود بها الأرض ، واستخدامها فيما نحتاج اليه حياتنا ، هذا الذي نصنعه بأيدينا تصبح له قيمة تفوق كل ما عداها في العالم . والفدان الذي يغل عشرين كيله من القمح عندنا - اذا أخذنا فدانا مثله في أمريكا وزرعناه بنفس الكيفية فسوف يعطينا نفس الكمية ، وتكون له نفس القيمة الذاتية الطبيعية . ولكن على حين يجنى الناس من وراء أحدهما ما يوازي خمسة جنيهات ، فربما لا يحصلون من الآخر على بنس واحد .

فالعمل اذن هو الذي يعطى للأرض قيمتها ، وبدونه تصبح الأرض عديمة الفائدة ، ويستحيل الاستفادة من خيراتها ، فان القش والتخالة والخبز الناتج من فدان القمح يقدم من الفائدة والنفع مقدارا يفوق ما للأرض غير المستمرة . فان الخبز الذي يتأوله المرء لم يصل الى حاله هذه بسهولة ، فهناك آلام الفلاح الذي يدفع المحراث ويحصد الزرع ، الى جانب ما يبذله الخباز ، وهناك أيضا مجهود الحفر وازالة الاحجار من طريق المحراث الذي تجره الثيران الى غير ذلك من العمليات العديدة التي يمر بها القمح منذ أن يزرع حتى يصير خبزا وهي عمليات تعتمد في أساسها على العمل ، وعلى العمل وحده ، فالطبيعة والأرض لم تقدم لنا سوى المواد ذات الاهمية المتواضعة في حد ذاتها ، وسيكون غريبا أن نرتب المواد التي ساهمت في اعداد كل رغيف من الخبز قبل أن يصبح صالحا للاكل ، من حديد وخشب وجلد وطوب وحجارة وفحم وحبال وكذلك المواد

المستخدمة في السفينة التي قامت بإحضار أية سلعة بواسطة أى عمال
لاى مرحلة من مراحل جزء من العمل .

يتضح من ذلك كله بالرغم من أن الطبيعة لا تعاقب أحدا
في هباتها ، وأن الرجل بصفة كونه سيد نفسه ومالكاً لشخصه
وكل ما يصدر عنه من تصرفات وأفعال، فإنه مارال يكون من ذاته
الركن الاساسى للملكية ، التى تعتبر وسيلة هامة وضرورية لراحته ،
ولتحقيق مطالبه ، بعد أن أصحت الاختراعات والفنون عاملاً فى زيادة
بهجة الحياة ، وهى شئ فى متناول يديه وحده دون أن يخشى
مشاركة الآخرين له فيها .

لذا كان العمل فى بادىء الامر يعنى الحق فى الملكية ،
حيث كان أى شخص يرحب بممارسة هذا الحق فيما كان يعد
مشاعاً ، وكان هذا الشئ المشاع يؤلف الجزء الأكبر طوال حقبة
طويلة ، وكان يزيد أيضاً عن حاجة البشر ، كان الناس فيما مضى
يقنعون بما تقدمه لهم الطبيعة بقلية لحاجاتهم الضرورية ، وحتى بعد
ذلك فى بعض أجزاء من العالم ، حيث ساعدت ريادة السكان
والاموال على التقليل من شأن الارض ، اتجهت الجماعات الى تقسيم
الحدود التى تفصل بين مناطقها وسنت القوانين فيما بينها لتنظيم
الملكيات الخاصة للأفراد داخل مجتمعهم ، وهكذا - وعن طريق
الاتفاق - استقرت الملكية التى مهدت للعمل والصناعة ، وبدأت

الاتحادات بين الدول والممالك على أساس احترام حقوق الآخرين وملكياتهم ، متجاهلين الحق المشاع الذى منحه الطبيعة للجميع على حد سواء ، وعلى هذا الاساس حددوا الملكية فيما بينهم فى أنحاء العالم المختلفة ، رغم وجود مساحات شاسعة من الارض لم تكشف بعد ، وبالتالي فهى تخضع لقانون الطبيعة ، وهى بطبيعة الحال تزيد عن حاجة السكان هناك أو أنهم لا يعجزون عن استغلالها بأكملها •

والقسط الاكبر من الاشياء النافعة للانسان والتى يريد الحصول عليها أكثر من أى شىء آخر ، كما يفعل الأمريكيون الآن ، هى على وجه العموم أشياء لا تبقى طويلا ، اذ يصيبها التلف لعدم الاستعمال . والذهب ، والفضة ، والماس ، أشياء أضنى عليها الخيال ما يفوق أهميتها •

أما فيما يتعلق بالاشياء الحسنة اننى هياتها الطبيعة للبشر عامة ، فان للجميع الحق فى استخدام أكبر حيز وامتنان كل ما يمكن الحصول عليه بالعمل والكفاح ، وكل ما يمكن استخلاصه من حالة الطبيعة • فهذا الذى يجمع أكواما من ثمار البلوط أو انتفاخ قد أهله عمله هذا الى ملكيتها بمجرد جمعه لها • فكل ما حدث أنه استفاد منها قبل أن يصيبها التلف ، أما أنه أخذ أكثر من نصيبه أو تعدى على حقوق الآخرين فهو ركن غير متوفر فى هذا الفعل ، وبالطبع لا يوجد ما يبرر استيلاءه على كميات أكثر من حاجته • بل

ان هذا ليس من الامانة فى شىء . رغم أن بوسعه التنازل عن بعض ما جمعه لشخص آخر حتى لا يتلف اذا ظل فى حوزته ، وأن يستفيد من وراء ذلك كما يشاء . كما يمكنه أن يحتفظ بكمية من جوز الهند ليستعمله طوال العام طالما كان النمر غير معرض للتلف ، وحتى اذا أراد أن يتنازل عن جزء من هذا الجوز فى مقابل قطعة معدنية استهواه لونها ، أو يبادل الصوف الذى لديه بقطعة من الماس ، يدخرها طوال حياته ، وأن يرمى هذا النوع من الثروة الى الدرجة التى ترضيه ، فان الحد من ملكيته لا يكون لزيادة حجم هذه الممتلكات بل نتيجة لتعريضها للتلف أو لعدم الاستعمال .

وهنا تظهر قيمة النقود ، هذا الشئ الذى يتحتم على الناس المحافظة عليه ، حتى يسكنهم استخدامهما فى الحصول على مستلزمات الضرورية فى الحياة .

وحيث أن اختلاف الدرجات فى الصناعة قد أدى الى ملكية الافراد بنسب متفاوتة ، فان اختراع النقود كان بابا يلجونه لاستمرارها وتمتينها ، ولكن اذا افترضنا وجود جزيرة بعيدة عن دائرة التجارة فى العالم ، لا يتعدى سكانها بضع مئات - رغم وجود الاغنام والحياد والابقار وغير ذلك مما يكون الثروة الحيوانية ، بالاضافة الى أنواع متعددة من الفاكهة ، ومساحات من الارض الصالحة لزراعة القمح - فى هذه الجزيرة لا يوجد ما يصلح لان يكون موردا للنقود ، كما

لا يوجد ما يدفع المرء الى الاستزادة من الممتلكات سواء من أجل عائلته أو لمواجهة الاستهلاك، ولا فيما تنتجه صناعتهم الخاصة ، أو حتى بمقايضتها بما يحتاجون اليه من السلع الضرورية مع الآخرين، حيث لا يوجد شيء نادر وباق على الدوام ، أو أضمن من أن يختزنه في هذه الجزيرة لا يجد الرجال ميلا الى زياده ممتلكاتهم من الارض التي لا يمكن أن تكون لهم أبدا ، وانى لأتساءل عن الفائدة التي يمكن أن يجنيها الفرد اذا كان في حوزته بضعة آلاف من أجساد الاراضي المزروعة فعلا وترعى بها أيضا الماشية ، وتقع في وسط الاجزاء الداخلية لأمريكا ، حيث لا أمل لديه في الاتجار مع أجزاء العالم الاخرى ، ليأتيه المال عن طريق بيع المنتجات ؟

ان هذه الثروة سوف تكون معدومة الفائدة بالنسبة اليه ، ولا بد أن نجده قد تنازل عن هذا الجزء الذي يزيد عن حاجته وحاجة عائلته الضرورية ليعبده الى حالته الاولى من الشبوع .

وعلى ذلك فالعالم في البداية كان كله مثل أمريكا ، وأكثر مما هو عليه الآن ، حيث لم تكن النقود معروفة في أى مكان. فان الفرد اذا اكتشف فائدة النقود وقيمتها بين جيرانه ، فسوف يندفع بكل قواه الى زيادة حظه من الاملاك .

ولكن طالما أن الذهب والفضة لا يقدمان سوى فائدة محدودة في حياة الانسان ، اذا قيست بالطعام والكساء والعربة ، (هذه

الاشياء التى تأتى قيستها من كونها أساس الجهد البشرى) فان من الواضح أن الناس قد تواضعوا فيما بينهم، وفى حدود المجتمع، وعلى الاسس التى نظمها القانون ، على الطريقة أو الكيفية التى يمكن أن يحصل بها الفرد على قدر يزيد عن حاجته ، وينال من ورائه الذهب والفضة اللذين يظلان فى حوزته الى حثما يشاء دون أن يخشى عليهما من التلف ودون أن يسبب ذلك أى ضرر أو أذى .

وهكذا أعتقد أنه من السهل أن تصور كيف كان العمل فى بادىء الامر عنوانا على الملكية فى الاشياء المشاعة فى الطبيعة ، وكيف أن توجيهه الى ما يعود علينا بالغاثة قد حصره وقيد ، حيث لا يعود هناك سبب للنزاع حول المبدأ ، أو للشك فيما تتيحه من زيادة للملكيات . والحق لا يكفى الا اذا وجدت بجانبه الموافقة ، فطالما أن الرجل له مطلق الحق فى كل ما يحصل عليه نتيجة مجهوده الخاص ، فلن يجد ما يستهويه لكى يعمل أكثر من طاقته من أجل شىء يزيد عن حاجته .

وهذا لا يدع مجالا للنقاش حول المبدأ ، أو فى التعدى على حقوق الآخرين ، فمن السهل أن يحدد المرء القدر الذى يكفيه ويحتاج اليه فعلا ، فلا ينظر الى المزيد أو يختص نفسه بما لا حاجة له به ، فهذا ليس من الامانة فى شىء ، الى جانب أنه تصرف عقيب فى حد ذاته

الفصل السادس

السلطة الابوية

ربما يعد من باب النقد اللاذع في هذه الدراسات أن يظهر مدى الخطأ الذي تتسم به الكلمات والاسماء التي عرفها العالم ، ولا ضير أن تأتي بشيء جديد طالما أن هذا التقديم ربما يؤدي بالناس الى الوقوع في الاخطاء ، كما حدث في مسألة السلطة الابوية ، التي حصرت سلطة الآباء على أبنائهم في الاب وجده دون أن تقاسمهما الام فيها ، بينما أن الام في واقع الامر لها مثل ما للاب تماما في هذه السلطة .

فحقوق الآباء على الأبناء ، وحكم الطيعة ، يجعلان أسباب الوجود للاب والام معا دون تمييز لاحدهما على الآخر ، فحتى عندما يطالب الله الأبناء بطاعة الآباء ، نجده يجمع الاب والام في كثير من نصائح الكتاب المقدس فيقول « أكرم الأب والام » و « عليك باحترام أبيك وأمتك » (١) .

(١) ورد ذلك ايضا في القرآن الكريم حيث قال تعالى : « وقضى ربك ألا تعبدوا إلا اياه وبوالدين احسانا اما يبلغن عندك الكبير احدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما » وأخضع لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب زدني اوجهما كما ربياني صغيرا » صدق الله العظيم

وهذا وحده دون غيره هو ما يجب أن نحصل له الاعتبار الاول ، اد أن هذه الحقيقة تحول دون ارتكاب الناس للاخطاء من ناحية سلطة الآباء هذه ، التي تفسر معنى الاموة وترجع سلطتها وسيطرتها الى الاب وحده . . ، فهي تشرك الام أيضا في السيطرة على الابناء . بالإضافة الى أنها تنكسر من شوكة هؤلاء الرجال الذين يتباهون بأبوتهم ، وما تتيحه لهم من سلطان لا يعترفون للام بأى نصيب فيه

ومنه أيضا يتغير الاساس الاول فى الحكم الذى يستمد أصوله من سلطة الآباء ، فيشترك اثنان فى الحكم بعد أن كان واحد فقط يسيطر على هذا الحكم . ولن نعلق الآن على موضوع الاسماء . ورغم أنه سبق أن قلت « ان جميع الناس متساوون فى الطبيعة » الا أنه ليس من السهل الوقوف على كافة أنواع المساواة . .

فالتقدم فى العمر أو الاتصاف بالفضيلة ، ربما يجعل للبعض ميزة ظاهرة ، وكذا ارتقاء طبقة معينة قد يكون سببا فى تفوقها على ما عداها من الطبقات ، كان أن المولد والمصاهرة يجعلنا لا نغفل أمر هؤلاء الذين ربما كانت الطبيعة « أو الامتان أو غير ذلك » قد تصيب فى خضوعهم أو تبعيتهم . ويقف كل هذا الى جانب المساواة التى يتمتع بها الناس كنتيجة للسلطة الشرعية أو لسيطرة

فرد على آخر ، تلك المساواة التي سبق أن حددتها بالعمل الذي يؤديه المرء فيصبح له من الحق مثل ما لكل انسان من الحرية الطبيعية دون أن يكون خاضعا لفرد آخر .

واني أعترف أن الاطفال لا يولدون على هذه الحال الثامة من المساواة ، رغم أنهم يولدون متساوين فعلا . ولآبائهم نوع من التحكم والسلطة الشرعية عليهم ، عندما يخرجون للحياة ، ويمتد هذا الى ما بعد ذلك ، ولكن بصفة مؤقتة ، ويشبه الامر تلك اللقائف التي يحيطونهم بها صفارا وينزعونها عنهم كبارا ، حيث يصبحون رجالا مطلقي الحرية .

لقد خلق آدم انسانا كاملا ، له جسد مكتمل القوة وعقل ناضج ، ولذلك كان عليه أن يتحمل مسئولية وجوده منذ اللحظة الاولى ، وان يكافح من أجل بقائه ، ويتصرف بوحى من قدراته التي وهبها الله له . ومن صلبه انحدر أولاده الذين جاءوا ضعافا عاجزين دون فهم أو معرفة . ولذا كان على آدم وحواء أن ينكفلا بأطفالهما حتى يشبوا عن الطوق ، وتبعهما في ذلك كل الآباء من بعدهما ، فقانون الطبيعة والحاجة الى حفظ النوع ، يضطرهم الى اعانة أولادهم وتعليمهم ، فهم المسئولون عن وجودهم في هذه الحياة .

وقانون العقل الذي كان على آدم أن يتصرف على هداء

هو نفس القانون الذى يحكم ذريته • ولكن مجيء هؤلاء الى العالم مجردين من المعرفة ، وعدم استخدامهم للعقل ، يجعلهم بالتالى غير خاضعين لهذا القانون • فكيف بطفل يعيش دون استخدام عقله ، ويكون خاضعا لقانون أساسه العقل • وأبناء آدم الذين ولدوا فى ظل هذا القانون لا يعدون أحرارا • فالقانون بطبيعته ليس مجرد تحديد وتوجيه حرية شخص ما وذكائه من أجل منفعة الخاصة دون أن يتعداه الى الصالح العام لهؤلاء الذين يخضعون للقانون • فهل يمكن أن يصحوا أسعد من ذلك بدونه ؟ وهل يستحق ذلك احاطتنا بسياس عال لمجرد المحافظة علينا من التردى فى هاوية أو مستنقع؟ وأيا ما كان الامر فان هدف القانون لا يمكن أن يكون الانلاف أو الافساد ، بل المحافظة على الحرية وتوسيع نطاقها فالحرية هى أن تأمن من التهجم والعنف من جانب الآخرين ، حيث أنها لا يمكن أن تعيش الا فى ظل القانون ، وليست كما قبل لنا • حرية المرء فى أن يفعل ما يشاء • فمن ذا الذى يكون حرا ، اذا كان ما يضحك البعض ينسب فى ألم البعض الآخر ؟ ولكن الحرية هى حرية المعارضة ، واصدار الاوامر ، أى أن يتصرف المرء فيما يختص بشخصه وشئونه وممتلكاته دون الالتجاء الى القوانين التى يخضع لها لتقر ما يفعله ، وعندئذ لن يكون هناك مجال لارادة أو استبداد اخر •

واذن فان سلطة الآباء على الابناء انما تتبع من هذا

الواجب الملقى على عاتقهم نحو رعايتهم والعناية بهم فى أثناء مرحلة الطفولة وتوجيه عقول الاطفال والتحكم فى تصرفاتهم الطائشة غير الواعية ، حتى يأخذ العقل مكانه ويطلع فعالهم محققا بذلك منافعهم ، وهو ما يبحث عنه الاطفال فعلا ويحتاجون اليه من الآباء . فאלله قد وهب الرجل قدره وفهما لتوجيه تصرفاته ومنحه حرية العمل فى حدود القانون الذى يخضع له . ولكنه اذا كان يفتقر الى مثل هذه القدرة لتوجيه ارادته فلن يكون لديه أية ارادة يتبعها ، فهذا الذى تفهم أموره بنفسه ، عليه أن يظم تصرفاته عندما يأتى الوقت الذى ينضج فيه ويكتسب المعرفة ، فان ابنه يكون قد أصبح رجلا ناضجا بدوره .

وينطبق هذا على كافة القوانين سواء ما كان منها طبيعى أو مدنى . فهل الانسان خاضع لقانون الطبيعة ؟ وما الذى يحرره من القانون ؟ ومن الذى يمنحه حرية التصرف فى ممتلكاته تبعا لرغبته الخاصة دون التقيد بذلك القانون ؟ وأجيب عن ذلك بأن حالا كهذه يفترض على الانسان أن يكون فيها على بية من هذا القانون ، ويتحتم عليه أن يلتزم فى كل تصرفاته حدود هذا القانون ، وعندما تصبح هذه حالته فلا بد أن يعرف الى أى مدى يمكنه أن ينسج هذا القانون ، وحدود حريته التى لا يجب أن يتعداها وحتى ذلك الحين فلا بد له من شخص يهديه السيل ، مخصص له من الدراية بالحرية الشيء الكثير .

أما إذا كان لديه من العقل والنصر ما يؤهله لنيل حريته فبمثل ذلك أيضا ينال ابنه حريته ، وفيما يختص بفرد يعيش في ظل القانون في إنجلترا ، كيف يتحرر منه ؟ بمعنى أن تكون له حرية التصرف فيما يفعله ، وفيما يمتلكه - كما تشاء له أهواؤه دون التقيد بذلك القانون ؟ فإذا كان هذا يعنى حرية الأب فهو يعنى أيضا حرية الابن . ولكي يتحقق هذا فإن القانون لا يسمح للابن بأن تكون له إرادة ما ، إنما يخضع لإرادة والده أو ولى أمره الذى يتولى عنه مهمة الفهم . فإذا توفى الوالد أو فشل فى مهمته ولم يتمكن من أن يملأ مركزه بالنسبة لابنه خلال هذه الفترة التى يحتاج فيها الى النهم والمعرفة ، فإن القانون عندئذ يتكفل بهذه المهمة نيابة عنه : فيعطى الآخرين حق الوصاية عليه حتى ينال حريته ، ويؤهله مفهومه لتولى شئونه بنفسه . ولكن الأب والابن متساويان فى الحرية بعد ذلك عندما يكون كل منهما ناضجا بما فيه الكفاية ومتساويا أمام نفس القانون ، دون أن يكون للأب أية سيطرة على حياة ابنه أو حريته ، سواء فى حالة قانون الطبيعة أو تلك القوانين التى تنظمها الحكومة .

ولكن فى حال حدوث خطأ ما نتيجة لظروف طبيعية عادية من شأنها أن تحول دون وصول الشخص الى تلك الدرجة من العقل التى يفترض معها معرفته بالقانون ويكون خاضعا فى نفس

الوقت لاحكامه ، فان هذا يجعله غير مسئول عن حرته كرجل ، ولن يسمح له أبدا بتدبير شئونه الخاصة ، طالما أنه يجهل حدود تلك الحرية ، ويعجز عن فهم حقيقتها . وهكذا يظل طوال الوقت خاضعا لتحكم الآخرين في مفاهيمه الخاصة . ومثل هؤلاء الاشرار من الناس - تقف لهم الحكومة دائما بالمرصاد ، كذلك الاولاد الذين لا يتعدون أبدا مرحلة الطفولة لنقص في تكوينهم الطبيعي ، كذا الذين يصابون بالحنون فيعجزون عن استخدام عقولهم، ويتولى عنهم آخرون هذه المهمة ، كما يقول « هوكر » . كل ذلك مما لا يتجاوز الواجب الذى ألقاه الله والطبيعة على عاتق الانسان ، وكذا بقية المخلوقات لحفظ كيانهم حتى تصبح لهم القدرة على حملها بأنفسهم ، وهى تحدد فى نفس الوقت المجال الذى تظهر فيه سلطة الآباء .

لقد خلقنا الله أحرارا واهبا ايانا نعمة العقل ، وليس معنى ذلك ألا نمارس كليهما : فعامل السن الذى يمهد لاحدهما يأتي بالآخر فى أعقابه .

ولذلك نرى كيف أن الحرية الطبيعية لا تتنافى مع وجود الآباء وكلاهما ينبعان من أصل واحد ، فالطفل حر بفضل والده وبفهمه الذى يوجهه حتى يبلغ رشده . وحرية الرجل خلال سنوات النضوج ، واعتماد الطفل على والديه ، رغم كونها محدودة ، إلا

أنها من الوضوح بدرجة لا يمكن تجاهلها ، « وعلى حق الابوة : بل لا بد من احترامها . فالنظام واضح وراسخ والحق فى ميراث آدم لا يمكن انكاره وبذا أرسى قواعد سلطان الاب ، وكما يقول سير روبرت فيلمر ، انه فى حال وفاة الرجل تاركا وراءه أولادا ، فليس معنى ذلك أن يصبح الطفل محروما من الحرية ، مفتقرا الى من يمد له يده بالتوجيه والعناية ، لان أمه ستقوم فى الحال بهذه المهمة ، أو مربيته ، أو الاوصياء عليه حتى يبلغ به العمر والتعليم المستوى الذى يمنحه القدرة على تولى أموره ، ذلك لان مقومات حياته وسلامة جسده وتطوير عقله تستلزم توجيهها على يد آخرين ولكن هذا لا يعنى أو لا يستتبع سيطرة الآخرين على حياته أو حرمانه من حريته ، فهو أمر لا يدوم الا فترة اعداده وتأهيله لتولى أموره بنفسه . فعندما يسألنى شخص عن السن التى ينال فيها ابنى حريته ، فسأجيبه بأنه العمر الذى يمكنه فيه أن يحكم نفسه « ولكن منى يكون ذلك ؟ » يجيب الحكيم هوكره انه القدر من العقل الذى يحتاج اليه المرء ويكون كافيا لفهم القوانين التى يلتزم بمراعاتها والاهتداء بها فى تصرفاته ، مستعينا فى ذلك بالمهارة والثقافة الشخصية . »

وحتى فى « الكومنولث » يراعون هذه المسألة ، ويعترفون بأن هناك فترة يبدأ عندها الناس فى التصرف كرجال

أحرار ، وعندئذ ، وحتى يحين ذلك الوقت ، فلن يكون هناك ما يدعو الى القسم بيمين الولاء أو التأييد الشعبى ، أو الاعتراف لحكومة بلادهم .

فحرية الرجل فى التصرف بما تسليه عليه ارادته الخاصة انما تعتمد فى أساسها على العقل الذى يثيز به ، ويجعله قادرا على التكيف مع القانون الذى يهتدى به فى حياته ويحدد له نطاق حريته . وليس معنى اطلاق حريته من كل قيد - قبل ان يتهاى له العقل الذى يسدد خطاه - أن هذا هو حقه الطبيعى فى الحرية ، بل ان السبب هو تحاشى مضايقته ووقوعه فى برائن سيطرة الغير من الرجال . وهذا يضع السلطة بين يدى الآباء للتحكم فى مصير أبنائهم ، والله هو الذى هياهم ليقوموا بهذا الدور وأمدهم بمقومات خاصة يهتدون بها فى سلوكهم نحو أولادهم فى صورة تنفق والحكمة الالهية من أجل صالح الاطفال ، وبما يتمشى وحاجاتهم .

ولكن ما الذى يجعل هذه العناية من جانب الآباء النابعة من الرابطة العائلية تتحول الى مجرد سيطرة غاشمة فى مقابل نذر من القوة والصحة لاجسامهم وشئ من النشاط والحيوية لعقولهم ، على أمل تسكينهم من الاستفادة من ذلك بما يعود عليهم وعلى الآخرين بالخير ، واذا وجد الآباء أنفسهم مضطرين لتشغيلهم

نتيجة لظروفهم الخاصة ، فإن الابناء سيقومون حياتهم بأنفسهم ،
ولكن الام هنا تقاسم الاب هذه السلطة

هذه السلطة لم تأت للاب كحق طبيعي خاص ، ولكن بصفه
كونه راعيا لاولاده فقط ، حتى اذا ما تخلى عنهم فانه بالتالى يفقد
سلطانه عليهم ، هذا السلطان الذى يقوم على غذائهم وتعليمهم ،
فانه بعمله هذا يكتسب صفة الأبوة وحقوقها . ولكن ماذا يكون
حال السلطة الأبوية فى تلك البقاع التى تمتلك المرأة فيها اكثر من
زوج فى وقت واحد ؟! او فى تلك المناطق من أمريكا حيث يتبع
الأطفال أمهم فى حال انفصالها عن الأب ، وتقوم هى برعايتهم
وتغذيتهم ؟؟ واذا مات الأب وما زال اولاده صغارا ، أليس من
الطبيعى عندئذ أن ينصاعوا لأوامر أمهم وينقلون اليها تلك الطاعة
التي كانت لأبيهم ؟؟ أو لا يكون للام سلطة قانونية على أطفالها
فتلقى عليهم أوامر تلزمهم بطاعتها ، أوامر تتصل بكل ما يمتلكونه
وتحدد من حريتهم وتحدد لهم التواب والعقاب ؟ أليست هذه هى
السلطة الحقيقية التى كانت للاب ؟ ولكن سلطانه على أبنائه هو
سلطان مؤقت ، ولا يتعدى حياتهم أو ممتلكاتهم فهو لا
يعدو أن يكون سنداً لهم فى ضعفهم وعدم كمالهم وحاجة ضرورية
لتعليمهم . وهكذا فرغم ان الأب له حرية التصرف فى ممتلكاته كما
يشاء طالما أن اولاده قاصرون لم تتبلور رغباتهم بعد ، الا ان

سلطته لا تمتد الى ارواحهم أو بضائعهم التى تخصهم أو منحهم اياها آخرون ، ولا تمتد أيضا الى حريتهم اذا بلغوا سن النضوج . فهنا تتوقف سيطرة الأب ولا يكون له حق فى الوقوف فى وجه حرية ابنه أكثر مما لأى رجل آخر ، وعندما تتضاءل سلطة الأب الشرعية ويتحرر الرجل منها نهائيا فيترك اباه وأمه ولا يعود يهتم بغير زوجته .

ولكن رغم أن هناك وقتا يصبح فيه الطفل حرا فى التصرف ، دون التقيد بإرادة أبيه أو أى انسان آخر ، حيث هما يتساويان أمام قانون واحد (سواء أكان قانون الطبيعة أم قانون البلاد) ، الا أن هذه الحرية لا تعنى التخلص من هذا الشرف والتكريم لأبويه الذى فرضه عليه الله والطبيعة ، فالله قد جعل الآباء أداة لتنفيذ رغبته السامية فى استمرار الجنس البشرى ، وإتاحة فرص الحياة لأولادهم . والقى على عاتقهم مسئولية تغذيتهم وحمايتهم ، وفى مقابل ذلك فرض على الابناء طاعة الوالدين واکرامهم ، وهو تعبير عن الاحساس بالجيل الذى نالهم على يد آبائهم ، واذا ذاك يعملون على اسعاد اولئك الذين ضحوا من أجل سعادتهم .

وهذا الفرض الذى أوجبه الله على الأبناء لا عذر لهم فى التخلّى عنه ، بل هم ملزمون بالقيام به . ولكن هذا بعيد تماما عن

منح الآباء سلطة التحكم في أبنائهم ، والبقاء الأوامر اليهم
 فيما يمس حياتهم أو حرياتهم . انه شيء آخر يستوجب التكريم
 والاحترام والعرفان بالجميل والمساعدة ، ويتطلب الطاعة التامة .
 انه تكريم الام ، وهذا لا يقلل من سلطة الاب وهيته .

والخضوع لتحكم الأب أمر مؤقت ينتهي ببلوغ الطفل
 سن الرشد ، والواجب المقدس على الأبناء نحو الآباء يقتضى منهم
 الاحترام ، والتبجيل ، ومعاونة الآباء لا فى مقابل ما بذله الأب
 من عناية ، أو ما تكبده فى سبيل تعليمه ابنه ، اذ أن ذلك لا يقتصر
 على الفترة التى يكون فيها الطفل قاصرا ، بل على كل مراحل
 حياته . ومحاولة التمييز بين حق الرجل فى التبجيل أثناء طفولة
 الابن ، ثم نضجه ، فقد تسبب فى الكثير من الاخطاء التى تدور
 حول هذه المسألة .

ولكى نرد على ذلك بهعراة نجد (بالتسبة للمرحلة الاولى)
 أن هذا حق من حقوق الأطفال وأمر واجب على الآباء ، أكثر من
 كونه مجرد سلطة أبوية . فالاهتمام بغذاء الطفل وتعليمه ،
 يدخلان فى نطاق مسئولية الاب من أجل صالح الأطفال ، فلا
 يمكن أن يهتم احد بهذه الأمور سواء ، ولذلك فإن من حقه
 اصدار أوامره لأطفاله وتوجيه أمورهم ، وحتى اذا استعمل
 شيئا من القسوة والعنف فى تربيته لأولاده فإن الله قد ركب فى

الطبيعة البشرية حسن تقبل مثل هذه القسوة من جانب الآباء لصالح الأبناء ، وعليهم أن يرضخوا للتأنيب دون ما تضرر أو ضجر . فهذه هي السلطة التي تستوجب الطاعة من جانب الأطفال ، ولا يجوز إذن أن تقابل آلام الآباء بعدم التقدير أو لكران الجميل .

والى جانب ذلك نحدد أن الاحترام والعون اللذين يعبران عن الوفاء للآباء ، يصبحان من الأمور الواجبة على الأبناء ، وهما من حق الآباء . فكما أن الحالة الأولى فى صالح الأطفال فإن الثانية فى صالح الآباء . والتعليم أمر له أهميته ، وهو واجب يؤديه الأب ، وجهل الطفل وضعف حيلته يتطلبان التوجيه والارشاد ، ويعتبر هذا الأمر نوعاً من الممارسة للحكم والسيطرة . وهذا الواجب الذى يكافئ عليه « بالتبجيل » يتطلب طاعة أقل ، وإن تكن الزاماً للكبار أكثر منها الزاماً للصغار . فمن يظن أن الأمر للأبناء باضاعة الآباء يتطلب من الرجل الذى لديه أولاد ، التزامات نحو آبيه مثل تلك التى لأولاده بالنسبة له ، وأنه على هذا الأساس يكون ملزماً بالطاعة كافة أوامر آبيه . فإذا تجاهلنا عامل السلطة الأبوية فإن هذا يعنى استمرار معاملته كطفل صغير !

وإذن فالشق الأول من السلطة الأبوية - أو إذا شئنا للواجب - هو التعليم الذى يعد من شأن الأب الذى ينتهى فى

وقت معين ، وعندما تنتهى عملية التعليم فانها تتوقف من تلقاء نفسها . فربما يسلم الرجل مهمة رعاية ابنه الى أيدي الآخرين ، وهذا يؤدى بالابن الى توجيه جزء كبير من الطاعة الى وجهه أخرى . ولكن الجزء الباقي من عاطفة الاحترام والتبجيل يظل رغم ذلك من حق الأب بغير شك . ومهما تكن سلطة الاب فهي لا يمكن أن تحرم الام من هذا الحق ، فمن ينكر ذلك على النتي ولدته ؟ ولكن يعنى هذا أن تصاغ القوانين بحيث تتحكم في الحرية والارواح . فسلطة الام تنتهى ببلوغ سن الرشد ، ولا يكون بعد ذلك سوى الاحترام والعون والحماية ، وكل ما من شأنه أن يعبر عن الاعتراف بالجميل نظير ما قام به الآباء في سبيل تقويم حياة الابناء ، وهذا وحده ما يتبقى للآباء . فليس للأب أدنى سيطرة على ممتلكات ابنه او تصرفاته ، أو أى حق في أن تكون رغباته موضع التنفيذ من جانب ابنه فيما يعن له من الأمور ، وان يكن للاب في بعض الاحيان (من أجل صالح الأسرة) حق التصرف حسبما يراه صوابا .

وربما يحس امرؤ بالتبجيل والاحترام نحو رجل مسن أو حكيم يكون قد أسبع عليه الكثير من الخير والمعرفة ، لدرجة يعجز ازماءها عن رد صنيعه . ولكن هذا لا يستتبع سلطانا أو حقا في صياغة القوانين لهؤلاء الذين يدين لهم المرء بالفضل . فكل

هذا يعود الى الأب والام في نفس الوقت ، حيث أن حقوق الآباء وواجباتهم ، ونسبة ما يحتاج اليه الاطفال ، تختلف تبعا لاختلاف العناية والعطف والجهد والتفقات ، مما يؤثر على طفل دون آخر . وهذا يوضح لنا كيف أن الآباء في المجتمعات ، وهم لا يعدون أن يكونوا مواطنين خاضعين لأمر ، غير أن لهم حق السيطرة على أطفالهم وحق اخضاعهم . والسلطة السياسية والسلطة الأبوية منفصلتان تماما ويقومان على أسس مختلفة تفضي الى غايات مختلفة . فلكل أب من السلطة الأبوية على أولاده مثل ما للحاكم على هذا الاب . كما أن الحاكم بدوره يحس بالولاء لحو والديه ويدين لهم بالطاعة مثله في ذلك مثل رعاياه ، دون أن يكون له أى نوع من السيادة التي يمارسها بين رعيته .

ومع أن واجب الآباء في تنشئة أبنائهم ، وواجب الاطفال في تبجيل آبائهم يحتوى على كل معانى القوة من ناحية وكل معانى الخضوع من ناحية أخرى الا أن هناك سلطة أخرى للأب ، سلطة تلزم الابناء بطاعته ، وهو يشترك في هذه السلطة مع غيره من الآباء ، ويقال عنها بانها جزء من «التشريع الابوي» . ان هذه السلطة التي نتحدث عنها تعطى للآباء حق منح الضياع لمن يرضيهم أكثر من غيره . وبالرغم من أن القانون يحدد نسب الميراث الا ان الاب يستطيع أن يمنح هذا الابن أكثر من ذاك ، طبقا لسياسة الابن مع الأب .

هذه احدى مزايا طاعة الأولاد ، وهناك دائما ما يتبع التمتع بالارض ، وهو الخضوع لحكومة البلاد التي تعتبر هذه الارض جزءا منها . فالمفروض عادة أنه في وسع الاب ان يخضع أطفاله لهذه الحكومة التي يعتبر أحد رعاياها ، فولاؤه يسرى عليهم أيضا ، فهي حالة ضرورية بالنسبة للارض التي تخضع لهذه الحكومة ، تهم هؤلاء الذين سيستولون عليها نتيجة لهذه الحال ، فلا يعود هناك صلة او ارتباط طبيعي ، بل اخضاع بالقوة ، فأولاد جميع الرجال متساوون معهم في الحرية بحكم الطبيعة ، ولهم ان يختاروا على أساس هذه الحرية نوع المجتمع الذي يفضلونه ، والنظام الذي يعيشون في ظله . ولكنهم اذا كانوا يرغبون في ميراث أسلافهم فلا بد أن يكون ذلك بنفس الاسلوب الذي سار عليه أجدادهم ، وعليهم ان يعترفوا ويتقبلوا نتائج هذا الميراث . وعن طريق هذه السلطة يجبر الآباء أولادهم على طاعتهم حتى لو جاوزوا سن الرشد ، وأكثر من ذلك يخضعونهم لهذا النوع أو ذاك من السلطة السياسية . ولكن هذا بالطبع ليس واحدا من حقوق الآباء ، فهي طاعة اجبارية يضطر اليها الابناء أملا في المنفعة التي ستعود عليهم من وراء ارشدهم ، ومثلهم في ذلك مثل رجل فرنسي في سياسته مع رجل انجليزي سيترك له جانبا من ثروته ، فهو في مقابل ذلك يلزمه بنوع من الاشتراطات

يفسره الى تنفيذها وفقا لرغباته ، وتبعا لقوانين البلد التى يقع فيها هذا الميراث .

وختاما رغم أن سلطة الأب لا تستد الى ما بعد بلوغ اولاده ، كما تتمدى الحد المناسب الذى تتطلبه هذه المرحلة من العمر ، ومع ان التكريم والاحترام وغير ذلك من مظاهر التبجيل التى يدينون بها لآبائهم فى جميع الاحوال بجانب العون ، الذى يعود اليهم) لا يعطى الاب سلطة التحكم وسن القوانين وفرضها على أبنائه ومعاقبتهم اذا خالفوها ، بالاضافة الى عدم سيطرته على مستلكات ابنه او تصرفاته ، ورغم ذلك كله فان هذه المسائل كانت شيئا عاديا فى الايام الغابرة ، بل ما زالت موجودة فى الأماكن التى تنزل فيها العائلات فى أماكن نائية منفصلة عن اوطانها ، حيث لهدا فى تأسيس كيانها من جديد ، ويصبح رب الاسرة هو الحاكم بأمره ، وبذلك يهيمن على شئون اولاده منذ نشأتهم حتى يشبوا من البلوق ، ولا يجد الاولاد غضاضة فى استمرار هذه السيطرة من جانب من أجل صالح الاسرة فى مجبوعها ، وان لم يكن ذلك من السلطة الابوية فى شىء ، الا ان الشعور بالجماعة جعلهم يشاركون عن بعض حريتهم لهذا الرئيس باستشاره بالسلطة برضاء اولاده ، ولكن اذا وفد على عائلته غريب وارتكب اى جريمة او لى احد أطفاله ، فان له مطلق الحق فى أن يحكم عليه بالموت

نظير ما اقترفه من جرم ، وله الحق في معاقبته بنفس الطريقة التي يعاقب بها أحد أبناءه ، رغم ان سلطته الابوية قاصرة على أولاده فقط ، الا انه نتيجة للولاء الذي يدين به أولاده له ، وممارسته للسلطة التي يقرونها ، والسماح له بتنفيذ القوانين والطبيعة دون الرجوع اليهم حتى اصبحت موقوفة عليه وحده دون أى فرد من أفراد العائلة .

وعلى ذلك كان من الطبيعي ان يوافق الاطفال على التمهيد لسلطة الأب وسيطرته . فقد تعودوا على اتباع توجيهاته في طفولتهم ، والرجوع اليه في مشاكلهم الصغيرة ، فاذا شبوا على الطوق فمن أحق بذلك ؟ ان ممتلكاتهم محدودة ، وما تثيره من منازعات وجدال يتطلب حكما نزيها ورعاية حانية لا تتوافر في غير الأب ؟ ليس غريبا اذن أن يتناسى الأطفال مسألة البلوغ وفساد الرشد التي تفصل بين مرحلتين من حياتهم ، فلا يعودوا يهتمون بسن الواحد والعشرين الذي يعنى توليهم لشئونهم بانفسهم ، وهم يستمرون في الولاء لحكومتهم التي تتولى حمايتهم ، ولا تخنق حرياتهم ، ومن ثم يجدون في ظلها الأمن ، والاستقرار ، والسعادة أكثر من أى مكان آخر .

وهكذا يصبح الآباء الطبيعيون للعائلات (بتغير طفيف) زعماء مياسيين لهم ايضا . فاذا تقدموا في العمر وتركوا وراءهم ورثة

فقد برهن أحمل اعباء التركة ، فانهم بذلك يضعون الاسـس التى تقوم عليها الملكية الوراثية والانتخابية فى ظل دساتير معينة تتلاءم مع ظروف كل منها ، بل يتولى الحكام ايضا الشئون الدينية التى ورثوها ضمن ما آل اليهم عن آبائهم •

الفصل السابع

المجتمع السياسى أو المننى

جعل الله الانسان مجرد مخلوق ، ووجد أن ليس من صالحه ان يظل وحيدا ، فجعله فى حاجة اضطرارية ، ومييل ، للاجتماع . كما هيا له الفهم واللغة حتى ييسر له هذا السبيل . كان المجتمع الاول يتمثل فى الرجل وزوجته وأدى هذا الى ظهور مجتمع يتمثل فى الآباء والأبناء يضاف الى ذلك ما يقوم بين السيد والخادم ، ويتقابل هؤلاء تتكون عائلة واحدة يكون لسيدها او سيدتها نوع من الحكم للأسرة ، ويقترّب هذا او بعضه من المجتمع السياسى كما سنرى .

ومجتمع الأسرة يقوم على أساس الارتباط الاختيارى بين الرجل والمرأة ، رغم أنه يعنى فى أساسه المشاركة والأحقية لكل فى جسد الآخر ، كضرورة للهدف الرئيسى وهو : التناسل ، بالإضافة الى ما يستتبعه من التأيد والتعاون والاهتمامات المشتركة ، كضرورة لتوحيد الرعاية للذرية التى تحتاج الى الغذاء وللأزم الأسرة الى أن تبلغ أشدها .

وطالما أن الهدف من الزواج بين الرجل والمرأة ليس مجرد التماسل بمعنى أن العلاقة يجب أن تستمر بعد انجاب الذرية ، فانه يتحتم قيامه من أجل تغذية الصغار ورعايتهم ، الأمر الذي يعتبر مسئولية تقع على عاتق الذين أنجبوهم . وهذه القاعدة التي وضعتها الحكمة الالهية تطيعها المخلوقات الدنيا (من المرتبة الثانية) . أما في الحيوانات الثديية التي ترعى الحشائش ، فلا يستمر التزاوج بين الذكر والانثى الا فترة الجماع ، ثم تقوم الأم بتغذية رضيعها حتى يتمكن من التغذى بالعشب ، ولا يكون للذكر خلال هذه الفترة أى دور ، ولا يلتزم للأم أو الرضيع بشئ . . اما بالنسبة للحيوانات المتوحشة فان التزاوج يدوم مدة أطول ، حيث تعجز الام عن الحصول على غذائها لنفسها ولرضيعها ، فتلجأ مهمة تفوق في خطورتها وصعوبتها التغذى بالاعشاب ، وهنا تظهر ضرورة المساعدة من جانب الذكر لحفظ عائلته ، ويستمر ذلك حتى يمكنها القيام بنفسها باستحضار غذائها . وتلاحظ هذه الظاهرة في عالم الطيور أيضا . (فيما عدا بعض الطيور الاليفة التي تجسد حاجتها من الطعام لصغارها وكذا العناية بها) اذ يحتاج صغارها الى الطعام في العش ، فيستمر الديك والدجاجة في العناية بها حتى تنبت اجنحتها وتبحث عن طعامها بنفسها .

وأعتقد أن السبب الرئيسى (ان لم يكن الوحيد) في

استمرار ارتباط زواج الذكر والانثى من البشر أكثر من بقية المخلوقات أن الانثى هى المسؤلة عن الحمل ، فهى بالطبع ستلد مرة ثانية وثالثة قبل ان يشب اول طفل لها وما زال فى حاجة الى رعاية والديه والعيش فى كنفهما . وهكذا يلتزم الوالد - الذى جاء بهم - بالاستمرار فى العيش مع هذه المرأة التى اختارها زوجة له ، دون سائر المخلوقات . ولا يملك المرء الا أن يعجب بحكمة الخالق العظيم فى دوام العلاقة الزوجية بين الرجل والمرأة اكثر منها بين بقية المخلوقات ، اذ يدعم ذلك من أهمية العلاقة ، ويقوى من أواصرها ، نتيجة للتعاون المشترك من أجل الرزق والسعى لتحقيق المنفعة المتبادلة .

ورغم أن هذه الالتزامات تقيد الرجل ، وتجعل روابط الزواج متساسة ودائمة بدرجة تفوق تلك التى تجمع بين الحيوانات ، فإن السبب لنا فى أهمية هذه الرابطة أنها ضمان للتسلسل والتعليم والاهتمام بالارث الى أقصى حدوده ، سواء أكان عن رضا واتفاق ، أم لوقت معين ، أم بشروط معينة ، مثلها فى ذلك مثل تلك الروابط التى تكون عن طوعية ، حيث لا تدعو الضرورة سواء فى طبيعة الشئ او الغاية منه ، تلج فى استمراره طيلة الحياة ، وأقصد عدم وجود قانون صريح ينظم مثل هذه الارتباطات ويفرض عليها أن تكون أبدية وخالدة .

ولكن رغم أن لدى الزوج والزوجة نفس الاهتمامات ،
 إلا انها يختلفان في الفهم ، ونتيجة لذلك تتعارض رغباتهما أحيانا .
 وعلى ذلك يكون من الضروري وجود رأى أخير أو كلمة عليا للبت
 في الأمور ، وهذا بالطبع من مهمة الرجل ، بوصفه أكثر قدرة وقوة
 ولكن ذلك لا ينحصر الا في تلك الاشياء التي تخصهما وتهسما
 معا . أما مستلكات الزوجة التي آلت اليها نتيجة للزواج فهي
 حق خاص لها ، وليس لزوجها أن يتدخل او يفرض رأيه في هذا
 الشأن ، كما أن سلطة الزوج لا تعنى السيطرة التامة على الزوجة ،
 فما زالت لديها حرية الانفصال عنه ، وهو حق طبيعي من حقوق
 الزوجية ، سواء أكان الزواج قد تم في حالة الطبيعة ، أم وفقا
 للتقاليد والقوانين المرعية في البلاد ، وفي حال الانفصال يقوم الاب
 أو الام بحضانة الأطفال حسب ما ينص عليه الاتفاق المعقود
 بينهما .

وليس للحاكم أن يتجاهل حق كل من الحكومة
 السياسية ، ودستور الطبيعة في رعاية أى زواج ، وهى ضرورة
 طبيعية للتنازل والتعاون والمشاركة التي تجمع بينهما وعلى الحاكم
 هو ان يفصل فيما يمكن أن يقوم بين الرجل وزوجته من خلاف
 حول هذه المسائل . أما اذا كان التحكم في الحياة والموت
 والسيطرة التامة يرجع إلى الزوج وكان هذا لازما لقيام مجتمع

بين الرجل وزوجته فلن يوجد زواج بالمعنى المعروف في بلاد لا تعترف للرجل بالسيطرة غير أن انتهاء الحالة الزوجية لا يتطلب سلطة معينة من جانب الزوج ، فلا يوجد ما يدعو إليها مطلقا ، حيث أن أساس الرابطة الزوجية يعتمد على التناسل ، ثم على رعاية الأطفال الى ان يبلغوا سن الرشد . وعليه فالزواج يعنى تعهدا ومسئولية من الطرفين . وهذا هو نص العقد الذى يجمع بين الزوج وزوجته .

وبالنسبة للمجتمع الذى يضم الآباء واطفالهم ، والحقوق والسلطات التى يتعاملون بها ، فقد سبقنا الإشارة إليها في الفصل السابق ، وواضح انها تختلف تماما عن المجتمع السياسى

ومسألة السيد والخادم قديمة في التاريخ ، وهى لا تظهر الا بين من تقوم الفوارق بينهم ، فالرجل الحر يجعل من نفسه لخدمته لآخر اذا باع له في وقت معين مجهوده وخدماته في نظير الاجر الذى يتناوله منه ، وهذا يستتبع اعتبار الخادم ضمن عائلة سيده ، خاضعا لنفس النظام الذى تدير عليه العائلة ، وهذا يعطى للسيد سيطرة مؤقتة عليه ، دون أن تتمدى الحدود التى تربط بينهم . ولكن هناك نوعا آخر من الخدم وهم العبيد الذين تغل تصرفاتهم القيود والاصفاة ، فانهم خاضعون لسيطرة سادتهم واستبدادهم . ومثل هؤلاء الرجال

يفقدون حياتهم ، وحررياتهم ، ويضيع كيانهم ، ويحيون حياة
العبودية التي تعنى انعدام ملكيتهم ، ويصبح وجودهم في المجتمع
المدني عدما لا وجود له .

ولننظر في أمر سيد العائلة التي تضم الزوجة ،
والأطفال ، والخدم ، والعبيد ، والذين يعيشون في حدودها .. فانه
مهما يكن التماثل في نظامها ومهامها وعددها مع النظام في الدولة
الصغيرة الا انها تختلف عنها في نشأتها وقوتها وغايتها، ولو اعتبرناها
مملكة صغيرة يحكمها رب الاسرة ، فان سلطته ستكون محدودة
للافاضة على ضوء ما ذكرناه آنفا من أن سيد العائلة لا يستمتع
بسلطة شاملة ، اذ ان السلطة تتوزع على أفراد عائلته في أوقات
معينة باختلاف أشخاصهم ، وفيما عدا العبيد (فالعائلة بكيانها
الواضح ، وسلطة الاب كرب لهذه العائلة ، لا يتأثران بوجود
العبيد أو عدم وجودهم) ، فليس له ان يتعرض لحياة أو موت
أى منهم ، كما أنه لن يمكن السيطرة على العائلة بأكملها التي لا
تفرض نفسها على أفرادها الا بنسبة محدودة . أما كيف تختلف
الاسرة او أى مجموعة من الافراد عن ذلك ، فالأفضل ان نكتشف
الجواب في تكوين المجتمع السياسي نفسه .

لقد اتفقنا على أن الفرد يولد حرا متمتعا بكافة حقوق
القوانين الطبيعية وامتيازاتها متساويا في ذلك مع غيره من الافراد

في انحاء العالم ، ولديه من القوة ما يكفل له المحافظة على ممتلكاته - حياته وحرية ومصيره - ضد من تسول له نفسه الاعتداء عليها . ليس هذا فحسب ، بل انه يتولى أيضا تنفيذ أحكام هذا القانون ، بتوقيع العقوبة التي يستحقها المذنبون . وربما تصل العقوبة الى حد الموت في الجرائم التي يعتقد أن هذا هو عقابها .

وحيث أنه لا يمكن ان يقوم أى مجتمع سياسى الا اذا كانت لديه القوة على المحافظة على الملكيات ومعاقبة المعتدين عليها ، فهذا وحده هو دعامة المجتمع السياسى ، حيث يتنازل كل عضو فيه عن حقوقه الطبيعية ليضعها بين يدى الجماعة ، فتتولى هى حمايتها عن طريق القانون الذى تصوغه شاملا ووافيا لحاجة الجميع ، فتعين الجماعة افرادا يتولون مهام السلطة وتنفيذ القانون ، فيفصلون في الخلافات التى تنشأ بين أفراد هذا المجتمع ، سواء أكانت مطالبة بحق أم توقيعاً لعقوبة ، مهتدين في ذلك بالقوانين الموضوعة ، وعلى ذلك فالأفراد الذين تجمعهم هيئة واحدة ويخضعون لقانون وسلطة شرعية عامة تفض المنازعات بينهم وتعاقب المجرمين ، هؤلاء الأفراد يكونون مجتمعا مدنيا فيما بينهم ، اما هؤلاء الذين لا يجتمعون على شئ ثابت فهم ممن يعيشون في حالة الطبيعة حيث يباشر الرجل كافة السلطات التشريعية والتنفيذية بنفسه .

وهكذا يصبح للحكومة سلطة تقرير العقوبة للجرائم على أنواعها ، بما يتلاءم مع طبيعة الجرم وتأثيره في أفراد هذا المجتمع ، أى سلطة سن القوانين ، كما يصبح من سلطاتها أيضا معاقبة من يتصدى لأفراد هذا المجتمع ، حتى لو كان غريبا عنه ، وهو حق تقرير الحرب والسلام . وكل ذلك انما يكون من أجل المحافظة على ملكية أعضاء هذا المجتمع بقدر الامكان . ولكن رغم أن الغزو بانضوائه في ظل المجتمع يتنازل بالتالى عن حقه الطبيعى في توقيع العقاب بنفسه والفصل في مشاكله الخاصة ، فانه بذلك يضع في يد الحاكم - وسلطاته القانونية - الحق في استخدام سطوته لرد الاعتداءات ، وتنفيذ أحكام الجمهورية ، هذا الحق الذى كان يحتكره لنفسه من قبل . وهنا يكمن جوهر السلطة التنفيذية والقضائية وأصولهما في المجتمع المدنى . هذه السلطة تعتمد على القوانين الموضوعة في معاقبة المعتدين داخل هذا المجتمع ، كما تصدر أحكاما استثنائية بناء على الظروف التى تحيط بالحقيقة التى تسعى اليها ، فتدافع عن حق المهضومين ، وهى تستعين في كل ذلك بجهود أفراد المجتمع عند الحاجة اليها .

وعلى ذلك ، فعندما يتحد عدد من الناس مكونين مجتمعا واحدا ، حيث يتنازل الفرد عن سلطته التنفيذية لقانون الطبيعة ملقيا اياها على الجمهور ، فهنا يمكننا القول بأن هذا هو مجتمع

مباسبى أو مدنى • ويحدث ذلك اذا اجتمع أى عدد من الأفراد فى حالة الطبيعة مكونين شعبا واحدا أو كيانا سياسيا موحدًا فى ظل حكومة واحدة أو حاكم معين يتفقون عليه ويتعاملون معه ، فهو فى هذه الحال يتيح للمجتمع - الذى يعتبر واحدا فى مجموعته - السلطة فى سن القوانين التى تتطلبها المصلحة العامة للمجتمع ، وتنفيذها طبقا للشريعة ، وهذا بدوره يحول الأفراد من حال الطبيعة الى أعضاء فى حكومة ثابتة وذلك بتتصيب قاض مسئول عن فض المنازعات ، وعلاج المشاكل التى تواجه أى فرد فى هذه الحكومة ، وهذا القاضى يعينه الحاكم مخولا اياه هذه السلطة •

فاذا اجتمعت مجموعة من الافراد دون أن تكون هناك سلطة عليا يلجأون اليها فى مشاكلهم فان مجتمعهم يفقد بذلك دعائمه الاماسية ، ويظلون على حالتهم الاولى فى الطبيعة •

وعلى ذلك فان الحكم المطلق الذى يقبض فيه أفراد قليلون على كافة السلطات لا يمكن أن يقوم بجانبه مجتمع مدنى، وبالتالي لا يأخذ شكل الحكومة المدنية. اذ أن ميزة المجتمع المدنى هو تجنب التحيز الذى كان يسيطر على الفرد فى حالة الطبيعة عندما يفصل فى قضاياها الخاصة ، الى جانب علاج هذا التحيز وذلك بايجاد سلطة عامة يلجأ اليها كل فرد وتتولى عنه مهمة فض المنازعات والفصل فى الخصومات ، وفى نفس الوقت تلزمه بالخضوع لاحكامها ، وهذا

ركن هام فى قيام المجتمع المدنى ، يفنقر اليه هؤلاء الذين يخضعون
لسيطرة الحاكم المطلقة •

فالمفروض أنه يجمع بين يديه كلا من السلطة التشريعية
والتنفيذية ، فلا يوجد هناك قاض يجعل العدل نبراسا يهديه فى
أحكامه ، وليس لظلم أن يشكو أو يتذمر ، بل الطاعة العمياء
والرضا بحق أو بعير حق ، فهو حكم مستبد صام • فحيثما وجد
رجلان بعير قانون قائم أو قاض عام يحكمان اليه ويفض المنازعات
بينهما ، فهما بذلك لم يخرجا من حالة الطبيعة وما زالا خاضعين
لقوانينها التى تجر عليهما المتاعب ، معرضين للذل والاستعباد من
جانب أمير ذى حول وقوة • فالفرد فى حالة الطبيعة العادية له حرية
الحكم لصالحه ، طالما كانت قوته تكفل له استمرار هذه الحرية ،
أما اذا اعتدى حاكمه على ممتلكاته فلن يجد من يهب لنصرته أو يعيد
اليه حقوقه منلما يحدث فى المجتمع ، بل هو محروم من حرية
الحكم أو الدفاع عن حقه كما لو كان قد جرد من صفته كمخلوق
عاقل ، وهكذا يتعرض للبؤس والانعاسة فى ظل الآخر الذى
سلحته الطبيعة بالقوة والسلطان •

والذى يعتقد أن الحكم المطلق يتلاءم مع الطبيعة البشرية ويظهر
دماء الانسان ، لا بد له من القراءة عن تاريخه حتى يقتنع ان الامن
على النقيض من ذلك • وهذا الذى ينصرف بوقاحة أو دون تقييد

باعتبارات أخلاقية في غابات أمريكا لن يمكن تغيير هذا السلوك في ظل سلطة ملكية ، حيث يقوم التعليم والعقيدة بتبرير ما يأتيه في حق رعيته . فالحكم المطلق لا يكفل الحماية للأفراد ، إذ يخلو قلب الأفراد من كل عاطفة نحو رعاياهم ، كما لا يتاح لهم أي نوع من السعادة أو الاستفرار ، تلك الأشياء التي يوفرها لهم المجتمع المدني حيث تخطو الحكومة نحو الكمال والقدم .

الا أن القانون في الملكيات الاستبدادية يقف في جانب الرعية وهو ما يحدث تماما في الحكومات الأخرى ، فيفصل في أي منازعات يمكن أن تنشأ داخل الرعية نفسها بين فرد وآخر . وينظن كل الناس أن هذا ضروري جدا حتى أن أي فرد تسول له نفسه التخلي عنه إنما يحكم على نفسه بأن يكون عدوا للمجتمع والبشرية جمعاء . أما أن ينبع ذلك عن حب حقيقي للإنسانية والمجتمع واحساس بالأخاء نحو الآخرين ، فهذا موضع الشك . لأن هذا لا يزيد عن أن الرجل الذي يسجد قوته ويجب تنمية ربحه سوف يهذل وسعه بالتالي لعدم التعرض بالأذى لتلك الحيوانات التي تعمل فقط من أجل مسرته ورفاهيته . فحبه لها اذن لن يكون لذاتها بل انه ينطوي على حبه لنفسه ، وما ينتظره من ربح من ورائها . فإذا أردنا أن نجد ضمانا لعدم الاعتداء أو وقوع الأضرار من جانب هذا الحاكم المستبد ، فسوف تبوء جهودنا بالفشل وهؤلاء الحكام لديهم

الجواب دائما عن مثل هذا السؤال ، ان الموت فقط هو الامان ، وعلى الرعايا أن يقيموا فيما بينهم المعايير الخاصة ، وكذلك القوانين والاحكام ، من أجل أمنهم وسلامتهم المشتركة . أما بالنسبة للحاكم فواجهه أن يكون منبدا دون اهتمام بمثل هذه الشكليات ، فسلطانه ييج له أن يرتكب الاخطاء ، ولكنها تعتبر أمرا صائبا اذا أقدم هو عليه !

فاذا حاولت أن تجد الوسيلة التي تحمى بها نفسك من بطش هذه اليد القوية ، فانك بذلك تنمرد وتعلن العصيان . ومن الغباء أن يحاول الناس تجنب ما أرادته لهم الاقدار فهم بوضعهم هذا يفضلون عليه حياة الغاب الاولى حيث يعتبرون ذلك آمن لهم وأكثر سلامة .

ولكن مهما يحاول المتسلقون الحديث للترويج عن أذهان الناس فان ذلك لن يحول بين الناس وبين الشعور ، فعندما يلاحظون وجود شخص يعيش خارج حدود مجتمعهم المدني ، وليس لديهم من يلجأون اليه لصد أى عدوان يمكن أن يصدر عن هذا الشخص ، فلهم الحق فى اعتبار أنفسهم أفرادا يعيشون فى حالة الطبيعة ، ويكون أول شئ يهتمون به عند تكوين المجتمع المدني ما يتيح لهم الاجراء من السلام والأمان ، وهذا الغرض الذى سعىوا من أجله للانضواء تحت لواء المجتمع . وعندئذ ربما يظهر من بينهم فرد

ممتاز تؤهله شخصيته وفضائله واستعداده الطبيعي لان يصبح رئيسا لهم ، ويرضوا بتولييه أمورهم ، لثقتهم في حكمته وصواب آرائه ، الى أن يحين الوقت الذي يتنازل فيه عن سلطانه - أى يخلفه آخرون في الحكم - وبالنسبة لما كان متبعا في العصور الاولى ، يحدث أحيانا ألا يكون الخليفة من معدن سلفه ، وعندئذ لا يأتى الناس الحكومة على ممتلكاتهم - حيث كان الفرض من الحكومة المحافظة على ملكية الفرد - فيشعرون بالقلق وعدم الارتياح ، وبأن المجتمع المدنى لم يعد قائما ، الى أن يتولى بعض الافراد السلطة التشريعية ويطلق عليهم اسم مجلس الشيوخ أو البرلمان . وبواسطته يتساوى كل شخص في الحقوق مع الآخرين ، ويخضع لنفس القوانين التى تسرى على الجميع والتى ساهم بنفسه فى تكوينها .

ولا يمكن لاي فرد داخل المجتمع أن يتهرب من أحكام القانون ونصوصه ، وهو القانون الذى سار عليه الجميع ، وارتضوه هاديا لهم فى حياتهم المشتركة .



الفصل الثامن

نشأة المجتمعات السياسية

خلق الناس بطبعهم أحرارا ، متساوين ، مستقلمين • ولم يحرم أحد من هذا الحق أو يخضع لى سلطان سياسى دون رضاه ، وهو رضا يتفق فيه مع آخرين ، فيتحدون فى جماعة واحدة من أجل راحتهم وسلامتهم ، وحتى يسود الوئام فيما بينهم ويتبادلون المنافع ، كما أن اتحادهم فيه قوة لهم تعينهم على مواجهة الاخطار المشتركة • وبوسع أى عدد من الرجال أن يقدموا على هذا حيث أنه لن ينتقص من حريتهم الخاصة الطبيعية • وهكذا فإن اتفاقهم على تكوين حكومة أو جماعة يعنى اتحادهم وتكوينهم كيانا سياسيا للأغلبية حق التمثيل وكذلك بالنسبة للآخرين •

وعندما يتحد عدد من الافراد فى جماعة واحدة عن اختيار وطوعية ، فإن هذه الجماعة تصبح كيانا واحدا ذا سلطة واحدة قائمة على رغبة الاغلبية ، فهذا الذى يمثل الجماعة انما ينوب فى ذلك عن أفرادها وبموافقتهم ، فإذا كانت الاغلبية التى أصبحت كلا فى مجموعها تريد شيئا ، فلا بد أن يكون هذا الشيء دون مراعاة

لا اعتراض فرد أو أفراد قليلين ، طالما أنهم قد اختاروا الجماعة في
يادى الامر ورضوا بتمثيلها لهم ، وأصبحوا بذلك مرتبطين بها .
وهذا ما نجده في المجالس العامة التي تتصرف في حدود
القوانين الموضوعه ، حيث نجد حكم الاغلبية يسرى على الجميع
دون أن يجسر أحد على معارضته ، كما يصبح له - تبعاً لقانون
الطبيعة والعقل - قوة المجموع .

وعلى ذلك فإن اتفاق كل فرد مع آخرين لتكوين كيان سباسبى
واحد فى ظل حكومة واحدة انما يحتوى ضمناً على تبعيته لأفراد
هذا المجتمع ، والخضوع لحكم الاغلبية لانه كانت هذه
الرابطة الاصلية التى تنصهر فى مجتمع واحد لا تعنى شيئاً بالمره ،
ليظل المرء على حريته وتحلله من أية التزامات كما كان شأنه فى
حالة الطبيعة ، فسوف تنفصم بالتالى عرا هذه الرابطة ، فماذا تكون
مظاهر الارتباط ؟ وما الجديد فى الامر اذا كان المرء لا يلتزم الا
بالشئ الذى يلائمه ويتفق مع مراجه ؟ ان معنى ذلك أن يظل
حراً كما كان من قبل ، ولا يفعل الا ما يراه مناسباً له دون التقيد
بما عداه ، أى الحياة فى الطسعة المجردة !

لانه اذا لم تكن موافقة الاغلبية لا تعنى انتهاء البت فى موضوع
معين ممثلة بذلك آراء كل فرد ، فليس هناك غير موافقة كل فرد
لتمثيل الجماعة التى تضع فى اعتبارها ضعف الصحة ، ومهام العمل

ومشاغله وغير ذلك من شئون الحياة ، كعامل لابعاد الكثيرين عن ميادين المجالس العامة بالإضافة الى تصارب الآراء ، واختلاف المصالح ، تلك الاشياء التى لا يمكن تجنبها عند اجتماع أعداد غفيرة من الناس ، وهذه هى احدى الصعاب التى تنشأ عن قيام أى مجتمع ولذلك يتحتم على الدستور أن يضع نصب عينيه تنقية المجتمع من كل شائبة تعلق به ، فيقضى على كل أرباب الوهن والانحلال وتلك الآفات التى تنخر فى بناء المجتمع وتظل به حتى ينهار من أساسه فاذا لم يتيسر للأغلبية تمثيل المجوع تمثيلا كاملا فلن تقوم للمجتمع قائمة .

ولذلك فعلى هؤلاء الذين نبذوا حال الطبيعة واتحدوا فى الجماعة ، أن يبذلوا كل ما فى وسعهم لتحقيق الغرض الذى انخرطوا من أجله فى هذا المجتمع ، فيمنحوا كل السلطة لأغلبية الجماعة . ويأتى هذا بالاتفاق على الانضواء تحت مجتمع سياسى واحد ، وهو تعهد والتزام من جانب جميع الافراد لقيام الحكومة . ومن هنا تنشأ كل المحتضعات السياسية معتمدة على موافقة أى عدد من الرجال الأحرار الذين يمثلون الأغلبية فى الاتحاد ، وتكوين مثل هذا المجتمع . وهذا هو الذى يعطى الشكل والجوهر لكل الحكومات فى العالم .

ولكن هناك اعتراضين على ذلك :

أولهما : عدم وجود هذه الظاهرة فى تاريخ جماعة من الرجال المستقلين المتساوين فيما بينهم ، ثم تقابلوا ، وبهذه الطريقة كونوا حكومة لهم .

ثانيا : أنه ليس من حق هؤلاء أن يفعلوا ذلك ، فالتاس عندما يولدون فى ظل حكومة معينة سوف يشبون على الخضوع لها ، ولن يكون لهم حرية تكوين غيرها .

وللإجابة عن الاعتراض الأول نقول : لا عجب إذا لم يكن التاريخ قد ذكر لنا سوى القليل عن أفراد عاشوا مجتمعين فى ظل الطبيعة . فإن متاعب هذا الوضع ، والحاجة الى المجتمع ، وحب هذا المجتمع ، كل هذه الأشياء لا تكاد تجذب الناس بعضهم الى بعض حتى يتخذوا ويتعاونوا ، هذا اذا كانوا عازمين على الاستقرار فى السير معا ، واذا نحن افترضنا عدم تأثير الرجال بحالة الطبيعة - حيث لم يصلنا ما يدل على أنهم عاشوا فى ظلها - فيجب أن نفترض أيضا أن جيوش « سامانصر » و « اجزاركيس » لم يكونوا أطفالا أبدا ، حيث أن الفترة التى سبقت وصولهم الى مرحلة الرجولة وانخراطهم فى سلك الجندية تعد غامضة بعض الشيء . فقيام الحكومة فى كل مكان يسبق انشاء السجلات كما يندر تبادل الناس للرسائل فيما بينهم الا اذا كفل لهم المجتمع الطرق والوسائل التى

تضمن تداولها في سهولة ويسر ، وعندئذ يبدأون في العناية بالتاريخ وتدوينه ، والبحث في أصولهم ونشأتهم بما تسعفهم ذاكرتهم ، حيث أنهم يجهلون عادة أصل مولدهم ، أما إذا كانوا على بية من أصلهم فهم يقارنونه بما ينقله الرواة من حوادث واخبار ، وينطبق ذلك على كل الأمم والطوائف في العالم فيما عدا اليهود الذين ذكر تاريخهم بالتفصيل .

وسيكون من الغريب انكار هذه الحقيقة المجردة الواضحة التي تتفق مع النظرية القائلة بأن نشأة روما والبندقية انما جاءت باتحاد أعداد من الرجال الاحرار المستقلين دون أن يكون بينهم تفوق أو خضوع طبيعي . واذا أخذت كلمات « جوزيف أكوستا » قضية مسلما بها ، فسوف نعلم أن أجزاء كثيرة من أمريكا لم تكن تعرف لها حكومة ، فهو يقول عن بيرو « ان سكانها عاشوا لفترة طويلة دون ملوك أو حكومات ، بل جماعات وقبائل . وكذلك أيضا كان الحال في فلوريدا واركنساس والبرازيل وغيرها : لم يكن لهم ملوك بالمعنى المعروف ، كل ما هناك هو اختيارهم لقائد يفضلونه عند اشتباكهم في حرب ما . » فاذا قيل ان كل رجل يولد ومعه احساس بالخضوع لوالده ، أو لكبير العائلة ، وان هذا الخضوع لا يحرمه من حرية الانضمام الى المجتمع السياسي الذي يوافقه ، فلا شيء جديد في هذا ، ولكن كون هؤلاء الرجال أحرار - وهو أمر

واضح - لا يخول للسياسيين الحق في التفوق عليهم ، فانهم مساوون في كل شيء حتى يختاروهم حكاما لهم ولكن برضايتهم وموافقتهم ، وعلى ذلك تنشأ المجتمعات السياسية من اتحاد اختياري واتفاق مشترك بين رجال اختاروا حكمهم بأنفسهم وحددوا أشكال حكوماتهم •

والتاريخ حافل بالكثير من الامثلة عن أناس أحرار عاشوا في الطبيعة ثم تقابلوا واتحدوا فيما بينهم مكونين حكومة جديدة . واذا كانت الامثلة لمجرد المناقشة للبرهنة على أن ذلك لا يعنى قيام حكومة ، فاني اعتقد أن على المتنازعين على السلطة الأبوية أن يدعوها وشأنها ، ويكفوا عن مقارنتها بالحرية الطبيعية ، لانه اذا أمكنهم سرد أمثلة عديدة عن حكومات قامت على السلطة الأبوية وحقوقها ، فمن السهل التسليم لهم بهذه الحجج • ولكني أنصحهم في هذه الحال ، بأن هذا لن يوصلهم الى أصل الحكومات كما بدأت في الحقيقة حتى لا يجدوا في الأساس الذي يقوم عليه معظمها شيئا غير الذي كانوا يأملون الوصول اليه •

ولكى تنهى هذا الجدل ، نقول ان الحرية الطبيعية لمرجال هي أمر لا شك فيه ، وان الأمثلة التاريخية تظهر لنا أن حكومات العالم التي بدأت في وقت السلام قد قامت على هذا الاساس ، وانها تألفت بناء على رغبة شعوبها •

ولا أنكر أننا إذا نظرنا الى الوراثة - في بداية التاريخ - الى أصل الحكومات فسوف نجدتها تخضع عامة لحكم فرد واحد . كما أعتقد أيضا انه اذا وجدت عائلة كبيرة الحجم ، واستمرت في الحياة داخل نطاقها دون أن تتعداه وتختلط بغيرها كما يحدث عادة ، وحيث الارض المتوفرة وقلة من الناس ، فيصبح الأب هو الحاكم الطبيعي . لأن قانون الطبيعة يخول للأب نفس السلطة بالنسبة لاي فرد آخر ، فيعاقب من ينتهك حرمة القانون ، حتى لو كان الاعتداء من جانب أولاده ، بل حتى اذا أصبحوا رجالا أيضا ، وتجاوزوا سن البلوغ . وعليهم الامثال لما يفرضه من العقاب ، بل عليهم أن يتعاونوا معه للوقوف في وجه كل معتد أثيم ، ويسنحوه سلطة تنفيذ القرار الذي يتخذه بنفسه ، أى يجعلوا منه المشرع والحاكم بأمره في كل شئون العائلة . وكان أجدر الناس بالثقة واولاهم برعاية مصالحهم وأملاكهم ، والتعود المغروس في نفوسهم منذ الطفولة على طاعته ، يجعل الخضوع له أهون من الخضوع لغيره . لأنه اذا كان عليهم أن يختاروا حاكما لهم فلن يأمّنوا قسوته أو ايذائه وربما يصيبهم منه الاهمال لشئونهم ، مما يجعله غير كفء لهذا المركز ، فهم لا يودون ان يضعوا أنفسهم موضع التجربة التي قد تكون في غير صالحهم . واذا كان وريثه قاصرا لم يبلغ أشده ، فهم يختارون

من يتوسمون فيه الحكمة والقدرة على تولى أمورهم ، طالما
أن الرغبة في الحياة المشتركة ما زالت مشتعلة في قلوبهم ،
ويكون اختيارهم قابعا من حريتهم الطبيعية لهذا الذي سيكون
حاكما لهم .

وإذا استعرضنا ما كان من شأن الأمم في العالم
القديم ، وتاريخ الحكومات ، نجد أن حكمها كان يتركز في يد
واحدة ، وهذا لا يتنافى مع الرأي الذي آفادى به : من أن
قيام المجتمعات السياسية يعتمد على رغبة الأفراد في الانخراط
فيه ، مكونين مجتمعا واحدا ، فإذا تم اتحادهم فلمهم أن يختاروا
شكل الحكومة الذي يناسبهم . ولكن هذا يعرض الناس
للوقوع في الخطأ ، فيعتقدون أن الحكم الطبيعي هو الفردي ،
وأنه يرجع للأب ، ومن أجل ذلك يجب أن نراعى الدافع في اقبال
الناس في بادئ الأمر على وجه العموم على هذا النوع ، حيث
يكون علو شأن الأب هو المحور الذي تقوم حوله دساتير
بعض الحكومات ، فتركز كافة السلطات في يد واحدة ، رغم
أنه من الواضح أن الاستمرار في هذا الحكم الفردي ليس له
أدنى علاقة بالسلطة الأبوية ، حيث أن معظم الملكيات — إن لم
تكن جميعها — قد قامت في جوهرها على أساس مبدأ الانتخاب
حتى لو كان ذلك لفترة محدودة .

ولكى نعود الى بداية الأمور نجد أن حكم الأب في مملكة أطفاله جعلهم يعتادون على هذا النوع من الحكومة الفردية ، وعلمهم ذلك انه طالما وجدت العناية وحسن التصرف ، والحب لهؤلاء التابعين ، فان هذه الاشياء ستكفل للأفراد كل ما تصبو اليه نفوسهم من استقرار سياسى فى ظل هذا المجتمع .

فلا عجب اذا أقبلوا على هذا النوع من الحكومات الذى اعتادوا عليه وعرفوا خلال خبرتهم الطويلة به مدى الراحة والسلامة التى يكفلها لهم . هذا بالإضافة الى البساطة التى يمتاز بها ، الى جانب وضوحه أمام الذين يفتقرون الى الخبرة بأشكال الحكومات وأنواعها ، وليس هناك تطلع الى تكوين امبراطورية يكون حافزا للتقدم ، كما لا تظهر مساوىء الحكم المطلق التى تثير ضجر التابعين له ، وليس غريبا أيضا عجبهم محاولتهم مناقشة الوسائل التى يتبعها هؤلاء الذين ولوهم أمورهم ، أو موازنة سلطان الحكومة بتوزيع مهامها على أفراد عديدين . وليس لديهم أيضا أى شعور بالخضوع لسيطرة استبدادية ، كما لم يكن فى أعمارهم او طريقتهم فى الحياة ما يدر الخوف عليها ، فانضواؤهم تحت لواء هذه الحكومة ليس غريبا ، فهى أكثر ما يلائمهم فى حالتهم الراهنة ، حيث تشتد حاجتهم الى الحماية ضد الغزوات الأجنبية والاعتداءات الخارجية ، وتفوق

الحاجة الى وفرة القوانين وتعدددها ، فليس هناك كثير يمتلكون . وبالتالي لا يحتاجون الى مجموعة من الحكام تنحصر مهمتها في الادارة ومراقبة أعمالهم . وعلى ذلك فهؤلاء الذين يحب بعضهم البعض ويشتركون في مجتمع واحد يفترض أن تجمع بينهم الصداقة والولاء وكذلك الثقة المتبادلة ، وبذلك تصبح علاقتهم أكثر تماسكا ومكانة ويكون هدفها الأساسي التعاون ضد أى عدوان أجنبى . وبالنسبة لهم سيكون من الطبيعى ان يختاروا الحكومة التى تحقق هذا الهدف ، وكذا أشجع واحكم رجل بقودهم فى حروبهم وبذلك يصبح حاكما لهم .

وهكذا نرى أن ملوك الهندود ، فى أمريكا (التى لا تزال تمثل العصور الاولى لآسيا وأوربا) مجرد جنرالات يقودون جيوشا ، فالسكان قلة ، والحاجة الى الأنفس والأموال لا تدفع الرجال الى محاولة زيادةمتلكاتهم من الاراضى ، او الموافقة على توسيع رقعتها . ولأنهم يقودون الجيوش فانهم يصدرون الأوامر فى الحرب . ورغم ذلك ما تكاد الحرب تضع أوزارها حتى يفقدوا معظم هذه المكانة ، ولا تعود لهم الصدارة فى شعبهم ، وتصبح قرارات الحرب والسلام شيئا عاديا بين الشعب أو داخل المجلس ، وحيث ان الحرب لا تعترف بتعدد الأوامر والحكام ، فهى بطبيعة الحال تستند الى سلطة

الملك المجردة في اصدار الاوامر . وحتى في اسرائيل نفسها ، يبدو أن كل مؤهلات زعمائهم وحكامهم أنهم كانوا قوادا لجيوشهم ، أو أنهم حازوا بعض الانتصارات الحربية كما يظهر بوضوح في قصة يفتاح ، الواردة في الاصحاح الحادى عشر «سفر القضاة» . فعندما شن العمونيون الحرب على اسرائيل وأصبح الجلعاديون في خوف وقلق توجه شيوخهم الى يفتاح وكان مغضوبا عليه منهم (١) ، وطلبوا اليه مساعدتهم على أن ينصبوه حاكما عليهم فقد قالوا له «لذلك قد رحعنا اليك لتذهب معنا وتحارب بنى عسوز وتكون لنا رأسا لكل سكان جلعاد» فقبل يفتاح كما ورد في هذا السفر «فذهب يفتاح مع شيوخ جلعاد ، وجعله الشعب عليهم رأسا وقائدا» وكانوا في ذلك يطلقون على الحاكم العام لفظ القاضى كما يظهر من تعبير التوراة في هذا السفر «وقضى يفتاح لاسرائيل ست سنين» الاصحاح الثانى عشر . وكذلك نجد أنه عندما أنب يوثام أهل شكيم على موقفهم من نكران الجيل الذى أسداه اليهم أبوه جدهون الذى كان حاكمهم وقاضيههم يقول لهم : «لأن أبى قد حارب عنكم وخاطر بنفسه واتقذك من يد مديان» الاصحاح

(١) كان يفتاح مغضوبا عليه من أسرته لأنه لم يكن ابن امرأة شرعية نظره اخوته الى ارض طوبى .

التاسع ولم يذكر التاريخ عن القاضى الا أنه كان حاكما ، وكذلك فعل بالبقية الباقية فى عهد القضاة وقد أطلق على أيمالك الذى اختصه يوثام السابق الذكر لقب «ملك» ولكنه لم يخرج عن أن يكون قائدا General

وعندما قلق أبناء اسرائيل للتصرفات السيئة التى صدرت عن أبناء صموئيل رغبوا فى أن يكون لهم ملك «فأبى الشعب أن يسمعوا لصوت صموئيل ، لا بل يكون علينا ملك . فنكون نحن أيضا مثل سائر الشعوب ويقضى لنا ملكنا ويخرج أمامنا ويحارب حروبنا» الاصحاح الثامن من سفر صموئيل الاول .
والرب يبارك رغبتهم قائلا لصموئيل «غدا فى مثل الآن أرسل اليك رجلا من أرض بنيامين . فامسحه رئيسا لشعبى فيخلص شعبى من يد الفلسطينيين » الاصحاح التاسع .

وكما ان العمل الأصيل للملك عند اليهود يتركز فى قيادة جيوشهم والمحاربة للدفاع عنهم فانه تبعا للتقليد الذى وضعه صموئيل قام بمسح رأس شاءول بالدهن كما يصرح بذلك صموئيل لشاءول «فأخذ صموئيل قينة الدهن وصب على رأسه وقبله وقال : أليس لأن الرب قد مسحك على ميراثه رئيسا» الاصحاح العاشر وتبعا لذلك فانه بعد أن اختير شاءول ملكا من قبائل المصفاة فان الآخرين قد عارضوا توليه الملك مبررين ذلك

بقولهم «كيف يخلصنا هذا؟» يعنون بذلك «أن هذا الرجل المختار غير كفء لأن يكون ملكنا اذ تنقصه المهارة وحسن التصرف وهما صفتان لا غنى عنهما في ادارة دفعة الحرب والدفاع عنا» ولما اعتزم الرب نقل الحكومة الى داود النبي قال صموئيل لشاءول هذه الكلمات : «وأما الآن فملككتك لا تقوم. قد انتخب الرب لنفسه رجلا حسب قلبه ، وأمره الرب أن يترأس على شعبه» الاصحاح الثالث عشر

وهكذا نرى أن سلطة الملكية كانت تتسل أيضا في القيادة. ومن ثم سواء قامت العائلة داخل نطاق الحكومة ، واستمرت السلطة الأبوية في الابن الاكبر ، فكل فرد يولد في ظلها سوف يخضع لها بالتالى ، كما أن السهولة التى تتم بها ، والمساواة التى تلتزمها ، لا تتسبب فى اغضاب أحد ، وهو يتقبل هذا الوضع حتى يأتى الوقت الذى يتأكد فيه ويضطر الى الامتثال للأمر . وسواء كانت ظروف بعض العائلات ، أو تجاوزهم ، أو مصالحهم تؤدي بهم الى الاجتماع فى مجتمع واحد ، فإن الحاجة الى وجود قائد يدافع عنهم ضد اعدائهم فى وقت الحرب ، والثقة العالية ، والاخلاص لهذا العصر الذى يمتاز بالفضيلة ، يصنع هؤلاء الذين شيّدوا الحكومات التى حفل بها تاريخ العالم ، وكانوا بذلك أول من وضع حجر

الأساس في بناء الحكومات التي تقوم على الحكم الفردي المطلق من كل قيد ، سوى ما تتطلبه طبيعة الشيء وهدف الحكومة الاستقرار والصالح العام ، هذه الأهداف التي كانوا يضعونها نصب أعينهم عندما نشأت الحكومات لأول مرة ، ولو أنهم لم يسلكوا هذا السبيل لما تكونت المجتمعات الصغيرة ، فلولا هذه العناية من جانب الحكام ، لانتهى أمر الحكومات الى الضعف والانحلال ، وتردى الأمير وشعبه في هوة الهلاك .

ولكن كان حظ العصر الذهبي من الفضيلة يزيد عن ذلك ، وحكامه ممتازين ، وليس من أثر للارهاب او الضغط على الناس . ومن ناحية أخرى اختفت الامتيازات والنزاع أو التسابق في الحصول عليها للحد من سلطة الحاكم ، وهكذا لم ينشب خلاف بين الشعب وحكامه حول نظام الحكم والحكومة ، ولكن عندما ظهر الطموح في العصور التالية كعامل في زيادة السلطة ، دون أن تحقق الغرض المقصود منها ، واصطبغت بالنفاق والتسلق (حيث فصل الأمراء بين مصالحهم ومصالح شعوبهم) عندئذ تبين للناس ضرورة البحث في جوهر الحكومة وحقوقها ، والحد من استبداد هذه السلطة ، ففكروا في نقلها الى أيدي أخرى أمينة يثقون فيها ، وتعمل فقط من أجل صالحهم . وهكذا نرى كيف أنه من المحتمل أن يضع الأحرار

مقاليد الحكم في يد فرد واحد ، ويختارون الخضوع لقيادته
 دون تحديد لسلطاته حيث يعتقدون أن هذا أدعى لسلامتهم حين
 يثقون في أمانته وإخلاصه ، رغم أنهم لم يحلوا أبدا بالملكية
 الاستبدادية ولم يفكروا في تفويض السلطة الأبوية الحق
 لـ لسيادة المطلقة ، أو لتصبح أساسا للحكومة . ولدنيا الكثير
 من الدلائل خلال الضوء الذي تلقىه صفحات التاريخ على أن كل
 البدايات السلمية للحكومة كانت تعتمد على موافقة الشعب .

وقد استخدمت لفظ «السلمية» لأن الفرصة ستأتى في مكان
 آخر للحديث عن القهر والعنف اللذين كانا من وسائل
 الحكومات في بدايتها ، والاعتراض الآخر الذى وجدته يناقش
 بداية السياسة بالطريقة التى ذكرتها هو :

ان كل الناس قد ولدوا في ظل حكومة ما ، وانه من
 المستحيل على أى منهم أن تكون له حرية الانضمام أو الاشتراك
 مع آخرين وانشاء حكومة جديدة ، او حتى القدرة على تكوين
 حكومة قانونية أو شرعية .

فاذا كان الاعتراض صحيحا ، فهل لى أن أتساءل عن كيفية
 قيام الملكيات الشرعية في العالم ؟ لانه اذا أمكن لأى شخص ان
 بدلى على فرد واحد فى أى عصر من العصور كانت له حرية
 لامة حكومة شرعية ، فسأقدم له عشرات الأمثلة عن رجال

أحرار اتحدوا فيما بينهم وكونوا حكومة جديدة دون التقييد بشكل معين لها . وسوف يعنى ذلك أن أى فرد يولد فى ظل امبراطورية أخرى جديدة ، وربما يصبح حاكما لحكومة أخرى منفصلة . وعلى ذلك فتبعاً لنظامهم الخاص يصبح لكل الناس سواء ولدوا أحرارا أو غير أحرار أمير شرعى واحد وحكومة شرعية واحدة فى العالم . وبذلك سيسهل على كل الناس تقديم فروض الولاء والطاعة له .

ورغم أن هذه الاجابة ترد على اعتراضهم ، وتبين أنها تسبب لهم نفس المتاعب التى يلاقها هؤلاء الذين يستخدمونها ضدهم ، الا اننى سأعرض لنقط الضعف الذى اتسمت به هذه المناقشة .

فهم يقولون ان «كل الناس» يولدون فى ظل حكومة ، وبالتالي فليس لهم أن يقيموا أخرى جديدة . وكل فرد يخضع بحكم مولده لوالده أو أميره ، ولذلك يستمر هذا الرباط الأبدى بالتبعية والخضوع . وواضح أن الانسان لم يضع فى اعتباره مثل هذه التبعية الطبيعية التى وجد نفسه فيها بحكم مولده ، فيلتزم بالخضوع لهذا أو ذاك ، دون أن يؤخذ رأيه أو موافقته فى ذلك ، بل تستمر هذه التبعية فى خلفائهم من بعدهم فالتاريخ لم يذكر لنا سوى أمثلة قليلة منها المقدس

ومنها المدنس ، عن رجال خلصوا أنفسهم من السلطة الشرعية التى ولدوا فى ظلها ، كما هجروا العائلة او الجباعة التى كانوا ينسبون اليها ، وأقاموا حكومات جديدة فى أماكن أخرى . ومنذ ذلك الحين ظهرت هذه الحكومات العديدة فى بداية العصور وتكاثرت على مر الأجيال ، حتى ظهر الشخص القوى الذى يغير على الضعيف ويسلبه أملاكه ثم اذا بهذه القوى الكثيرة تأخذ فى الاضحلال ويتضاءل شأنها ، وكلها أدلة قوية ضد السلطة الأبوية ، وبرهان واضح على أنه ليس حق الأب الطبيعى الذى يورثه لأبنائه هو الدعامة التى تقوم عليها الحكومة فى بدايتها ، طالما أنه يستحيل على أساس كهذا قيام ملكيات صغيرة عديدة ، بل ملكية واحدة شاملة ، هذا اذا كان للرجال حرية الانفصال عن عائلاتهم وحكوماتهم ، وتكوين حكومات أخرى يعتقدون فى صلاحيتها .

وهذا هو شأن العالم منذ البداية حتى يومنا هذا ، أو ليس هذا أبعد من أن يعوق حرية البشر الذين وجدوا فى ظل سياسة موضوعة وقائية تمن القوانين وتحدد أشكال الحكومة ، مما لو كانوا يعيشون فى الغابات وسط سكانها المحصورين ، فيصير أمرهم الى الخسران المبين ؟ فبالنسبة لهؤلاء الذين يحذون حذونا ، فان مولدنا فى ظل حكومة ما يجعلنا بالتالى تابعين لها ،

ولا يحق لنا بعدها أن نتطلع الى الحرية التي كنا نتستع بها ونحن على الفطرة ، ولا يعود أماننا سوى العمل من أجلها ، وهذا لأن آباءنا أو حكامنا قد تنازلوا عن حريتهم الطبيعية ، وربطوا أنفسهم وذريتهم برباط التبعية الأبدية للحكومة التي اعترفوا بها . حقيقة ليس للفرد الذي يأخذ على نفسه تعهدات أو التزامات معينة أن يلزم أبناءه أو ذريته بالأخذ بها . فان ابنه عندما يشب عن الطوق ويصبح رجلا كأييه فان أى تصرف لأبيه لن يكون له أدنى أثر على حريته الخاصة ولن ينتقص منها ، وانما يسكنه - اذا ضم جزءا من الأرض التي ينتفع بخيراتها كفرد في حكومة - أن يجبر ابنه على الانخراط في هذه الجماعة ، اذا كان ينبغي فائدة من وراء هذه الممتلكات التي كانت تخص والده ، لأنه بهذه الطريقة يسكنه التصرف فيها على الوجه الذي يرضيه

وقد أدى ذلك على وجه العموم الى اساءة فهم هذه المسألة ، لأن الحكومات لا تسح ببقاء أى جزء من أملاكها خاليا من الأفراد ، ولا ترضى أيضا أن يستفيد من وراء هذا الجزء غريب ، فليس للابن أن يستمتع بممتلكات والده في غير الحدود التي يجدها قائمة هناك ، مثله في ذلك مثل أى فرد في هذه الحكومة ، وهكذا فان موافقة الرجال الأحرار - الذين يولدون في ظل الحكومة - تؤهلهم لعضويتها كل في دوره عندما

يصل الى السن المناسبة لا في جوع مشتركة . والناس لا يلاحظون ذلك بل ولا يعتقدون في وجوده أو أهميته ما داموا يخضعون بالطبيعة وهم رجال .

ومن الواضح أن الحكومات نفسها تفهم جيدا هذا الأمر ، فلا تطالب بأي سلطة على الابن تبعا لسلطانها على أبيه ، أو ينظرون للأطفال كتابعين لهم نتيجة لتبعيتهم لآبائهم . لأنه اذا أنجب رجل انجليزي طفلا من زوجة انجليزية في فرنسا فكيف يمكن تحديد تبعيته ؟ ؟ فسلك الانجليز لن يغادر بلاده ليطلب بساله من امتيازات على هذا الطفل ، كما أن ملك فرنسا لا يمكن أن يتعرض لوالد الطفل ، وحرية في تنشئته بالطريقة التي يراها ، فمن الواضح إذن (بما تقره الحكومات نفسها ، كذا المنطق والعقل السليم) أن الطفل يولد غير تابع لأي دولة أو حكومة . فهو لا يخضع لغير سلطة والده حتى يصل الى السن التي يتولى فيها أمره بنفسه ، عندئذ يصبح رجلا حرا فيختار نوع الحكومة التي ترضيه والهيئة السياسية التي ينضم اليها . حيث أن الطفل الانجليزي الذي يولد في فرنسا ويكون حرا ، لن يكون ملزما بتبعية والده لهذه المسلكة ، كما أنه لن يرتبط بأي التزام نحو أسلافه . ولماذا لا يكون لابنه على هذا الاساس نفس الحرية اذا كان ميلاده في أي بقعة أخرى ؟ طالما أن سلطة

الأب الطبيعية على أولاده لا تتأثر بنحال ميلادهم ، كما أن روابط
الالتزامات الطبيعية لا تنقيد بحدود الممالك والحكومات القائمة !!

وكما تبين لنا فإن كل فرد حر بطبيعته ولا يسكن لأى
قوة أن ترغسه على الخضوع لها دون موافقته ، هذه الموافقة
التي يتحتم وضعها فى الاعتبار الأول حتى يخضع لقوانين أى
حكومة . وهناك نوع من الموافقة شبه العامة فيما نحن بصدد
الآن . فلن يعترض أحد على أن مجرد انخراط أى فرد فى أى
مجتمع ، يجعله عضوا عاما فى هذا المجتمع وتابعا لتلك
الحكومة . والصعوبة هنا تنحصر فى أن مثل هذه الموافقة
العامة التى تعترف بها الحكومة ، ليست لها سمات واضحة او
خطوط بارزة تعبر عنها وتدل عليها من جانب الأفراد ، ولكنى
أرد على ذلك بأنه طالما أن الفرد يعيش فى أرض يمتلكها ويستمتع
بخيراتها وما دامت هذه الأرض واقعة فى نطاق أملاك حكومة
ما ، فهذا يعنى بالتالى تأييده لها وموافقته وطاعته لقوانينها التى
تسرى على الجميع ، سواء أكانت هذه الأرض له ولأولاده من
بعده ، أم مجرد مأوى لفترة محدودة ، أم كانت تقع فى أرض
مشاعة أمام أى فرد آخر داخل حدود تلك الحكومة .

ولتوضيح الأمر يجب أن نراعى أن الفرد عندما
يشرك نفسه لأول مرة فى أية حكومة يستتبع ذلك اعترافه

للجماعة بمشاركته في ممتلكاته التي تخصه ، او تلك التي لم تكن تخص أى حكومة أخرى •

ومن قبيل التناقض - بالنسبة لأى فرد يعيش في مجتمع مع آخرين من أجل تأمين الملكية وتنظيمها - أن يفترض ان أرضه التي تنظم قوانين المجتمع ملكيتها ، يجب أن تستثنى من سلطة الحكومة الشرعية التي يخضع لها ، كما تخضع لها أرضه • وعلى هذا الأساس فعندما يدمج انسان ما شخصه الذي كان حرا في حكومة ما ، يتبع ذلك ادماج ممتلكاته التي كانت حرة من قبل في هذه الحكومة أيضا ، ويصبح كل من الفرد وممتلكاته خاضعا للحكومة وسيطرتها طالما ظلت قائمة وبالتالي لا يمكن الاستمتاع بأى جزء من الأرض - سواء أ جاء بطريق الميراث أم الشراء أم التنازل - في داخل حدود الحكومة ، الا اذا كان مصحوبا باعتراف هذه الحكومة التي تتبعها الارض •

ولكن بما أن الحكومة لها سلطة شرعية مباشرة على الارض تتجاوزها الى مالكما (قبل ان يصبح عضوا عاما في المجتمع) لجرد أنه يسكن فوقها يكون له الحق في اجبار كل فرد - في مقابل هذه الميزة - على الاعتراف بالحكومة والخضوع لها طوال تمتعه بها • وهكذا لا يعود امام المالك - الذي لم يفعل سوى الامتثال لشخص الحكومة - ما يمنعه من التخلي عن

هذا العقار بالتنازل عنه أو بيعه • ويمكنه عندئذ أن يولى وجهه شطر أى دولة أخرى ، أو يتفق مع أفراد آخرين لتكوين حكومة جديدة فى أى جزء من العالم يجدونه مشاعا خاليا من القيود • على حين أنه اذا أبدى موافقته عليه وتأييدا عليها للحكومة فانه بذلك يصبح مرغما على التقيد بها والخضوع لها الى الأبد ، ولن تيسر له العودة الى حريته الطبيعية اللهم الا اذا انحلت هذه الحكومة واندكت صروحها اثر نكبات او كوارث ألت بها • عندئذ فقط يصبح متحررا منها •

الا أن الخضوع لقوانين دولة ما ، والعيش فيها حيث يتمتع الفرد بالامتيازات والحماية التى تكفلها هذه القوانين ، لا يعنى انه قد أصبح عضوا فى هذا المجتمع • لان الأمر لا يعدو أن يكون حماية جماعية متبادلة يتعاون فيها الجميع ، حيث لا توجد حرب بينهم ، وتجمعهم أراضى أى حكومة الى حيث تمتد قوانينها • فهى لا تجعل الفرد العضو فى هذا المجتمع خاضعا - للأبد - لهذه الدولة (كما يحدث عندما يجد شخص ما ، يعيش فى حدود عائلته ، أنه قد أصبح من المتعذر عليه البقاء عضوا فى هذه العائلة) فاذا ابتعد عنها الى غيرها فسيجد نفسه مضطرا الى الخضوع للقوانين والاعتراف بالحكومة القائمة هناك • وهكذا نرى أن الغرباء الذين يعيشون طوال حياتهم فى ظل حكومة أخرى

ويتمتعون بكافة امتيازاتها والحماية التي تكفلها ، ويحسون في أعماقهم بانهم مدينون لها وخاضعون لسيادتها ، وإن كانوا غير تابعين أو أعضاء في هذه الدولة • ولا توجد أى قوة تجبر الإنسان على أن يكون كذلك إلا باندماجه الفعلى فيها على أساس الاتفاق ، والتعهد ، والارتباط •

1

.

.

.

الفصل التاسع

غايات المجتمع السياسى والحكومة

اذا كان الانسان فى حالة الطبيعة بكامل حريته ، كما سبق القول ، واذا كان حر التصرف فى شخصه وفى ممتلكاته ، متساويا مع الجميع دون ما تبعية أو خضوع ، فما الذى يدعو الى التخلّى عن هذه الحرية ووضع نفسه تحت سيطرة قوة أخرى ؟ هذا سؤال تسهل الاجابة عنه : فعلى الرغم من امتلاك الفرد لمثل هذا الحق فى حالة الفطرة الا ان استمتاعه به غير مؤكد ، كما أنه معرض للاعتداءات من جانب الآخرين . فما دام الجميع ملاكاً فى حدود ملكياتهم ، وما دامت المساواة سائدة دون وجود من يراقب تنفيذها او يساند العدالة ، فان استمتاع المرء بممتلكاته سيكون غير مأمون فى هذه الحالة ، ولن يتم بسهولة . وهذا هو ما يدفعه الى التخلّى عن هذا الوضع الذى مهما تكن الحرية التى يكفلها ، الا أن الاخطار والمخاوف تحفه باستمرار ، كما أن لديه ايضا ما يحفزه الى الاشتراك فى مجتمع مع آخرين قد اتحد شملهم من قبل ، أو لديهم الاستعداد للاتحاد من أجل المحافظة على أرواحهم وحياتهم وابقاء لكيانهم .

وعندئذ يكون الهدف الأساسى لانندماج الانسان فى الحكومات والخضوع لها ، هو الابقاء على ممتلكاته ، الأمر الذى يكلفه الكثير فى الحال الفطرية .

فهم يحتاجون أولا الى سن قانون ثابت يوافق عليه الجميع ويقبلونه معيارا يفرق بين الخطأ والصواب ، ويفصل فيما يقوم بينهم من خلاف . ذلك أنه بالرغم من أن قانون الطبيعة واضح ومعروف لكافة المخلوقات ، الا أن الناس يطبقونه بما يتلاءم مع مصالحهم ، دون النظر اليه كقانون تلزمهم نصوصه على الاتجاه انسلم فى قضاياهم الخاصة .

وثانيا فان حالة الطبيعة تتطلب وجود قاض معروف له سلطة التصرف فى جميع الخلافات مهتديا بالقانون الأساسى . لأن الفرد بوقوفه موقف القاضى ، المنفذ للاحكام ، يجعل المجال متسعا أمام نوازع الهوى أو الانتقام ، فيحمل الناس على الشطط فى قضاياهم الخاصة وعدم الاعتناء باقرار العدل والانصاف للآخرين .

أما ثالث الأمور فهو الحاجة الى وجود القوة التى تسند الحق وتؤيده ، وتعيد اليه ما سلب منه . فمن النادر ان يخفق من يعتدى على الآخرين عنوة واقتدارا ، ما دامت لديه القوة ليجعل فعلته سليمة مشروعة ، وربما لا تسلم محاولة المعارضة أو المقاومة من الخطر ، بل هذا ما يحدث غالبا فى واقع الأمر .

وهكذا نرى أن تلك الأجناس التي ما تزال تعيش في حالة الطبيعة تجد نفسها مدفوعة الى الانخراط في المجتمع . حيث أن الصعاب التي تنشأ من جراء سوء استخدام سلطة كل فرد في انزال العقاب بغيره من المعتدين ، تدفع بهم الى الالتجاء الى قوانين الحكومة في سبيل المحافظة على ملكيتهم . وهذا أيضا ما يحدو كل فرد الى التنازل عن حقه في توقيع العقاب بنفسه ، ليصبح العقاب حقا مشتركا بين الجميع عن طريق الحكام الذين يختارونهم او هيئة معينة يسندون اليها تحقيق هذا الغرض . وهكذا نضع أيدينا على المنبع الحقيقي لظهور كل من السلطة التشريعية والتنفيذية اي : المجتمعات والحكومات .

ففي حالة الطبيعة (لكي تلغى حرية المرء في المتع البريئة الساذجة) ستجد لديه سلطتين .

أولهما أن يفعل ما يراه كفيلا بالمحافظة على ذاته وكذا الآخرين في حدود قانون الطبيعة الذي يقره الجميع ، فيقيم هو ومن معه في الجماعة الواحدة مجتمعا خاصا يبعدهم عن بقية المخلوقات . ولن تكون هناك حاجة الى الغير ، أو ما يدفع الرجال الى الانفصال عن هذه الجماعة الطبيعية العظيمة ، وسيكون التعاون بالتالي في أضيق نطاق وبأوهن الارتباطات .

أما السلطة الثانية فهي الحق في معاقبة الجرائم التي ترتكب
ضد هذا القانون .

ويتخلى الفرد عن كل من هاتين السلطتين بمجرد اندماجه
في مجتمع سياسي خاص ، وبمجرد العمل في ظل حكومة منفصلة
قائمة بذاتها .

فالسلطة الاولى في اتيان ما يراه كفيلا بالابقاء على ذاته
والمحافظة على الآخرين ، يتركها حتى تنظمها القوانين التي
يضعها المجتمع ، بحيث يتسع نطاقها لأبعد من هذا الغرض ،
وبما يحقق أهداف المجتمع ، بما في ذلك تأكيد حرية الفرد التي
كانت له في كثير من الأشياء .

أما بخصوص السلطة الثانية في توقيع العقاب ، فقد تخلى
عنها نهائيا ، بل وضع قدراته الطبيعية (التي كان يستخدمها في
تنفيذ قانون الطبيعة حين كان يقوم بهذه المهمة بنفسه بالكيفية
التي يراها) في خدمة السلطة التنفيذية للمجتمع بما يتفق وحاجة
القانون . فانتقاله الى حالة جديدة يتيح له التمتع بالكثير من
الامتيازات ، فيكون له نصيب في عمل الآخرين ومعاولتهم في
نفس الجماعة ، بالإضافة الى حمايته من بطشها ، كما أن له
مطلق الحرية في أن ينال نصيبه من كل ما يضمن الاستقرار

والخير والسعادة لهذا المجتمع الذى يعد أمرا خيويا يسمى له بقية أفراد المجتمع ايضا •

ولكن رغم أن الفرد يتنازل عند دخوله فى المجتمع ، عن المساواة والحرية والسلطة التنفيذية التى كان يتمتع بها فى حالة الطبيعة (حتى يمكن توجيهها بما يتفق وصالح المجتمع) ولما كان هدف كل شخص أن يحافظ على نفسه وعلى حريته وعلى أملاكه (لأنه ليس هناك شخص عاقل يميل الى تغيير حالته الى حالة أسوأ) فان سلطة المجتمع - او الهيئة التشريعية التى تتألف منها - لا يمكن أن تتعدى حدود سلطتها الى أبعد من تحقيق الصالح العام ، غير أنها ملزمة بكفالة الملكية الفردية وذلك بأن توفر الأسباب التى لا تسمح بوقوع العيوب الثلاثة التى ذكرناها فيما سبق ، والتى تجعل الطبيعة قلقة غير آمنة • وهكذا ، مهما يكن الشخص الذى يتمتع بالسلطة التشريعية او السلطة العليا فى أية جمهورية ، فهو ملزم بأن يحكم وفقا للقوانين القائمة والمتعارف عليها ، والتى نشرت ويعرفها الناس حق المعرفة ، لا أن يحكم وفقا لمراسيم مؤقتة ، وذلك عن طريق قضاة عادلين منزهين عن العرض ، يفصلون فى المنازعات وفقا لتلك القوانين ، وعليه ألا يستخدم قوة المجتمع فى الداخل الا فى تنفيذ مثل هذه القوانين ، وعليه أن يستخدمها فى الخارج

ليمنع أو ليعالج الأضرار التي تصدر عن جهة أجنبية ، وأن يكفل سلامة المجتمع من الاغارة عليه أو غروه . ويجب أن توجه جميع هذه الأعمال لتحقيق غاية واحدة ألا وهي : استقرار السلام والأمن وتحقيق الخير العام للشعب .

من العقد الاجتماعى

لجان جاك روسو

كان الانسان عندما يقتطع لنفسه قطعة من الارض ، يقول عنها « هذه ملكى » ، ولا يلقى من الناس معارضة ، معبرا عن الأساس الحقيقى للمجتمع المدنى . فكم من جرائم ارتكبت وحروب قامت وألوان من الفزع والارهاب انتشرت ، كان يمكن أن تتجنبها البشرية لو أن فردا واحدا وقف « محذرا اخوانه من هذا المدعى الافاك » ، بأن ثمار هذه الأرض انما هى ملك لنا جميعا ، وأن الارض نفسها ليست مملوكة لأحد ..

ولكن هناك احتمالا كبيرا ، بأن الامور عندئذ كانت لا بد لها من أن تتخذ اتجاها آخر ، وانه لم يكن ليتمكنهم الاستمرار على ما كانوا عليه ، ذلك أن فكرة الملكية تقوم على أخطار كثيرة سابقة لم يتم اكتسابها الا على التعاقب ، ولم يكن بالإمكان بلوغها دفعة واحدة فى العقل الانسانى . فالجنس البشرى سار حثيثا فى طريق التقدم واكتسب بعض المعرفة وأمكن أن يصنع بعض أشياء كان يدخل عليها التعديل

والتحسين من عصر الى عصر وكان ذلك قبل أن يصل الى المرحلة الأخيرة من حال الطبيعة • فلنعد اذن للوراء ولنلق نظرة على تتابع الاحداث والاكتشافات في تلك الأزمنة حيث العطرة والطبعة الأولى •

كان الاحساس الأول للانسان هو احساسه بوجوده ، وجل عنايته منصرفة الى المحافظة على ذاته • وكان انتاج الأرض يكفل له كل حاجاته ، وكانت غريزته تهديه الى كيفية الاستفادة من هذا الانتاج • فالجوع وغيره من التوازع والمثيرات جعلته يجرب انماطاً مختلفة من الحياة والوجود ، دفعه احدها للكثائر من أحل لمحافظة على نوعه — وهى نزعة فطرية ليس للوجدان دخل فيها •

وهكذا كانت حياة الرجل الاول ، حياة حيوان تسيره غرائزه وأحاسيسه ، دون استغلال لأى من المواهب أو القدرات التى حبته بها الطبيعة • ولكن سرعان ما فرضت الظروف والصعوبات نفسها وحتت عليه الالتجاء للتفكير فى محاولة علاجها واخضاعها له ، مثل ارتفاع الاشجار الذى يحول بينه وبين جمع ثمارها ومنافسة الحيوانات الاخرى الراعة فى نفس الثمار وازاء وحشية اولئك الذين يحتاحون اليها للابقاء على ذواتهم ، كان لابد للانسان من الاعتماد على قوته الجسدية • كان عليه أن

يكون نشيطا خفيف الحركة عند المقاتلة . وكانت الأسلحة الطبيعية كالأحجار والعصى متوفرة لديه وقد تعلم كيف يخضع العقبات التي تضعها الطبيعة أمامه ومصارعة الحيوانات اذا استلزم الأمر بل العراك حتى مع الآخرين في سبيل الطعام والقوت ..

وينمو الجنس البشرى وزيادة عدده ، بدأت اهتمامات الفرد تزداد تبعا لذلك . فاختلاف التربة والمناخ والفصول كان له أثره في اختلاف وسائل معيشة الأفراد . كما أن تتابع سنوات الجذب والقحط وشهور الشتاء الطويلة الباردة والصيف المحرق الذى يقتل ثمار الأرض تتطلب صناعة جديدة . فعلى شواطئ البحار وضياف الأنهار اخترعوا السنارة والخيوط وأصبحوا من الصيادين وغذاؤهم الرئيسى الأسماك . وفى الغابات صنعوا الأقواس والسهام لصيد الوحوش وأصبحوا محاربين . وفى البلاد الباردة صنعوا لأنفسهم ملابس من جلود الحيوانات وقد حصلوا على النار من البراكين أو بوسيلة أو أخرى لتقيهم زمهرير الشتاء ، ثم تعلموا بعد ذلك كيف يحفظون هذا العنصر وكيف يولدونه ، ثم أخيرا كيف يستعينون به فى إنتاج لحوم الحيوانات التى كانوا يأكلونها من قبل نيئة .

وكان من الطبيعى أن تؤدي هذه التطورات التدريجية الى تفتح العقل البشرى على نوع آخر من العلاقات التى تربط

فيما بينهم . وهكذا تحولت تصرفات الانسان التي كان يأتيها بطريقة لا شعورية أساسها غريزي بحث الى نوع من الادراك لطبيعة هذه التصرفات وضرورتها لأمنه وسلامته .

وزاد الذكاء الجديد الناتج عن هذا التطور من تفوقه على الحيوانات الأخرى نتيجة إدراكه وتبلور احساسه . وخدمة هذا الذكاء في الاتيان بكثير من الحيل التي وفرت عليه الالتجاء الى العنف أو القوة في تحقيق بعض أغراضه . وهكذا بدأ ينظر الى نفسه بعين الزهو والافتخار ، وعندما فهم كيف يميز بين الطبائع المختلفة للموجودات والاشياء ، باعتبار نفسه النوع الأرقى والأفضل ، بدأ يعد السبيل لتبوء مركز الصدارة والتفوق .

حقيقة لم يكن الآخرون بالنسبة للفرد ، كما هو الحال بالنسبة لنا اليوم ، فلم يكن يعنيه من أمرهم أكثر مما تعنيه بقية الحيوانات ، وان لم يسهلهم في ملاحظاته . وكانت وجوه التشابه والتوافق التي اكتشفها فيما بينهم وبين نفسه وأتثاه ، دافعا له للحكم على الآخرين ، وبخاصة بعدما رأى من تقارب سلوكهم مع سلوكه في نفس الظروف ، بأن نمط تفكيرهم وتصرفهم لا بد وأن يتفق مع تفكيره وتصرفه هو . وقد تأثرت عقليته تأثرا عميقا بهذه الحقيقة الهامة فكانت بمثابة الدعامة التي أقام عليها

قواعد علاقاته بالآخرين والدافع لانشاء هذه العلاقات وما فيها من فائدة له ولسلامته الخاصة .

وقد تعلم ، بالخبرة أن الرغبة في المتعة والرفاهية هي الحافز الوحيد لتصرفات الانسان ، وعندئذ وجد نفسه في مركز يسمح له بالتمييز بين الحالات القليلة التي يجد في الصالح المشترك تبريرا له لمساعدة اخوانه ، وكذا في الحالات المحدودة التي تدفع فيه تشابك المصالح الى التشكك وعدم الثقة فيهم . ففى الحالة الاولى اشترك معهم في المجتمع البسط الذى لم يفرض أية قيود على أعضائه ، والذي لم يستمر الا خلال الظروف المؤقتة التي أدت الى قيامه ، أما في الحالة الثانية فان الفرد لم يتوخ سوى ما يعود عليه وحده بالفائدة ، سواء باستخدام القوة ، اذا كان واثقا من قوته ، او بالحيلة والمداينة اذا كان يشعر بضعف جانبه .

وبهذه الطريقة ، بدأ الافراد يكتسبون تلقائيا بعض الأفكار عن الواجبات المشتركة ومزايا تحقيقها ، أى طالما كان ذلك يمس وجودهم ومصالحهم الظاهرة ، فهم لم يكونوا يجشمون أنفسهم مشقة التفكير في المستقبل البعيد او حتى في الغد القريب .

وليس من الغريب في مثل هذه الحالة ألا يحتاجوا الى لغة واضحة في مثل هذه العلاقات الساذجة البدائية . ولم تكن وسيلتهم للتعبير نخرج عن مجرد صيحات وحركات أو

اشارات وتقليد لبعض الأصوات ، وظلت هذه لغة جماعية لفترة طويلة ، ثم بزيادة اضافات في كل بلد او اختلاف نغمات الأصوات ، تكونت لغات خاصة ، ولكنها كانت مشوهة وغير كاملة ، ما زالت سائدة في بعض الشعوب الهمجية في الوقت الحاضر .

الا أننا لو تتبعنا درجات التطور في تتابعها البطيء على مر الأزمنة والعصور ، لا ستنفد ذلك جهدا كبيرا ومجالا أوسع ولذلك نقفز قفزات سريعة للحاق بهذا التطور .

ساعدت الخطوات الأولى التي قطعها الانسان في طريق التقدم على أن يخطو الخطوات التالية بدرجة أسرع . فقد كفوا عن النوم في ظل الاشجار أو داخل الكهوف التي يحتضون فيها ، واخترعوا أدوات مختلفة من الاحجار الصلبة الحادة استخدموها في حفر الارض وفي قطع الاخشاب ، وبدأوا بعد ذلك يبنون أكواخا من فروع الاشجار ثم تعلموا كيف يغطونها بالطين . وكانت هذه تعتبر مرحلة ثورية نشأت على أثرها العائلات والأسر كما أدت الى ظهور نوع من الملكية كانت في حد ذاتها مصدرا لعديد من المشاجرات والمنازعات . ومن الطبيعي أن الأقوياء هم أول من اتجهوا الى بناء أكواخ خاصة بهم حيث يشعرون بقدرتهم على الدفاع عنها ، أما الضعفاء فوجدوا من الأسهل

والأسلم أن يقلدوهم من أن يحاولوا انتزاعها منهم ، ونتيجة لذلك فلم يحدث أن شارك فرد آخر في مسكنه ، إذ أن ذلك كان لا بد وأن يستتبع محاولة واحد منهم فرض سيطرته وإرادته على الآخر ولن يتحقق ذلك بالطبع دون معركة يخوضها •

وكان أول تفتح للعاطفة البشرية هو آثار الموقف الجديد الذى انعكس فى اجتماع الأزواج والزوجات والآباء والأبناء تحت سقف واحد •

وكان من شأن هذا ظهور أسمى المشاعر والاحاسيس التى عرفتھا الانسانية وهى عاطفة الأبوة والأمومة • وأصبحت كل أسرة تكون مجتمعا فى ذاتها يقوم على الحرية والوجود المشترك وهنا تحولت وظيفة المرأة بعد أن كانت تمارس كل الاعمال التى يأتئها الرجل ، الى اهتمامات أخرى تولدت عن الرغبة فى الاستقرار والشعور بالاستكانة ، فصارت تلازم الكوخ وترعى الأطفال ، بينما يخرج الرجل للبحث وراء القوت والطعام ثم بدأ كلاهما يفقد الكثير من طابع التوحش والهمجية بعد أن مارسا معا نوعا جديدا من الحياة الناعمة، ولكن اذا أحس الفرد أنه أقل قدرة على مجابهة الحيوانات المفترسة وحده ، فقد تعلم أنه بتكمله واتحاده مع الآخرين سيزداد قوة واقتدارا •

الا أن الانسان بحياته الجديدة هذه وضالة مطالبه المحدودة

بعد أن اخترع لنفسه من الأدوات ما يكفل له الحصول عليها ،
توفر لديه الفراغ الذي استغله في تهيئة كثير من أسباب الراحة
التي لم يعرفها آباؤه : وكانت هذه هي الحلقة الأولى في سلسلة
السرور التي أصبحت قيدا له ولذريته من بعده .

ذلك أن بجانب الاستمرار في انهك الجسد والعقل فقدت
رسائل الراحة هنا قيمتها كعامل في إثارة الشعور بالرضا والسرور
بل انها أصبحت أشياء ضرورية وأصبحت الحاجة اليها لازمة
حتى ان الأفراد يشعرون بالاستياء لانتقادها وان كان امتلاكها
لا يدخل السرور على نفوسهم .

ثم بدأت الأمور تأخذ اتجاهها آخر ، فالأفراد الذين كانوا
يعيشون في الغابات ، تجمعوا تدريجيا وكونوا جماعات منفصلة
ثم في كل منطقة استقلت جماعة ببقعة معينة ، تشابهت طبائعها
ومشاربها نتيجة عوامل المناخ ووسائل الحياة وليس عن تنظيمات
او قوانين موضوعة . ولم تكن مجاورة الجماعات لبعضها
البعض ليظل قائما دون أن يحدث الاتصال والتقارب بمرور
الوقت بين العائلات المختلفة ثم تزواج وانصهار واختلاط في
الاجناس . وهكذا بدأ الافراد يميزون بين الاشياء وينظرون
اليها نظرة موضوعية ويعقدون المقارنات وتبلورت لديهم نتيجة
لذلك أفكار عن الجمال والاحساس به وتقديره ، أدت بدورها

الى الوقوف موقف المفاضلة والانتقاء . وبذلك تغيرت نظرة الرجل الى المرأة ، وصحب هذه العاطفة أو النظرة ظهور عواطف ومشاعر أخرى كالغيرة والرغبة في التضحية بالنفس من أجل الآخرين ..

وهكذا يتبلور المشاعر والاحاسيس بالتدريج أخذ الانسان بدوره يتخلى عن الكثير من النوازع البدائية والسّمات الوحشية . وبدأوا يعتادون التجمع أمام أكواخهم حول شجرة كبيرة حيث يسمّون أوقاتهم في الرقص والغناء يربطهم التآلف والمحبة .

وتنتج عن ذلك اهتمامات جديدة وقيم وضعوها كتقدير مواهب الأفراد في الغناء أو الرقص وقوة الشكيمة أو القدرة على النزال والعراك ، وحلت هذه الأشياء في الاعتبار الأول بالنسبة اليهم ، وكانت هذه هي الخطوة الاولى نحو عدم المساواة وفي نفس الوقت تجاه الرذيلة . فمن هذه الفوارق ظهر الاستعلاء والتحقير من جانب ، والخجل والحسد من الجانب الآخر . فكان هذا ايذاناً بالقضاء على انطلاقهم وسعادتهم البريئة .

ثم شعور الفرد بالتحقير الذي جاءه من جانب الآخرين ، أفصح مكاناً للرغبة في الانتقام وتولد مشاعر الحقد والقسوة .

وهذه تقريبا هى الحالة التى وصل اليها معظم الشعوب الهمجية التى عرفناها ، وكانت الرغبة فى وضع تفرقة فاصلة او تبين مدى الفرق بين حالة الطبيعة وتلك المرحلة السابقة ، سببا فى تسرع كثير من الكتاب بالحكم على الانسان بأنه قاس بطبيعته ، وأنه لابد من تنظيمات مدنية لكبح جماحه ، على حين أن الانسان لم يكن أرق وألطف مثلما كان فى حالة الفطرة الأولى ، حيث لم تعلق به الادران التى تلوث الانسان المتسدين اليوم . فتصرفاته التى كانت تنبع من غريزته وحصر عنايته واهتمامه فى حماية نفسه حتى الافكار التى تهدده جعلته ينأى عن الاضرار بالآخرين فكما قال «جون لوك» ، لن يصاب أحد طالما لا توجد ملكية .

الا انه يجب ملاحظة أن تكوين المجتمع وبدء العلاقات بين الأفراد يستلزم نوعا من الصفات تختلف عن صفاتهم الفطرية . فبدأ الطابع الأخلاقى يسم تصرفات الانسان ، وكان كل فرد قبل ظهور القوانين هو القاضى الوحيد الذى يرد على ما قد يلحقه من أذى الآخرين ، وهكذا لم يعد يوجد مجال للطبيعة والوداعة التى صاحبت حالة الفطرة الأولى ، فى هذه الحالة الجديدة التى يمر بها المجتمع . وكان لابد أن يكون العقاب قاسيا حيث حل الانتقام محل حزم القانون . ولكن رغم ان الانسان أصبح أقل

تمسكا بفضيلة الصبر وتخلي عن الكثير من عواطف الحنان والرحمة ، فان هذه الفترة من مراحل التطور البشرى التى تفصل بين حالة الفطرة الأولى وما نعيش فيه اليوم من أنانية ومباهاة وغرور ، لهى أشد العصور استقرارا وأكثرها سعادة . ولو أننا سلطنا الأضواء على تلك الفترة لتبين لنا كيف أنها تكاد تخلو من الثورات ، وكيف أن الخطوات التى قطعها العالم منذ ذلك الحين فى سبيل ترقية شأن الفرد وتحسين حاله ، إنما تؤدى فى الحقيقة الى تداعيه وفنائه .

لقد كان الانسان سعيدا دائما حتى جاءت اللحظة التى ابتدأ يحتاج فيها للآخرين فحينئذ اختفت المساواة وظهر مبدأ الملكية وأصبح العمل أمرا لا غناء عنه وتحولت الغابات الى حقول رواها الانسان بعرقه وكان أن ظهرت العبودية والبؤس والفاقة على الأثر .

وترجع هذه الثورة الضخمة الى التعدين والزراعة وقد أخبرنا الشعراء بأن الذهب والفضة هما السبب ، أما الفلاسفة فيرون أن الحديد والقمح دعامة الحضارة والمدنية «وسبب تحطيم الانسانية» ! . ولم يكن كلاهما معروفا لدى الشعوب الهمجية فى أمريكا لذلك ظلوا على همجيتهم ، وكان من الجائز أن تستمر الشعوب الأخرى على حالها من البربرية لو انها

اقتصرت على معرفة أحدهما . وربما يرجع أحد الاسباب القوية في تقدم ومدنية أوربا عن غيرها الى ما حبتها به الطبيعة من ثروة في الحديد ووفرة في محصول القمح .

ومن الصعب أن نحدد بوضوح كيف اكتشف الانسان لحديد لأول مرة وكيف عرف السبيل الى استخدامه والاستفادة منه ، اما بالنسبة للزراعة فان وسائلها كانت معروفة منذ القديم قبل أن يبدأوا في تطبيقها عمليا ، ذلك أن التجاءهم للأشجار والنبات ليحصلوا منها على غذائهم كان لا بد وأن يدفعهم على مر الأيام ، الى محاولة تفهم الوسيلة التي أنبت بها الطبيعة هذه المزروعات . ولكن لا شك أنه مر عليهم وقت طويل قبل أن يصلوا الى هذه المرحلة حيث كان الغذاء متوفرا لديهم سواء عن طريق صيد الحيوانات او الاسماك أو ثمار الأشجار او لأنهم كانوا يجهلون فائدة القمح او افتقارهم للادوات اللازمة لزراعته، أو كما سبق أن أشرنا لم تكن لديهم النظرة البعيدة الى المستقبل .

ثم ان اختراع فنون جديدة كان لا بد وأن يدفع الجنس البشرى لممارسة الزراعة . وعندما أراد الصناع صهر الحديد وتشكيله ، تطلب الأمر آخرين لصقله واعداده ، وبازدياد عدد الايدي العاملة في الصناعات قلت الايدي اللازمة لانتاج مواد

الغذاء ، ثم عندما ظهرت الحاجة الى السلع بمقايضتها بالحديد ، بدأ الجميع يشكّلون الحديد حتى يتلاءم مع السلع المتزايدة . وبهذه الطريقة ظهرت فنون الفلاحة والزراعة من ناحية ، وفن التعدين والاستفادة من المعادن في اغراض مختلفة من ناحية أخرى .

وقد أدت زراعة الارض بالضرورة الى توزيعها ، وعندما عرفت الملكية بدأت الأحكام الأولى للعدالة ، اذ لكى يضمن الفرد الحصول على نصيب له ، كان لابد من تيسير حصوله عليه . ثم انه باتجاه الافراد الى التفكير فى المستقبل وعندما أصبح لدى كل منهم ما يخشى عليه من فقدان فقد بدأ يدرك أن الافتئات على حق غيره لابد وأن يتبعه محاولة استرداد هذا الشئ المسلوب . وهذا المبدأ أمر طبيعى حيث لا يتصور وجود مصدر آخر للملكية غير العمل اليدوى . اذ ما الذى يمكن أن يضيفه الانسان الى الاشياء التى لم يخلقها أصلاً ، ليجعلها ممتلكات خاصة به ؟ انه العمل وحده بغير شك الذى يحقق أهليته للارض التى يفلحها وادعاؤه بذلك حتى تغل محصولها على الأقل وهكذا بتعاقب السنين يتحول الأمر بسهولة الى الملكية .

ولكن كان لابد وأن يختل مبدأ المساواة فى ظل هذه الظروف ،

ذلك أنه طالما كانت مواهب واستعدادات الأفراد متساوية ، وكان استخدام الحديد واستهلاك السلع يسير دائماً بطريقة متوازنة ، فلم يكن هناك ما يكفل المحافظة على هذا التوازن . وهكذا كان الأقوى يقوم بسعظم العمل ، والأكثر مهارة يصل بعمله الى أحسن مستوى ، والحاذق يبتكر أساليب جديدة في العمل ، ثم احتاج المزارع الى مزيد من الحديد أو احتاج الصانع الى مزيد من القمح ، وبينما كان كلاهما يقوم بالعمل على قدم المساواة ، كان لأحدهما الفهم والآخر الغرم .

وهكذا أخذت ملامح عدم المساواة الطبيعية تتضح بطريقة لا شعورية ، وأصبح اختلاف الأفراد الذي أصبح باختلاف ظروفهم أمراً ملموساً وبدأت آثاره تتضح على جموع الأفراد وحياتهم .

ويمكن تصور ما حدث بعد ذلك ، ولن نثقل على القارئ بوصف تتالى اختراع الفنون الأخرى كتطور اللغات واستخدام المواهب والثروات وغير ذلك من التفاصيل المتصلة بها والتي لا يصعب على القارئ استنباطها . وإنما نوجه اهتمامنا الآن الى حالة الانسان في هذه الفترة .

نمت مدارك الانسان ونشطت ذاكرته وخياله وبدأ يهتم بذاته واكتسل عقله ، وأخذ يستعمل القدرات الطبيعية ، وبدأت

قيمة الانسان تتحدد بمرتبة ونوع حياته ، وليس مجرد ما تحت يده من ممتلكات أو قدرته على خدمة أو إيذاء الآخرين ، بل كذلك أناقته ووسامته وقوته أو مهارته وذكاءه ومواهبه ، وأصبحت هذه الأشياء وحدها هي السبيل الوحيد لاكتساب احترام الآخرين ، وأصبح التحلى بها أمرا لازما وضرورة •

وقد انحصر اهتمام الأفراد عندئذ في الظهور بمظهر مغاير لحقيقتهم ، وكان ذلك سببا في ظهور الخداع والنفاق وغيرهما من ألوان الرذائل والنقائص • ومن ناحية أخرى ، بعد أن كان الناس أحرارا مستقلين ، أصبحوا اليوم نتيجة تعدد مطالبهم وحاجاتهم خاضعين لغيرهم ، وأصبح كل فرد عبدا حتى ولو أصبح سيذا على غيره ، فإذا كان غنيا احتاج لخدمات الآخرين • وإذا كان فقيرا افتقر الى مساعدتهم وهكذا شغل الانسان نفسه بجعل الآخرين يهتمون بمصيره هو ، وجعلهم ، ولو ظاهريا ، يجدون في رعاية مصالحه ، خدمة لمصالحهم ايضا • وأصبح الاهتمام بتكوين الثروات لمجرد المباهاة ومنافسة الآخرين لا لاستخدامها لتحقيق غرض معين ، مما ترتب عليه نزعة شريرة لايذاء الغير والاضرار به بدافع الحقد والغيرة • وباختصار ، بدأت تظهر الخصومة والمنافسة من ناحية ، وتضارب المصالح من ناحية أخرى ، مع رغبة خفية في الكسب على حساب الغير •

وكانت هذه الشرور هي الآثار الأولى للملكية ونتائج عدم المساواة .

كان مقياس الثروة في الماضي هو الأرض والماشية ، التي كانت تعتبر الأشياء الوحيدة التي يمكن ان يمتلكها المرء . ولكن عندما تفشى نظام الارث حتى أصبح يشمل معظم الأرض ، فقد أصبح بوسع الفرد ان يزيد من نصيبه على حساب الآخرين ، أما الضعفاء الذين عجزوا عن مجاراة غيرهم في توسيع رقعة أملاكهم فقد فقدوا كذلك مالديهم ولم يعد أمامهم سوى الاتجاه الى الاغنياء للحصول على مورد رزقهم ، وسرعان ما أدى ذلك الى استرقاقهم وخضوعهم لاصحاب الثروات . واستمرراً الاغنياء بدورهم هذا الدور الجديد ، واستشعروا اللذة في اصدار الأوامر فبدأوا يتشامخون بأنوفهم ويتعالون على من حولهم وهم يخضعونهم ويستعبدونهم ، ومثلهم في ذلك مثل الذئاب التي عندما ذأقت طعم اللحم البشرى لم ترض عنه بديلاً .

وهكذا تحطم مبدأ المساواة على أثر استعباد الطبقة الغنية للفقراء ظناً منهم أن هذا انما يدخل ضمن حقهم في الامتلاك ، وعندئذ اضطر الفقير الى محاولة سرقة هذا الغنى الذي حرمه من قوته اليومي . وفي غمرة هذه التيارات الجارفة وزحمتها ضاعت مبادئ الرحمة والانسانية وانخفض صوت العدالة ، وامتلات

النفوس بالمطامع والشهوات والرذائل . وهكذا استمر الصراع بين الاقوياء والمغلوبين على أمرهم صراع لم ينته الا بعد خوض المعارك واراقة الكثير من الدماء . ولذلك غلت مراحل النفوس وبدأ الاستعداد لخوض المعركة الرهيبة التى مهد لها هذا المجتمع فى حالته الجديدة .

وكان من الطبيعى أن تنعكس آثار هذه النكبات والكوارث التى حلت بالمجتمع ، على أفرادهِ . فالأبد وأن الأغنياء بوجه خاص بدأوا يعانون من شبح الحرب الذى يخيم على المجتمع والثى سيتحملون هم عواقبها ، والثى لا شك سيفقدون فيها ممتلكاتهم رغم أن الجميع سيخاطر أيضا فيها بروحه . فهم كانوا يعلمون أن مركزهم غير وطيء ولا يمكنهم ان يخفوا حقيقتهم كمنغصين وأن ثروتهم انما جاءتهم عن طريق السلب والنهب وانتهاك حريات الآخرين وحقوقهم ، وهكذا لا يعود لهم حق فى الشكوى اذا ما استولى الآخرون على ممتلكاتهم بالقوة ، لأنهم انما حصلوا عليها بدورهم باستخدام القوة . وحتى أولئك الذين أثروا بكدهم وجدهم لن تجد ادعاءاتهم فى الملكية صدى كبيرا . اذ لا جدوى من ترديد «لقد اعتيت بناء هذا ، أو أننى حصلت على هذه الأرض بعملى واجتهادى فى العمل . » اذا ما استطع أن تقدمه لك فى مقابل عمل لم

نطلب منك أدائه؟! أولا تعلم أن هناك عددا كبيرا من اخوانك البشر يعانون الجوع وشظف العيش ولا ينقضهم سوى بعض هذا الذي يفيض كثيرا عن حاجتك؟! كان أولى بك أن تعمل على ارضاء هؤلاء قبل أن تدعى لنفسك من الممتلكات ما يزيد على حاجتك الحقيقية . وهكذا عندما أعوزت الغنى الوسائل والقوة اللازمة لحماية نفسه - وهو وان كان قادرا على تحطيم الأفراد بسهولة ، فقد كان بوسع هؤلاء ان يسحقوه بدورهم اذا ضموا شملهم ووجدوا صفوفهم لمواجهة هذا العدو لمشارك - بدأ يفكر في خطة جديدة ، وهي أن يستخدم قوات اولئك الذين هاجموا من أجل صالحه هو ، وأن يجد حلفاء وانتصارا له من بين خصومه وأن يغريهم بشتى الطرق حتى ينحازوا الى صفه .

وبهذه النظرة وفشو الفزع والرعب ، بدأ كل فرد يسلح نفسه ضد الآخرين ، ويجعل من ممتلكاتهم عبئا قليلا عليهم كمطالبهم ، وحيث لا يوجد أمان سواء في الفقر او الغنى فقد بدأ الفرد يصوغ أفكارا ويدلى بآراء من شأنها مسيطرة ما يريده ، فبدأ ينادى «لنتكاتف ونوحد جهودنا لحماية الضعفاء من الظلم والاستبداد ، لنقف في وجه الأطماع ونحقق لكل فرد نصيبه الذي هو جدير به . فلنضع أحكاما للعدالة والسلام يخضع لها الجميع دون استثناء ، أحكام تستهدف تعديل

الايضاح واعادة توزيع الثروات ، وباخضاع القوى والضعيف
لالتزامات وواجبات متقابلة . وبعبارة أخرى ، بدلا من أن
نستنفذ جهودنا وقوتنا في مقاتلة بعضنا البعض ، علينا ان
نوحدها ونجمعها وندافع عن كافة أعضاء الجماعة ونقف في وجه
العدو المشترك ، ونعمل على ايجاد نوع من الانسجام والتآلف
فيما بيننا . »

ولكن لم تكن مثل هذه الكلمات لتلقى آذانا واعية من
أناس أعمتهم المطامع وتحزبت الأمور فيما بينهم بدرجة لا ينفع
فيها وساطة أو تحكيم ، ورغبتهم في الاغتراف من متع الحياة لا
تتفق مع وجود سيادة تتحكم في الرقاب . وانا انحصر الاهتمام
في تحطيم السلاسل لتحقيق الحرية الكاملة ، ذلك انهم كانوا من
الفطنة بحيث أدركوا مزايا الانظمة السياسية دون أن تكون
لديهم خبرة كافية تعينهم على التنبؤ بالاحطار . وقد جاء هذا
التنبؤ في الحقيقة من جانب هؤلاء الاشخاص الذين كانوا يأملون
في الاستفادة من وراء هذه الاحطار ، ولكن حتى أولئك الفطنين
الأذكياء لم يكن لديهم الاستعداد للتضحية بجزء من حريتهم
لضمان الجزء الباقي .

وكان هذا في الواقع بمثابة أصل المجتمع والقانون الذي
بقى باعباء وقيود جديدة على الفقير ، وسلطان جديد المعنى ،

وكان من شأن ذلك بطبيعة الحال تشويه الحرية الطبيعية ،
وتثبيت دعائم الملكية وعدم المساواة ، وجعلت من السلب
والاغتصاب حقاً مشروعاً للاغنياء والقلّة من ذوي المطامع الفردية ،
واخضاع البشرية جمعاء للعمل المتواصل أبداً الحياة والعبودية
والبؤس والشقاء . ومن السهل تبين كيف أن بناء مجتمع ما يعطو
لبقية الاشياء أهمية وضرورة ، وكيف ان التغلب على القوى
المتحدة يستلزم بالتالى تكاتف وتضافر الجنس البشرى
لمواجهتها . وسرعان ما تضاعف عدد المجتمعات وانتشرت في
جميع انحاء المعمورة حتى لم يعد هناك ركن واحد منها يمكن
أن يعيش فيه الانسان حراً طليقاً ، وان يبعد عن هذا السيف
المسلط على رقبتة دوماً . وهكذا أصبح الحق المدنى هيبو
القاعدة او الحكم العام بين أعضاء كل جماعة ، أما قانون الطبيعة
فلم يعد له وجود الا فيما بين الجماعات المختلفة حيث تعقد في
ظل حق الامم أو الدول معاهدات خاصة بتسهيل تبادل
التجارة فيما بينها ، ويكون لها في هذه الحالة طابع التراحيم
الطبيعى الذى أصبحت تفتقده المجتمعات في داخل كيانها والذى
فقد تأثيره على الأفراد أنفسهم ولم يعد له وجود الا عند ذوي
الروح الشفافة والانسانين الذين أسقطوا من حسابهم تلك
الحواجز الوهمية التى تفصل بين الشعوب والاجناس المختلفة .

الا أن الجماعات السياسية ببقائها في حالة الطبيعة فيما بينها بدأت تواجه كثيرا من المتاعب والصعوبات التي اضطرت الأفراد للسمى اليها ، ذلك أن هذه الحالة أصبحت تضر هذه الجماعات الكبيرة ، أكثر مما تضر الأفراد الذين يكونون تلك الجماعات . وهكذا نشبت الحروب والمعارك بين الأمم ، مما شوه جمال الطبيعة ، الى جانب ما نجم عنها من أحقاد وأضغان نتيجة اراقة دماء البشر . ومنذ ذلك بدأت تظهر مفاهيم جديدة للانسان ، بدأ يعتبر اقدامه على قتل اخيه الانسان واجبا في بعض الأحيان ، بل لم يدر الانسان في خضم المعارك السبب الذي من أجله يقتل أخاه الانسان ويعتدى ويقتل بقسوة وعنف الألوف عندما يهاجم مدينة واحدة بصورة لم يكن لها مثل على مر العصور حتى في حالة الفطرة والهمجية الاولى . وكانت هذه هي الآثار الاولى التي استتبعته انقسام البشر الى جماعات مختلفة ، فكيف كانت أنظمتهم وشرائعهم ؟!

قدم لنا بعض الكتاب تفسيرات مختلفة لأصل المجتمعات السياسية مثل فوز وانتصار الأقوى أو تكتل الضعفاء . ولكننا لن نختار أيا من هذين التفسيرين . فلنا رأى آخر يبدو أنه الرأى الطبيعي للأسباب التالية :

أولا : لأنه بالنسبة للحالة الأولى ، حيث ان حق القتل

والغزو ليس حقا في حد ذاته ، فانه لا يمكن أن يكون أساسا
 يبنى عليه شيء آخر ، فالمنتصر والمهزوم في الحرب يحتفظان
 باحترامهما كل تجاه الآخر في حالة الحرب مالم يتقدم المهزوم
 وهو يتمتع بحريته التامة طواعية واختيارا للمنتصر ويقر له
 بالسيادة . وهكذا ، فان أى حق او امتياز يرتكز على القهر او
 العنف لا يمكن أن يكون أساسا لقيام مجتمع حقيقى او جماعة
 ميسية ، او أى قانون سوى قانون الأقوى .

ثانيا : لانه بالنسبة للحالة الثانية ، تعتبر كلفة قوى وضعيف
 من الكلمات المبهمة الغامضة ، ذلك أنه في خلال الفترة الواقعة
 بين نشوء حق الملكية وقيام الحكومة السياسية يكون من الأفضل
 أن تحل كلفة غنى وفقير محل الكلمات السابقة ، ذلك أنه قبل ان
 نشرع القوانين ، لم يكن هناك سوى اغتصاب ممتلكاتهم أو
 الاستيلاء على بعضها .

ثالثا : لانه طالما لم يكن لدى الفقير ما يفقده غير حريته ،
 فانه يبدو غريبا ان يتنازل طواعية عن الشيء الوحيد الذى يتمتعون
 به دون أن يحصلوا على شيء آخر في مقابله . على حين أنه
 بالنسبة لما يتمتع به الأغنياء من ممتلكات كثيرة فانه يصبح من
 الأسهل الحاق الأذى والضرر بهم وعليه يتحتم عليهم التزام
 بجانب الحيطة والحذر ، وبعبارة أخرى فانه من المعقول أن

نفترض ان الشيء قد يكون أكثر فائدة لاولئك الذين صنعوه من هؤلاء الذين صنع من أجلهم وقد يسبب لهم الأذى •

ولم يكن للحكومة في بدء نشاطها شكل او كيان متكامل منتظم • وكان الافتقار للخبرة والفلسفة حائلا دون اهتمام الناس بأكثر من متاعبهم الحاضرة • ورغم ما قدمه المشرعون التقدمي من آراء سديدة فقد ظلت الدولة السياسية ضعيفة البناء ، فهي على أى حال كانت وليدة الصدفة ، وبدأت مريضة معتلة ، ورغم ما أظهرته الأيام من مواطن ضعفها والثغرات التي تخللت تكوينها وما كشفت عنه من أساليب العلاج الناجعة ، فان تلك الاخطاء ظلت على حالها من الاعوجاج — كان المجتمع قائما على الوفاق والتراضي ، مجرد اتفاقات عامة قليلة يتعهد كل فرد في المجتمع باحترامها ، والفرد هو محور الارتكاز في هذا المجتمع • فإين هو الدستور ؟ وكيف يمكن معاقبة الفرد اذا اقترف خطأ ما ؟ هذا اذا أمكن اثبات هذا الخطأ ، حيث الجمهور وحده هو الشاهد والقاضى ؟! ولم تكن القوانين تساوى أكثر من المداد الذي كتبت به • وهكذا شاعت الفوضى وفشا الخلل وسوء النظام ، حتى ظهرت ضرورة وحتمية اسناد السلطة العامة لأشخاص معينين يفرضون على الناس طاعة الحاكم واحترام النظام • ولكن من خطئ الرأي القول بوجود رؤساء مختارين

قبل أن تتطور الثقة فيهم ، أو أن القائمين على تطبيق القوانين كانوا موجودين قبل وضع هذه القوانين .

فليس من المعقول أن نعرض اتجاه الناس للهولة الأولى الى السير وراء سيد مطلق دون قيد أو شرط ، وأن الأهمية الكبيرة التي يعلقها الأفراد من دوى الالباء والشمم والمعتزين بكرامتهم على أمنهم وسلامتهم المشتركة ، تجعلهم يقبلون العبودية ويستسلمون لها ، اذ ما هو السبب في الحقيقة لاعتقادهم في تفوقهم غير رغبتهم في تجنب الضغط والاستبداد وحماية ارواحهم وحياتهم مستلكاتهم التي تعتبر العناصر الرئيسية لوجودهم ؟! ولكن أسوأ ما يمكن أن يحدث في العلاقة التي تقوم بين فرد وآخر هو أن يجد الأول نفسه تحت رحمة الثاني وليس مسن المعقول عندئذ ان يبدأ بمنح الرئيس الاشياء الوحيدة التي يحتاجون لمساعدته في المحافظة عليها . فما الذي يمكن أن يقدمه في مقابل هذا الحق العظيم ؟ وحتى اذا ادعى ان ذلك انما هو في مقابل الدفاع عنهم ، أفلا يمكن أن يرد عليه بأن الأعداء لن يفعلوا بهم أكثر مما فعله هو !! وعلى ذلك فلا مجال للمناقشة في أن اساس وجوهر كافة الحقوق السياسية ، هي أن الناس قد نصبوا رؤساء لصيانة حرياتهم لا لاستعبادهم .

وقد بدأ السياسيون يتمشدقون بحب الحرية كما كان يفعل الفلاسفة بالنسبة لحالة الطبيعة . كانوا يبنون أحكامهم في كثير

من الأمور على أساس ما شاهدوه في أحوال مختلفة ، فحكموا على الانسان بأن لديه نزوعا وميلا طبيعيا لاداء الخدمات لمجرد أنهم رأوا العبيد صابرين على ما هم فيه من جور وعنت ، ونسوا ان الحرية والفضيلة لا يدرك قيمتهما الا من يمتلكهما فعلا ، وان لفرد اذا فقدهما فانه لن يعرف لهما مذاقا •

ان الانسان الأول الذى حكنا عليه بالهسية والتوحش ، لم يكن ليسلم رقبتة لهذا النير والعبودية التى يخضع لها الرجل المتمدن اليوم دون ان ينبس بنت شفة ، بل كان يفضل ثورة الحرية وفورانها على هذا السلام والرضوخ الذى تصطبغ به العبودية • وهكذا لا يجب أن ننظر الى تلك الشعوب المستعبدة التى ظلت تزرع طويلا تحت عبء العبودية لنحكم على الوضع الطبيعى للجنس البشرى ، بل يجب أن نستلهم جهود كل شعب حر لتخليص نفسه من الظلم والاستعباد •

هناك كثيرون يعيشون فى هدوء وسكينة راضين عن هذه السلاسل والقيود التى تكبلهم ، ويقولون عن حالة العبودية البائسة ، حالة سلام ، ولكن ما على المرء سوى ان ينظر الى أولئك الذين ضحوا بالسلام والثروة والجاه والقوة بل الحياة نفسها من أجل الاحتفاظ بهذا الشيء الذى لا يقدر بثمن والذى لا يعرف قيمته أولئك الذين فقدوه ، او على تلك الشعوب الهمجية التى تحتقر مدنية الأوربي وحضارته ، ولا تبالى بالجوع

أو النار أو الموت وانما استقلالها وحريتها ، حتى تتحقق بان العبيد ليس لهم ان يناقشوا أو يتحدثوا عن الحرية .

أما بالنسبة للسلطة لأبوية التي اعتبرها بعض الكتاب الأساس الأول لوجود الحكومة والمجتمع ، فيكفى ان نلاحظ ، دون الرجوع الى كتابات «جون لوك» و«سيدنى» التي ترد على هذه الادعاءات ، انه لا يوجد في الوجود ما هو ابعد عن الاستبداد والشراسة من هذه السلطة لتي تصب معظم اهتمامها على راحة وسعادة هذا الذى يطيع أكثر من ذاك الذى يأمر ، وأن الأب ، وفقا لقانون الطبيعة ، لا يتمتع بحق السيادة على طفله الا طالما احتاج الطفل لمساعدته ، فاذا شب على قدميه وأصبح بوسعه الاعتماد على نفسه ، أصبح الاثنان متساويين متكافئين ولا يعود للاب من حق على الابن سوى الاحترام وليس الطاعة . ذلك أن الاعتراف بالجيل يعتبر واجبا لا بد من أن يؤدى . ولكنه ليس حقا يؤخذ عنوة .

فبدلا من ان نقول بأن المجتمع المدني قام على أساس السلطة الابوية ، نقول ان السلطة الأبوية قد استمدت قوتها من المجتمع المدني . فالفرد لا يعترف له بالأبوة الا اذا استمر أولاده وبناته يعيشون في كفه . وما يبذله الأب في سبيل رعاية أولاده والذى يعطيه صفة السيادة ، هو الرابطة الوحيدة التي تضمن تبعية

أولاده وخضوعهم له ، وبوسعه ، اذا أراد ، ألا ينحهم شيئا من أملاكه الا اذا استحقوها ويكون ذلك بناء على ما يراه هو ويقدره . غير ان الخاضعين لسلطة ما ، لا يتوقعون أن ينظر رئيسهم اليهم وما تحت أيديهم كممتلكات خاصة له ، أو يعتبرهم كذلك على الاقل ، ويكونون بذلك مرغمين على قبول النذر اليسير الذي يسمح هو باعطائه لهم ما يمتلكونه أصلا . وهو باستغلاله لهم في هذه الحالة لا يعتبر ظالما بل انه كان رحيمًا بهم اذ جعلهم يعيشون !!

ومما تقدم نجد بعض التفسير لقيام حكم الطغيان في الأزمنة السابقة ، ولن يكون من السهل تقدير مدى صلاحية العقد الذي لا يقيد سوى أحد طرفيه الذي يحمل العبء كله دون الطرف الآخر ، ولا شك ان مثل هذا النظام المكروه ، حتى في وقتنا هذا ، انما هو أبعد ما يكون عن نظم الحكم السليمة والرشيدة ، كحكم ملوك فرنسا على وجه الخصوص ، ويتبين ذلك من خطاب القاه لويس الرابع عشر عام ١٦٦٧ جاء فيه : « لا يجب ان يقال ان الحاكم لا يخضع لقوانين دولته ، بل الأمر على العكس وهذا حق الشعوب ، ونحن نؤمن بما قاله الحكيم أفلاطون ان استقرار الأمور في المملكة وسعادتها انما يتحقق بطاعة الرعايا لأميرهم وطاعة الأمير للقوانين وأن تستهدف القوانين الصالح العام . »

وطالما أن الحرية هي انبل سمات الانسان ، فلا يجب أن ننحط الى المستوى الذى تضع فيه هذه الهبة التى منحنا الله اياها ، فان هذا من شأنه ان يثير غضب الله اذ يرى تحطيم ما خلقه فينا وعدم تبجيلنا له . وعليه فليس من حق الفرد ان يبيع حريته لآخر يستغلها كما يحلو له ، تبعا لقول « جون لوك » ان معنى هذا أنه يبيع حياته التى لا يعتبر مالكما فى الحقيقة .

لقد قال بعضهم ان بوسع الانسان ان يتخلى عن حريته فى سبيل آخرين كما يحدث عندما ننقل ممتلكاتنا من شخص الى آخر عن طريق عقود واتفاقات . ولكن هذا ليس صحيحا ، اذ أن الملكية التى أتنازل عنها ، لا يعود لى بها أية صلة ، ولن أأذى اذا ما أصابها شيء ، ثم ان حق الملكية انما هو شيء اخترعه الانسان ووضعه الافراد لتحديد الأشياء التى يمتلكونها وفق ما يشتهون . ولكن هذا يختلف تماما عن حالة الهبات التى تمنحها الطبيعة كالحياة والحرية التى يسمح لكل فرد أن يتمتع بها وليس له بغير شك الحق فى أن يتنازل عنها . فانا بالتنازل عن احدهما انما ننتهك وجودنا فاذا تنازلنا عن الأخرى فكأننا الغينا هذا الوجود تماما ، ولما كان لا يوجد ما يعوضنا عن أى منهما بحال مسن الأحوال ، فانه لما ينافى العقل والطبيعة ان تتخلى عنها بأى ثمن . ولكن حتى اذا أمكننا نقل حريتنا كما ننقل ملكيتنا ، فهناك

فرق شاسع بالنسبة للأطفال الذين يعيشون تحت رعاية الأب بماله من حق عليهم فقط اما حريتهم فقد منحها اياهم الطبيعة كأفراد ليس لوالديهم أى حق فى سلبهم اياها .

وعلى ذلك فالعبودية تعنى الافتئات والاعتداء على الطبيعة وحتى يصبح هذا الحق مكتسبا فانه يستلزم تغيير الطبيعة أولا ومن هنا فاننا نعتقد اعتقادا حازما بأن الحكومة لم تبدأ بسلطة استبدادية بل هذه هى الصورة النهائية التى بدأت بقانون الاقوى الذى كان موضوعا أساسا كعلاج . ولكن اذا فرضنا انها بدأت هكذا ، فهل يسكن أن تعتبر هذه السلطة غير الشرعية فى ذاتها أساسا تقوم عليه قوانين المجتمع ، أو حتى لمبدأ عدم المساواة الذى تستند اليه ؟ ؟

ولا حاجة بنا الى تقصى المحاولات المختلفة التى بذلت فى سبيل تفهم الاساس الذى قامت عليه الحكومة ، فاننا نؤمن بالاعتقاد السائد وهو أن المجتمع السياسى ما هو الا عقد حقيقى بين الشعب والحكام الذين يختارهم : عقد يلتزم كلا طرفيه بالخضوع للقوانين التى نص عليها والتى تشكل رباط اتحادهم . ولما كان الناس فى سبيل علاقاتهم الاجتماعية قد ركزوا جميع ارادتهم فى فرد واحد ، فان المواد المتخلفة التى تشرح هذه الارادة تصبح قوانين أساسية ملزمة لكافة أعضاء الدولة دون استثناء .

واحدى هذه المواد تنظم كيفية اختيار وتحديد سلطة الحكام المعينين لتنفيذ بقية المواد . وهذه السلطة تمتد الى كل شيء من شأنه المحافظة على الدستور ولكنها لا تصل الى حد تغييره . والحاكم من جانبه يلتزم باستخدام السلطة الموكلة اليه بما يتفق ورغبات اولئك الذين اسندوها اليه في سبيل المحافظة على ما يستلكونه وأن يتوخى دائما الصالح العام مفضلا اياه على مصالحه الشخصية .

وقد تنبأ الأفراد بأنه لن يمكن تجنب الاعتداء على مثل هذا الدستور وخرق نصوصه من جانب أولئك الذين كلفوا بالسهر عليه وصيائمه ، ولما كان الحكم والحقوق المتصلة به ، انما يستند الى القوانين الأساسية وحدها ، فان الحكام يفقدون صفتهم الشرعية اذا بطل سريان هذه القوانين ، وعندئذ لا يعود لهم حق الطاعة على الأفراد ، وطالما كانت القوانين لا الحكام هي جوهر وجود لدولة فان أعضاء هذه الدولة يستعيدون الحق الطبيعي في حريتهم .

ونحن لو نظرنا بعين الاهتمام لهذه المسألة لاقتنعنا بان العقد بطبيعته هو أمر لا نزاع فيه ، ذلك انه اذا لم توجد السلطة العليا التي يمكن أن تضمن اخلاص الاطراف المتعاقدة ، واجبارهم على تنفيذ تعهداتهم المشتركة فان كل طرف سيصبح له وحده حق الفصل فيما يمن له من أمور ، ويكون لكل طرف

الحق دائما في فسخ العقد اذا وجد أن الطرف الآخر قد أدخل بشروطه ، أو أن هذه الشروط لم تعد تتفق مع هواه . وهذا هو المبدأ الذي قام على أساسه حق التنازل عن العرش . فإذا طبقنا هذا على الوضع في ظل هذا النظام ، نقول انه اذا كان الحاكم الذي يضع يده على كافة السلطات ويحتكر لنفسه كافة مزايا العقد ، ليس له الحق في التخلي عن هذا السلطان ، فان الناس ، من ناحية أخرى ، الذين يعانون هذا الحكم وتقع عليهم مغبة اخطائه لابد وان يكون لهم الحق في نبذ تبعيتهم . غير أن ما سيترتب بالضرورة من فوضى واضطراب في الأمور نتيجة هذا الامتياز الخطير ، انما يدل دلالة قاطعة على أن قيام الحكومات يحتاج الى دعائم أقوى من مجرد العقل .

ان اختلاف أشكال الحكومات انما يرجع الى اختلاف درجة عدم المساواة التي كانت قائمة بين الأفراد عندما تكونت هذه الحكومات .

فلو ظهر بينهم من يتمتع بجاه ونفوذ وفضيلة وثروة وقوة شخصية فانه يصبح حاكما وتأخذ الدولة شكل الملكية . فاذا ظهر عدد من الأفراد متساوين في القوة والنفوذ الذي يميزهم عن الآخرين فانهم سينتخبون معا ويكونون أرستقراطية . أما بين أولئك الذين ما زالت حالة الطبيعة الأولى غالبية عليهم ، والمهموم

بين مواهبهم و ثروتهم محدودة فان الادارة العليا ستصبح مشتركة وتتكون الديمقراطية . وقد أظهرت الايام أن تلك الاشكال تلائم الافراد أكثر من غيرها

فظل البعض يخضع للقوانين ، وآخرون ارتضوا الخضوع لحكامهم وقد جاهد المواطنون للاحتفاظ بحرياتهم ، أما الرعايا الخاضعون فقد أثارتهم رؤية الآخرين يتمتعون شىء يفقدونه هم ، وأصبحوا لا يفكرون الا فى استعباد جيرانهم . وهكذا تكونت طبقة الاغنياء المنتصرين فى جانب ، والسعادة والفصيلة فى الجانب الآخر .

وفى هذين الفرعين من الحكومات كان الرؤساء يعنون اول الامر بالانتخاب ، وعندما فقدت الثروة مكانتها أصبح الاختيار يتم على أساس اشياء أخرى كالسن والحكمة ، كمجلس الكبار عند العبريين ، والسناتو فى روما . . ولكن كان يعقب اختيار كبار السن اعادة الانتخابات وتكرارها . . وبدأ تدبير المؤامرات وتكونت العصابات وظهرت بذور الأحزاب وسرعان ما نشأت الحروب الأهلية حيث كان الأفراد يضجون بأرواحهم فى سبيل سعادة زائفة تسلبها الدولة . . وجاء وقت أقدموا فيه على فعال تعود بهم الى حالة الفوضى البدائية الاولى . واتهم الرؤساء والحكام الطموحون هذه الظروف ليضمنوا استمرار الهيمنة

على الحكم في أيدي أسرهم وفي نفس الوقت كان الناس الذين اعتادوا الخضوع والاستكانة والحياة الهادئة واستسلموا القيودها لم يهتموا بزيادة أغلالها في سبيل استمرار سيرها الحثيث الهادئ . وهكذا ، عندما أصبح الحكم يتولون مناصبهم بالوراثة أصبحوا يعتبرون هذه المناصب اختكارا عائليا ، ويعدون أنفسهم ملائكة تلك الجماعات التي كانوا يتولون رئاستها فقط وينظرون الى اخوانهم المواطنين نظرتهم الى عبيد لهم ، من قبل ، ويحصونهم كما يحصون الماشية التي ترعى في حقولهم ، وبدأوا يضعون أنفسهم في مصاف الآلهة .

ونحن لو تتبعنا تطور «عدم المساواة» في هذه الثورات المختلفة فسنجد ان تشريع القوانين وحق الملكية كانا أول أطوارها ، ثم انشاء وظيفة الحاكم ثانياً أطوارها ثم صبغ السلطة المطلقة بصبغة شرعية هي ثالثها وآخرها ، فكان أن تقررت أوضاع الفقير والغنى في المرحلة الأولى ، والقوى والضعيف في المرحلة الثانية وفي الثالثة وحدها تقرر وضع السيد والعبد الذي هو آخر درجة من درجات عدم المساواة ، وهو الوضع الذي ظل سائداً وكان من أثره أن هوت دعائم الحكومة اما على أثر ثورة جديدة واما بالعودة الى الأوضاع الشرعية وقواعد العدالة .

ولابد لنا حتى نتفهم هذا التطور من أن نضع في اعتبارنا

البواعث التى تختفى وراء تكوين المجتمع السياسى وما يتبعه من الاشكال التى يتخذها والاططاء التى لا بد وأن يمر بها . ونحن اذا رجعنا الى تاريخ «اسيرطة» - حيث كان محور كافة القوانين تدور حول تعليم وتنشئة الأطفال ، وحيث كان للاخلاق والفضائل العامة التى بثها ورعاها «ليكورجوس» من قوة الاثرة ، ما جعل القوانين تبدو دون فعالية أو أهمية من الناحية العملية - فانه لن يصعب علينا ان نبرهن على أن كل حكومة تبذل جهدها فى تحقيق الاهداف التى انشئت من أجلها وتتجنب ما يؤدى الى فساده ، فن قيام تلك الحكومة يكون دون جدوى . ذلك أن البلد الذى لا يحاول فيه امرؤ التحايل على القوانين أو استغلال السلطة الحاكمة لن يحتاج الى قوانين أو حكام .

والفوارق السياسية لا بد وأن تؤدى الى فوارق مدنية . والهوة اذا ضاقت بين الحكام والمحكومين ، سرعان ما يحس بها الأفراد ، فمن شأن هذا ان يعدل الكثير من الأمور ويغيرها تبعاً للعواطف والمواهب والظروف . فالحاكم لا يمكن أن يقتصب سلطة غير مشروعة دون أن يميز اولئك الذين يجب أن يشتركوا معه فيها . ثم ان الافراد لا يسمحون بان يقع عليهم جور أو ظلم الا اذا كانوا مدفوعين بطموح أعشى وباتجاه أبصارهم الى أسفل أكثر منه الى أعلى ، فانهم يحبون السلطة أكثر مما يحبون

الاستقلال وبخضوعهم للعبودية قد يتجهون بالتالى الى استعباد الآخرين . فليس من السهل ارغام فرد — لا يحس بالطموح لاصدار الاوامر — على الطاعة ، كما ليس بوسع أى سياسى مهما تكن مهارته استعباد أناس تنحصر رغبتهم الوحيدة فى التمتع باستقلالهم . أما عدم المساواة فتجد طريقها بسهولة بين العقول الطموحة والخائفة ، التى تقف دائما على استعداد للمغامرة فى سبيل تحقيق أغراضها ويستوى لديها أن تكون آمرة أو خاضعة مستعبدة . وهكذا جاء وقت كان الناس يحسون فيه بالفخار والسعادة ، لان حكاهم بمجرد أن يقولوا لأى فرد منهم « انى أمنحك كذا وكذا انت وذريتك » فانه سرعان ما يرتفع قدره فى أعين الجميع وكذا فى نظر نفسه

ولم يكن من الممكن تجنب عدم المساواة فى القدر والنفوذ بين أفراد الطبقة العالية حيث أن وجودهم فى مجتمع واحد جعلهم يقارنون أنفسهم بالآخرين ، ويهتمون بالاختلافات التى تميز الواحد عن غيره .

وكان لهذه الاختلافات أشكال متعددة ، الا أن الثروة والنسب والرتبة كانت هى المميزات او المقاييس التى يقدر الناس على أساسها قيمة الشخص فى المجتمع . ولا شك أن التقارب أو التباين بين هذه العوامل المختلفة هو الذى يحدد

صفة دستور الدولة اذا كان رديئا او طيبا . ذلك أنه من بين هذه الاشكال المختلفة من عدم المساواة تعتبر الثروة أكثرها أهمية ، لأنه طالما كانت الثروة تضمن نجاح الأفراد ، كما أنها أسهل في الحصول عليها وجمعها ، فانها تستخدم في شراء المزايا الأخرى . ومن هنا يتضح لنا كيف يتخلى الافراد عن مبادئهم ويسرون قدما نحو الفساد ، وكيف ان الرغبة في الشهرة ومراتب الشرف والتقدم والرقى التى تحفزنا جميعا انما تظهر مسدى قدراتنا واستعدادنا وكيف انها تثير عواطفنا وان خلق المنافسة الجماعية والتسابق بين الافراد والعييد من فرص النجاح والفشل فان كافة أنواع الميول والنوازع تسير في نفس الاتجاه . بل يمكن القول بان الرغبة في أن تكون محور حديث الآخرين ، ومحاولاتنا الدائمة في اجتذاب انظارهم ، هى السبب في أفضل وأسوأ الأشياء التى نمتلكها ففضائلنا ورذائلنا ومعرفتنا وأخطاؤنا وقوادنا وفلاسفتنا ، أى كثير من الأشياء الرديئة والقليل من الأشياء الطيبة .

وبالتالى فانه اذا كان عدد الأقوياء والاغنياء لدينا قليلا ، بينما ينتشر الفقر والحاجة بين غالبيتنا ، فيرجع ذلك الى تمتع الاولين بالأشياء التى يفتقر اليها الآخرون ، ولانهم اذا ظل الامر على حاله ، لن يستشعروا السعادة اذا وجدوا البؤس والشقاء يختفى من بين الناس .

وبهذه التفاصيل وحدها التي أوردناها آنفا يجب أن تقدر مزايا ومساوىء كل نوع من الحكومات ، حيث انها تمس الفرد في حالة الطبيعة كما تتصل بكافة المظاهر المختلفة التي كانت تبدو خلالها «عدم المساواة» .

وكان لا بد وأن ينشأ عن عدم المساواة في الثروات والظروف والتقارب بين العواطف والمواهب ، كثير من الحقد والبغضاء التي تتنافى والعقل والسعادة والفضيلة . لقد رأينا الحكام يثيرون كل ما من شأنه ضعاف أفراد المجتمع باشاعة الفرة بينهم وكل ما من شأنه ان يبذر بذور الانقسام بين صفوفهم ويوغر صدور بعضهم على البعض الآخر ، وان يجعل مصالح وحقوق الفرد الواحد متضاربة ومتعارضة مع مصالح وحقوق الآخرين ، وكل هذا حتى يثبت دعائم السلطان الذي يتبعونه .

ووسط هذه الفوضى والاضطراب وسوء النظام بدأ الطغيان والاستبداد يطل برأسه مشوها بناء الدولة وكل حق للناس أو اعتبار للقوانين . ولا بد أن وقوع هذا التغير لم يتم الا بعد مراحل حافلة بالقلق والثورات ، ولكن سرعان ما ابتلع الطغيان كل شيء ، ولم يبق للناس قوانين أو حكام ، فهؤلاء حل محلهم الطغاة . ومنذ هذه اللحظة زال كل أثر للفضيلة أو الأخلاق

فالتطيان فوق كل شىء وهو لا يعترف بغير الطاعة العبياء فضيلة تلك التى ما زال بوسع العبيد ممارستها •

وهذا هو الطور الأخير من عدم المساواة الذى تضيق عنده الدائرة • فهنا عاد كافة افراد الطبقة العليا الى حالتهم الأولى من المساواة ، لأنهم لم يعد لهم شأن يذكر ، أما الرعايا الذين لا يملكون قانونا غير ارادة سيدهم ، وهذا السيد لا يتبع سوى عواطفه وأهوائه ، فقد اختفت مبادئ المساواة بالنسبة اليهم من جديد • وكان هذا بمثابة الرجوع الى قانون الأقوى وبالتالي الى طبيعة جديدة تختلف عن الحال الأولى ، فتلک كانت فى نقائها الاول ، أما هذه فنتيجة فساد ضرب اطنابه واستشرى • وهناك اختلاف بين الحاكمين فى نواح أخرى ، وقد انفرط عقد الحكومة على يد التطيان ، فالطاغية هو السيد الوحيد ما دام هو الأقوى • فاذا جاء الانبعاث الشعبى ليضع نهاية لهذا السلطان فانه يكون قانونيا وشرعيا ، فطالما كان يستند الى القوة وحدها ، فان القوة ايضا هى التى تلقى الى الحضيض • وهكذا تعود الأمور الى مجراها الطبيعى ، ومهما يكن من الآثار التى تختلف عن الثورات ، فليس لاحد أن يشكو من ظلم آخر •

واخيرا فان التطور الذى مر به الانسان فى انتقاله من حياة الفطرة الأولى الى حياة المجتمع والمسافة الشاسعة التى تفصل بين

الحياتين، يقدم الحل لكثير من المشاكل السياسية والاخلاقية التي يحار الفلاسفة في علاجها اليوم . ونحن لو تتبعنا هذا التطور في مراحل المختلفة على مر العصور لرأينا كيف تغير جوهر روح وعواطف الانسان ولفرنا سر تحول رغباتنا وحاجاتنا الى أخرى جديدة ، وكيف اختفى جوهر الانسان الاول أو الأصلي تدريجيا وكيف قدم المجتمع لنا صورة مهزوزة مصنوعة للانسان والعواطف الزائفة التي هي نتيجة كل هذه العلاقات الجديدة ، وهي أشياء لم يكن لها وجود في الطبيعة . والاختلاف كبير بين الانسان المتوحش المتمدين ، فبينما يتنفس الاول نسيم السلام والحرية وليس لديه من رغبة الحياة والحرية من العمل . نجد الرجل المتمدين يسعى طول الوقت ويقدح زناد تفكيره لبحث عن مشاغل أخرى يذيب فيها وجوده وهو يقتل نفسه في العمل ليجد مركزا لائقا في الحياة ، او ينبذ الحياة ليكتسب الخلود .

والواقع ان هذا الاختلاف انما يرجع الى أن الانسان المتوحش يعيش داخل نفسه أما الانسان الاجتماعي فيعيش دائما خارج نفسه ، ولا يعرف سوى كيف يعيش في رأى الآخرين وبهذه الطريقة ينعكس احساسه بوجوده من خلال حكم الآخرين عليه .

حقيقة ربما كان لبعض المفاهيم ميزتها كالصداقة مثلا

والشرف والفضيلة بل حتى الرذيلة في بعض الاحيان ، ولكن من
 السخف أن نظل دائما نسأل الآخرين عن حقيقتنا ووجودنا بدلا
 من أن نوجه السؤال لأنفسنا ذلك أننا لو بحثنا في أعماقنا عن
 الاجابة فلن نجد سوى شرف بغير فضيلة وعقل دون حكمة
 وسرور من غير سعادة . وقد رأينا كيف أن هذه ليست الحال
 الأصلية للإنسان وانما هي مجرد روح المجتمع وما أدى
 اليه من عدم المساواة التي حولت وغيرت كل ميولنا الطبيعية .



مجموعۃ
إخترنالك
تصدر

نصف شهرية باللغات العالمية
يشترك في تحريرها وإعدادها
لجنة "إخترنالك"

المراسلات : الدار انقومية للطباعة والنشر
٣٠ شارع منصور - ص٠ ب ٢٣٩٨